الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: دراسات كمية في التجارة الدولية

قياس أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية لمجموعة من الدول الصناعية

إعداد

وهيبة خزازنة

لجنة المناقشة

عقبة عبداللاوي	أستاذ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيساً
لطفي مخزومي	أستاذ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفاً ومقرراً
رحيمة بوصبيع صالح	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفاً مساعداً
زكية محلوس	أستاذة محاضرة "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحناً
خالد احميمة	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحناً
أمال رحمان	أستاذة بجامعة محمد خيضر بسكرة	ممتحناً
عصام جوادي	أستاذ محاضر "أ" بالمدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	ممتحناً

السنة الجامعية: 2022/2021م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: دراسات كمية في التجارة الدولية

قياس أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية لمجموعة من الدول الصناعية

إعداد

وهيبة خزازنة

لجنة المناقشة

عقبة عبداللاوي	أستاذ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيساً
لطفي مخزومي	أستاذ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفاً ومقرراً
رحيمة بوصبيع صالح	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفاً مساعداً
زكية محلوس	أستاذة محاضرة "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحناً
خالد احميمة	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحناً
أمال رحمان	أستاذة بجامعة محمد خيضر بسكرة	ممتحناً
عصام جوادي	أستاذ محاضر "أ" بالمدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	ممتحناً

السنة الجامعية: 2022/2021م

قال عز وجل

﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

﴿114﴾ سورة طه

الإهداء

إِلَيْهَا

أَلِينْ ❤

أسابق الزمن وأمشي بخطوات متسارعة

وكلي أمل بلقاءٍ خالد .

الشكر

لله الحمد من قبل ومن بعد . . .

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأخلص كلمات الشكر والعرفان

وبأصدق معاني التقدير والاحترام إلى:

مشرفي في هذا العمل، الأستاذ الدكتور لطفي مخزومي؛ شاكرة له سعة الصدر

وجميل العمل وحسن الإشراف والمرافقة .

المشرف المساعد لهذا العمل، الدكتورة رحيمة بوصبيع صالح؛ متمنية لها الرقي في

حياتها العلمية والعملية .

الأستاذ الدكتور عقبة عبد اللاوي؛ كرما واعترافا

عسى الله أن يعطيك حتى يرضيك .

اخوتي الأعزاء، دام فضلكم شاكرة لكم لمستكم البهية

زوجي الحبيب؛ مرافقتك وبصمتك وتشجيعك ومساندتك زادتني قوة

دمت تاجا فوق رأسي .

لجنة المناقشة الكريمة، شاكرة لكم تكرمكم بالقبول

على أمل اللقاء القريب لنصوب ونستفيد .

الملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير الحمائية الجديدة على التجارة العالمية لمجموعة من الدول الصناعية وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، المكسيك، المملكة المتحدة، ماليزيا، الهند، الصين، النمسا، ايطاليا، بلجيكا، أستراليا، ألمانيا، فرنسا، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، كندا، اليابان، الدنمارك، إسبانيا، السويد، للفترة الممتدة من 1990-2021 ، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن المتغير التابع وهي: الناتج المحلي الإجمالي، صادرات السلع والخدمات، واردات السلع والخدمات وبالنسبة للمتغيرات المستقلة والتي تعبر عن الحمائية الجديدة استخدمت الدراسة المؤشرات التالية، مؤشر سعر الصرف، التضخم، التعريفة الجمركية الوسطية المرجحة، التعريفة المرجحة للدولة الأولى بالرعاية، إيرادات الضرائب البيئية، صرامة السياسات البيئية.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات البانل لتطبيق مقاربة panel-corrected standard error (PCSE) بديل المربعات الصغرى المعممة الممكنة.

وقد بينت نتائج الدراسة بأن الحمائية الجديدة تؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي وتعيق تدفق الصادرات وبالتالي تعيق تدفق الواردات، ومما سبق نستنتج أن الحمائية الجديدة تعيق التجارة العالمية.

الكلمات المفتاحية: الحمائية الجديدة، حرب العملات، التكتلات الاقتصادية، المعايير البيئية، التجارة العالمية.

Abstract:

This study aims to measure the impact of new protectionism on global trade for a group of industrialized countries, namely: the United States of America, Brazil, Mexico, the United Kingdom, Malaysia, India, China, Austria, Italy, Belgium, Australia, Germany, France, South Africa, and Korea South, Canada, Japan, Denmark, Spain, Sweden, for the period from 1990-2021, using a set of economic indicators that express the dependent variable, namely: gross domestic product, exports of goods and services, imports of goods and services, and for the independent variables that express the new protectionism The study used the following indicators: exchange rate index, inflation, weighted average tariff, weighted most-favored nation tariff, environmental tax revenues, strictness of environmental policies.

The study relied on the panel data to apply the panel-corrected standard error (PCSE) approach as a possible generalized least squares alternative.

The results of the study showed that the new protectionism leads to a reduction in economic growth, impedes the flow of exports. and impedes the flow of imports. From the foregoing, we conclude that the new protectionism impedes global trade

Keywords: new protectionism, currency wars, economic blocs, environmental standards, global trade

المُحتَوَيات

فهرس المحتويات

الصفحة

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	**أ- و**
الفصل الأول: **الأدبيات النظرية حول الحمائية الجديدة والتجارة العالمية**	**67-08**
تمهيد	08
المبحث الأول: التجارة الدولية والسياسات التجارية	09
أولا: مفاهيم عامة حول التجارة الدولية	10
ثانيا: السياسات التجارية	29
المبحث الثاني: الحمائية الجديدة (مفاهيم ومرتكزات)	30
أولا: مفاهيم عامة حول الحمائية الجديدة	30
ثانيا: أشكال الحمائية الجديدة	32
ثالثا: مؤشرات قياس الحمائية وحرية التجارة العالمية	63
خلاصة الفصل	67
الفصل الثاني: **الأدبيات التطبيقية للحمائية الجديدة وحرية التجارة العالمية**	**123-68**
تمهيد	69
المبحث الأول: الدراسات السابقة حول متغيرات الدراسة	70
أولا: الدراسات العربية	70
ثانيا: الدراسات الأجنبية	78
المبحث الثاني: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة	113
أولا: ملخص حول الدراسات السابقة	113
ثانيا: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	119

خلاصة الفصل	123
الفصل الثالث: **الدراسة التطبيقية حول قياس أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية**	**187-124**
تمهيد	125
المبحث الأول: الأداء الاقتصادي لدول العينة ومتغيرات الدراسة	126
أولا: قراءة وصفية لاقتصاديات عينة الدراسة	126
ثانيا: قراءة في متغيرات الدراسة	138
المبحث الثاني: الطرق والاختبارات القياسية والنتائج	145
أولا: الطرق والاختبارات القياسية	146
ثانيا: التحليل الاحصائي والقياسي لنماذج الدراسة	148
ثالثا: التحليل الاقتصادي للنتائج	164
خلاصة الفصل	180
الخاتمة	182
قائمة المصادر والمراجع	188
الملاحق	200

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التدابير المعتمدة من طرف بعض بلدان العينة	48
02	ملخص الدراسات السابقة	114
03	يلخص متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	143
04	عرض وصفي لمتغيرات نماذج الدراسة	149
05	معامل تضخيم التباين VIF لمتغيرات نموذج المتغير التابع GDP	150
06	نتائج تقدير التأثيرات الثابتة لنموذج المتغير التابع GDP	151
07	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج المتغير التابع GDP	152
08	اختبار (Breusch Pagan) للآثار العشوائية لنموذج المتغير التابع GDP	152
09	اختبار هوسمان (Hausman) لنموذج المتغير التابع GDP	153
10	اختبار تشخيص نموذج المتغير التابع GDP	153
11	تقدير النموذج النهائي للمتغير التابع GDP	154
12	معامل تضخيم التباين VIF لمتغيرات نموذج المتغير التابع EXP	155
13	نتائج تقدير التأثيرات الثابتة لنموذج المتغير التابع EXP	156
14	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج المتغير التابع EXP	157
15	اختبار (Breusch and Pagan) للآثار العشوائية للنموذج المتغير التابع EXP	157
16	اختبار هوسمان (Hausman) لنموذج المتغير التابع EXP	158
17	اختبارات تشخيص نموذج المتغير التابع EXP	158
18	تقدير النموذج النهائي للمتغير التابع EXP	159
19	معامل تضخيم التباين VIF لمتغيرات نموذج المتغير التابع IMP	160
20	نتائج تقدير التأثيرات الثابتة لنموذج المتغير التابع IMP	161
21	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج المتغير التابع IMP	161
22	اختبار (Breusch and Pagan) للآثار العشوائية للنموذج المتغير التابع IMP	162
23	اختبار هوسمان (Hausman) لنموذج المتغير التابع IMP	162
24	اختبارات تشخيص نموذج المتغير التابع IMP	163
25	تقدير النموذج النهائي للمتغير التابع IMP	163

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دورة حياة المنتج	14
02	دواعي قيام التجارة الدولية	16
03	أنواع السياسات التجارية	22
04	الإجراءات غير الجمركية المعتمدة من طرف دول العالم	32
05	شروط التكامل الاقتصادي	36
06	منطقة تجارة حرة	38
07	الاتحاد الجمركي	39
08	السوق المشتركة	40
09	الاتحاد الاقتصادي	41
10	التكامل الاقتصادي	41
11	أنواع المعايير البيئية	51
12	مساهمة معايير الصحة والصحة النباتية في تحقيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030	61
13	الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي لدول عينة الدراسة	138
14	صادرات السلع والخدمات بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي	139
15	واردات السلع والخدمات بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي	139
16	سعر الصرف الرسمي لدول العينة (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	140
17	عائدات الضرائب البيئية لدول عينة الدراسة	140
18	مؤشر صرامة السياسات البيئية	141
19	معدل التعريفة الجمركية المطبقة للمتوسط المرجح لكل المنتجات	141
20	معدل التعريفة الجمركية للدولة الأولى بالرعاية لدول عينة الدراسة	142
21	التضخم (أسعار المستهلك)	142

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عرض وصفي لمتغيرات نماذج الدراسة	194
02	اختبار التجانس والإحصاءات الوصفية لنماذج الدراسة	195
03	معامل تضخيم التباين **VIF** لمتغيرات نموذج المتغير التابع**GDP**	196
04	نتائج تقدير التأثيرات الثابتة لنموذج المتغير التابع **GDP**	197
05	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج المتغير التابع**GDP**	198
06	اختبار **Breusch and Pagan** للآثار العشوائية لنموذج المتغير التابع**GDP**	199
07	اختبار هوسمان **Hausman** لنموذج المتغير التابع **GDP**	200
08	اختبارات تشخيص نموذج المتغير التابع**GDP**	201
09	مقدرة النموذج **GDP**	202
10	معامل تضخيم التباين **VIF** لمتغيرات نموذج المتغير التابع**EXP**	203
11	نتائج تقدير التأثيرات الثابتة لنموذج المتغير التابع **EXP**	204
12	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج المتغير التابع**EXP**	205
13	اختبار **Breusch and Pagan** للآثار العشوائية لنموذج المتغير التابع **EXP**	206
14	اختبار هوسمان **Hausman** لنموذج المتغير التابع **EXP**	207
15	اختبارات تشخيص نموذج المتغير التابع **EXP**	208
16	مقدرة نموذج **EXP**	209
17	معامل تضخيم التباين **VIF** لمتغيرات نموذج المتغير التابع**IMP**	210
18	نتائج تقدير التأثيرات الثابتة لنموذج المتغير التابع **IMP**	211
19	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج المتغير التابع**IMP**	212
20	اختبار **Breusch and Pagan** للآثار العشوائية لنموذج المتغير التابع **IMP**	213
21	اختبار هوسمان **Hausman** لنموذج المتغير التابع **IMP**	214
22	اختبارات تشخيص نموذج المتغير التابع **IMP**	215
23	مقدرة نموذج **IMP**	216

مُقَدِّمَةٌ

مقدمة

لطالما سعت الدول جاهدة للسيطرة على مصادرها للموارد الأولية، ومن ثمة على الأسوق الخارجية لاستيعاب ما صنعت من خلال السطو وتجميع المستعمرات عن طريق الحروب ودمار الانسانية وتكبد خسائر مهولة، فنظرا لجسامة الخسائر اهتدت أخيرا إلى السبيل الصحيح الذي تتحصل به على مبتغاها دونما خسارة، فكان ذلك بمحاولة التأسيس لنظام اقتصادي متين يقوم على تبادل ودي للمنافع والمصالح الدولية يحل محل الحروب الدامية التي كانت تتبناها، فقد أصبح هناك توافق دولي ينحاز للحرية الاقتصادية وآليات السوق، يؤمن بتحرير التجارة ويسعى لإقام نظام تجاري يتسم بتعدد الأطراف وعدم التمييز والانفتاح، وبات لزاما إقامة نظام فاعل لتسوية المنازعات والاختلافات التجارية بين الدول، ولقد تجلت معالم هذا النظام الجديد عند توقيع اتفاقية الجات 1947 إذ تعتبر الاتفاقية الأهم من نوعها في العلاقات الدولية إذ أنها تقوم على التخفيض التدريجي لمعدلات الضرائب والرسوم الجمركية وإيقاف بعض الإجراءات الحمائية المعيقة للتجارة وبذلك تشجيع التبدل التجاري، وترشيد استخدام الموارد وفقا لأهداف التنمية آخذة بعين الاعتبار حقوق الدول النامية في الحصول على نصيبها في نمو تجارتها الدولية بما يتماشى واحتياجاتها التنموية، ولقد انتهت الجولات المتتالية بإنشاء منظمة التجارة العالمية بتوقيعها في 15 أفريل1994 بمدينة مراكش بدولة المغرب. وكان مقرها بجنيف، دخل عملها حيز التنفيذ في 1995. لتيسير وتنفيذ وإدارة اتفاقات التجارة العالمية التي تضمنتها الوثيقة الختامية لنتائج جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتسهيل تنفيذها وإدارتها بما يحقق المزيد من التحرير التجاري بين الدول الأعضاء.

وأمام تنامي هذه المتغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد زاد اتساع رقعة التبادل التجاري وازدادت الرغبة الدولية في تحصيل أقصى الأرباح، برزت على الصعيد الدولي معطيات اقتصادية وسياسية جديدة خلال سبعينيات القرن الماضي تمخضت عنها العديد من المشاكل والتعقيدات على غرار تلك الصعوبات المتعلق بكيفية تطبيق الاتفاقات المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية إثر التغيرات التي اجتاحت البيئة الاقتصادية الدولية إقليميا وعالميا. فبعد موجة الكساد التضخمي نهاية سبعينات القرن الماضي وما صاحبها من اختلالات شديدة في موازين المدفوعات وأسعار الصرف لم تعد هذه البيئة أرضا خصبة للمزيد من تحرير التجارة الدولية، وشهدت ساحة الاقتصاد العالمي انتشار موجة من أساليب الحماية غير الجمركية في البلاد الصناعية، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية وبعض الدول النامية. حيث سميت تلك الموجه بـ "الحمائية الجديدة"، والتي أصبحت

تعاكس اتجاه التحرير التجاري الذي لطالما سعت إليه الجهود الدولية، فهذه الظاهرة التي تجلت معالمها الأولى خلال فترة سبعينات القرن الماضي ها هي اليوم تأخذ أشكالا وأبعادا متعددة، من خلال ما يعرف بالأساليب الحمائية غير الجمركية حيث أخذت من التكتلات الاقتصادية أسلوبا جديدا للحماية التجارية فضلا عن الاستفادة من وفورات الحجم ، إضافة إلى ذلك أصبحت المعايير البيئية ومعايير الصحة والصحة النباتية التي تفرضها هذه الدول عائقا أمام صادرات الدول النامية ولم تكتف الدول المتقدمة بهذه السياسات فحسب بل انتقلت إلى مستوى التسويات النقدية وذلك من خلال التأثير على القيمة الخارجية للعملة للرفع من القدرات التنافسية للمتوجات الوطنية في الأسواق الدولية، ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

1. الإشكالية الرئيسية:

بناء على ما تقدم، يمكننا طرح الإشكالية الأساسية كما يلي:

ما مدى تأثير الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية؟

2. التساؤلات الفرعية:

وحتى نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسية سالفة الذكر، سنحاول تقسيمها إلى تساؤلات فرعية كما يلي:

❶ ما مدى تأثير الحمائية الجديدة على الناتج المحلي الإجمالي لبلدان عينة الدراسة؟

❷ ما مدى تأثير الحمائية الجديدة على صادرات السلع والخدمات لبلدان عينة الدراسة؟

❸ ما مدى تأثير الحمائية الجديدة على واردات السلع والخدمات لبلدان عينة الدراسة؟

3. فرضيات الدراسة:

بناء على ما سبق ومن أجل محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة قبلا، يمكننا وضع بعض الفرضيات كما يلي:

❶ هناك علاقة عكسية بين الحمائية الجديدة والناتج المحلي الإجمالي لبلدان عينة الدراسة.

❷ هناك علاقة عكسية بين الحمائية الجديدة وصادرات السلع والخدمات لبلدان عينة الدراسة.

❸ هناك علاقة عكسية بين الحمائية الجديدة وواردات السلع والخدمات لبلدان عينة الدراسة.

4. مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار مثل هذا الموضوع لم يأت اعتباطا أو عن طريق الصدفة، إنما جاء بناء على عدة أسباب منها الذاتية ومنها الموضوعية والتي يمكننا أن نبينها في النقاط التالية:

❶ الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.
- محاولة تطوير المعارف والمكتسبات الشخصية في الدراسات القياسية والتحليل الاقتصادي.

❷ الأسباب الموضوعية:

- ارتباط الموضوع بالتخصص مباشرة.
- أهمية الموضوع بالنسبة للجزائر خاصة في ظل الشراكة الأورومتوسطة.
- نظرا لاهتمام الجزائر بالإنضمام إلى عديد التكتلات الاقتصادية كتكتل البريكس.
- نقص الدراسات القياسية التي تناولته وخاصة باللغة العربية وبالتالي محاولة تقديم الإضافة العلمية في مجال البحث.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس تأثير الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية لمجموعة من الدول الصناعية؛ وذلك من خلال:

❶ محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بالحمائية الجديدة وحرية التجارة العالمية.

❷ إبراز تأثير الحمائية الجديدة على التحرير التجاري من خلال كونها عامل مساعد يزيد من حريتها أو كونها تعيقها وتحد من انتشارها.

6. أهمية الدراسة:

تناولنا موضوع أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية نظرا للاعتبارات الآتية:

❶ التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الدولي جراء تداعيات العولمة والأزمات المتتالية تدفع باتجاه ضرورة تحرير التجارة العالمية.

❷ حاجة الدول ككل لمثل هاته الدراسات للاستفادة منها وإيضاح المكاسب التي تجنيها من اعتماد التحرير التجاري كسياسة اقتصادية لما له من أثر إيجابي على اقتصاديات الدول.

❸ المكانة والأهمية التي تحتلها كل من الحمائية الجديدة وحرية التجارة العالمية في القضايا الاقتصادية الراهنة.

7. الإطار الزماني والمكاني:

❶الإطار الزماني:

تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من العام 1990م إلى 2021م. وقد تم اختيار هذه الفترة وخاصة سنة البداية وفقا لما توفر لنا من إحصائيات للمتغيرات المعتمدة في دراستنا.

❷ الإطار المكاني:

حسب ما تتطلبه الدراسة فقد قمنا باختيار عشرين دولة من الاقتصاديات الصناعية؛ وهي: أستراليا، فرنسا، ألمانيا، كندا، الدانمارك، اليابان، البرازيل، الهند، المكسيك، ماليزيا، النمسا، بلجيكا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، المملكة المتحدة، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، إيطاليا، اسبانيا، السويد .

كان اختيارنا لهذه الدول على النحو السابق تبعا لما أتيح لنا من إحصائيات للمتغيرات خلال سنوات الفترة الزمنية (الإطار الزماني).

8. المنهج والأدوات المستخدمة:

وفقا لمتطلبات البحث العلمي، وتبعا لما سيتم تناوله ضمن الدراسة، كانت الحاجة ضرورية لاعتماد مجموعة من المناهج، أهمها:

❶ المنهج الوصفي التحليلي: ويعتمد على وصف الظاهر والعناصر المتضمنة، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وذلك لأن الدراسة تتطلب وصف عديد المتغيرات.

❷ منهج دراسة الحالة: ويصطلح عليه بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والعددي والبياني، والقياس الاقتصادي، من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة، وربط الإطار النظري بالواقع التطبيقي لها.

9. صعوبات الدراسة:

لقد وجدنا خلال إعداد هذا البحث عدة صعوبات لعل أهمها:

❶ إشكالية ضبط وتحديد المصطلحات في الجانب النظري، إذ لاحظنا تداخلا وترابطا للعديد من المصطلحات من جهة وتناقضها من جهة أخرى سواء من الناحية العلمية الأكاديمية التي نحتاجها في الدراسة، أو من ناحية استخدامها في المراجع وفقا لرؤية الكتاب والمؤلفين، وكمثال على ذلك؛ بالنسبة لمصطلح "الحمائية الجديدة"، "القيود غير الجمركية"، "الحمائية الخفية" وكذا "معايير المنطقة الرمادية".

❷ إشكالية استخلاص البيانات والإحصائيات في الجانب التطبيقي، وخاصة ما تعلق منها بالمتغيرات المستقلة والتابعة، واختلاف بعض المؤشرات من قاعدة بيانات إلى أخرى في بعض الأحيان، كذا غياب بعض البيانات لدولة ما ووجودها لدولة أخرى في نفس السنة.

10. محتوى الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المتعلقة بالدراسة حاولنا تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء رئيسية من خلال ثلاث فصول، جاء الفصل الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية حول الحمائية الجديدة وحرية التجارة الدولية، ويندرج تحته مبحثان، المبحث الأول بعنوان الحمائية الجديدة مفاهيم ومرتكزات، أما المبحث الثاني فتحدثنا على التجارة الدولية والسياسات التجارية. أما الفصل الثاني فعنوناه بالأدبيات التطبيقية للحمائية الجديدة وحرية التجارة العالمية ليوضح العلاقة بين إشكالية البحث والتراث العلمي، ويندرج تحته الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الحمائية الجديدة وحرية التجارة العالمية، إلى جانب نقاط التقاطع والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة. وبالنسبة للفصل الثالث فخصصناه للدراسة الميدانية (القياسية)، حيث أدرجنا في المبحث الأول منه

الأداء الاقتصادي لدول عينة الدراسة وكذا المتغيرات، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الطرق والاختبارات القياسية وكذا النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية حول

الحمائية الجديدة والتجارة العالمية

تمهيد

تكتسي موضوعات التجارة الدولية أهمية بالغة، تستوجب الدراسة والبحث المستمرين نظرا لما يشهده المحيط الاقتصادي من تغييرات وتطورات متواصلة ومتسارعة، هذا ما جعل من الدول تجتهد في الحفاظ على منتجاتها بالحماية من المنافس الأجنبي والسعي للاستفادة من وفورات الحجم التي يوفرها السوق الخارجي، حيث طغى التناقض على الصعيد الاقتصادي العالمي، بين مناد بتجارة حرة من دون قيود وعوائق ومندد يدعو لحماية الحدود من كل وارد إليها بإقامة الحواجز.

وتحت ضوء ما سبق ذكره سنحاول الإلمام بالتطورات التي عرفتها التجارة الدولية فمن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى:

أهم مفاهيم التجارة الدولية والنظريات المفسرة لقيامها كما نبرز مختلف أنواع السياسات التجارية، ومن ثم تسليط الضوء على السياسة الحمائية وسياسة التحرير التجاري.

المبحث الأول: التجارة الدولية والسياسات التجارية

تنتقل المنتجات مثل الأشخاص، لمسافات أبعد وأسرع، منذ سبعينيات القرن الماضي، توسعت التجارة العالمية بمعدل ثابت، حيث بلغ متوسطها حوالي 6 في المائة سنويًا مع انخفاضات عرضية، مثل الركود العالمي في 1992–3 والانخفاض الأكثر وضوحاً في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة في عام 2001، على الرغم من ذلك ترتبط معظم دولارات التجارة الدولية بالسلع المصنعة، وقد شكلت المنتجات الزراعية باستمرار جزءًا كبيرًا[1].

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل والحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، تنوعت مفاهيمها وتعددت واختلفت أسبابها، ودوافع ظهورها إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها، فبالرغم من استفادة مجموعة من البلدان بشكل عام من التجارة، قد لا يتم توزيع المكاسب بشكل منصف، وحتى الانفتاح قد يكون له آثار سلبية على مجموعات معينة من الناس داخل البلدان. بمعنى آخر، فالتجارة الدولية لها تأثير قوي على توزيع الدخل: [2]

- ✓ فيمكن للتجارة الدولية بالتالي أن تضر بأصحاب الموارد "المحددة" للقطاعات المتنافسة مع الواردات، والذين لا يستطيعون العثور على وظائف بديلة في مجالات أخرى من الاقتصاد.
- ✓ يمكن أن تؤثر التجارة أيضًا على توزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية، مثل العمال أو مالكي رأس المال.

ويبقى التبادل التجاري بين الدول عملية لا يمكن الاستغناء عنها في المجال الاقتصادي، فلا يمكن لأي دولة أن تستقل باقتصادها عن بقية الدول الأخرى على اختلاف مستوياتها سواءً كانت متقدمة أو نامية، فالتجارة الدولية هي بمثابة همزة الوصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها وأيديولوجياتها ولا استغناء لدولة عن أخرى، وقد شهدت حركة التجارة الدولية تغيرات جذرية وجوهرية في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي هزت أركان النظام التجاري الدولي وخلقت تداعيات عديدة لا يستهان بها مست كبريات الاقتصاديات العالمية بما فيها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي والذي يؤثر بشكل كبير على باقي الاقتصاديات العالمية.

[1] Ann Marie Kimball, Risky Trade Infectious Disease in the Era of Global Trade, 2016, 7.
[2] Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Marc Melitz, Économie internationale, 10e édition, Publié par Pearson France, 2015, p 5.

سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالتجارة الدولية والنظريات والسياسات التجارية التي شهدتها.

أولا: مفاهيم عامة حول التجارة الدولية.

سنتطرق تحت هذا العنوان إلى تعريف التجارة الدولية ونظرياتها ثم نحاول الإحاطة بأهميتها ونتحرى أهم الدوافع لقيامها ومن ثم نعدد ما برز من مزاياها.

1. تعريف التجارة الدولية:

تعنى التجارة الدولية بدراسة العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المتمثلة في حركة السلع والخدمات وحركة الأشخاص " الهجرة الدولية"، كذلك حركة رؤوس الأموال.

فيمكن تعريف التجارة الدولية بأنها: "أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة"[1].

كما تعرف التجارة الدولية بأنها: "العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي"[2]، وتعرف أيضا "بأنها الانتقال المنظم للسلع والخدمات عبر الحدود الجغرافية للدول، بهدف تحقيق الربح والتعاون بين الدول"[3]، تعرّف التجارة الدولية أيضا بأنّها: "مجموعة من المبادلات الدولية للسلع والخدمات التي تتم من خلال الصادرات والواردات"[4]

إذن فالمقصود بالتجارة الدولية أنها: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[5]

[1] عمار جعفري، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نموذجا مع الإشارة للصين"، تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص3.

[2] صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1967، ص 26.

[3] عبد الرزاق بني هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2014، ص 437.

[4] Thomas A. Pugel, Peter H. Lindert, International Economics, McGraw-Hill International Editions, US, Ed 11, 2000, p: 15.

[5] سفيان بن عبد العزيز، الأساليب والمعايير الحمائية الجديدة في التجارة الدولية، دار النشر الجامعي، تلمسان الجزائر، 2016، ص15.

2. نظريات التجارة الخارجية:

2-1 نظريات التجارة الخارجية قبل الكلاسيك:

تميزت الرّأسماليّة التّجاريّة خلال الفترة من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثّامن عشر، بانتصار مبدأ السّياسة القوميّة، بروز الدّولة الوطنيّة، وبداية المنافسة الاستعمارية على المجالات الحيوية فيما بين الدول الأوروبية، في ظلّ هذه التّطوّرات الحاصلة والتّغيّرات المتسارعة، تبلور في بادئ الأمر ومن النّاحية الفكريّة، المذهب التّجاري الميركانتيلي ثمّ حلّ بعده المذهب الطبيعيّ الفيزيوقراطي، بالإضافة إلى انتشار بعض الأفكار الاقتصادية.

2-2 النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية:

ظهرت هذه النظرية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، داعية إلى حرية التجارة، مدافعة على حرية التجارة الخارجية، مبينة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن في مكتنزاتها الثمينة ولكن تتعداها لمكتسباتها من موارد اقتصادية حقيقية[1].

إن رواد هذه النظرية يعتقدون أن الطريق الأمثل والسبيل الوحيد لنمو وتكاثر الثروة يكمن في رفع الحواجز على التجارة، فيرفض "**آدم سميث**"★ وجود عوائق أو حواجز سواء كانت معلنة أو ضمنية أمام قيام مبدأ التخصص وتقسيم العمل في الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول[2]، إذ تقوم نظريته-نظرية القيمة المطلقة- على تحويل فائض دولة ما إلى دولة أخرى. فيفترض آدم سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقة أقل مما يستطيع شركائها وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيها إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلع الأخرى[3]، لكنه انتقد في فكرته بحجة الدولة التي لا تمتلك تلك الميزة المطلقة في أي سلعة هل ستمتنع من التجارة

---

[1] جودة عبد الخالق، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1978، ص 19.

★ آدم سميث" على الرغم من أن تاريخ ميلاد آدم سميث غير معروف على وجه التحديد، إلا أن الراجح أنه ولد في يوم 5 يونيو عام 1723 بكير كالدي، "سميث" فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد إسكتلندي يُعدّ مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي. اشتهر بكتابيه الكلاسيكيين؛ "نظرية المشاعر الأخلاقية"؛ وكتاب "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" وهو من أهم آثاره، وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث وقد اشتهر اختصارًا، باسم "ثروة الأمم"، التحق سميث في سن الرابعة عشرة بجامعة غلاسكو ودرس فيها الفلسفة الأخلاقية على يد فرانسيس هاتشيسون، ومن هنا نمى لديه شغفه بالحرية، والعقل، وحرية التعبير. وفي عام 1740 حصل سميث على منحة سنيل الدراسية لاستكمال دراسته بكلية باليول، جامعة أوكسفورد، من مؤلفاته؛ ثروة الأمم بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها، التجارة الحرة، المجتمع والمنفعة الفردية، النظام البسيط للحرية الطبيعية.

[2] Adam Smith, wealth of nations, Copyright The Pennsylvania State University, Vol I, 2005, P 20.

[3] العصار رشاد، وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص 21.

الخارجية والتبادل، وجاءت نظرية القيمة النسبية "**لدافيد ريكاردو**"★القائلة بأنه: "حتى ولو امتازت إحدى الدولتين بظروف إنتاج أحسن في السلعتين من الدولة الأخرى فإن كلا الدولتين يمكنه الاستفادة من إقامة تبادل خارجي، ولا يقتضي ذلك تخصص بلد في إنتاج السلعتين والأخر في الاستيراد[1].وركز "ريكاردو" على ضرورة اختلاف التكاليف النسبية بين البلدين حتى يقوم التبادل التجاري بينهما، الأمر الذي انتقده فيه "**جاقاديش بجواتي**★★ "في مقاله " the heckscher ohlin theorem in the multi commodity case" حيث أنه برهن على إمكانية حصول تبادل تجاري بين دولتين حتى ولو كانت التكاليف النسبية السائدة في البلدين متساوية[2]، ثم تابع "جون ستيوارت ميل" من بعد نظريتي "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو" فبعد أن رأى "آدم سميث" أن جميع الدول ملزمة برفع العوائق والقيام بالتبادل الحر، ويجب على الدولة شراء كل سلعة تنتجها الدولة الأخرى بكلفة أقل منها، وأن الدولة التي تبيع سلعا بتكلفة أقل من تكلفة الدول الأخرى فهي تملك الميزة المطلقة في هذه السلع؛ وبالتالي على كل دولة أن تختص في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها الميزة المطلقة وتشتري السلع الأخرى التي لا تمتلك فيها ميزة مطلقة، أي أن "سميث" في هذه الحالة استثنى الدول التي لا تمتلك الميزة المطلقة في أي سلعة من التبادل التجاري العالمي جاء "ريكاردو" ولم يستثني أي دولة من التبادل الحر في نظريته الميزة النسبية، لكنه من مصلحة كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي تكلفه قليلا مقارنة بباقي ما ينتجه، لو كانت هناك بلدان أخرى في العالم تستطيع إنتاج هذه السلع بكلفة أقل مما ينتجها فيكون على كل البلدان استيراد السلع التي لا

★ ولد ريكاردو، في لندن، إنجلترا، وكان الطفل الثالث الناجي من بين 17 طفلًا لأبيجيل ديلفال (1753–1801) وزوجها أبراهام إسرائيل ريكاردو (1733 – 1812). كانت عائلته من اليهود السفارديم من أصل برتغالي الذين نُقلوا مؤخرًا من الجمهورية الهولندية. كان والده سمسار أسهم ناجح وبدأ ريكاردو بالعمل معه منذ سن 14. وفي سن الـ 21، هرب ريكاردو مع واحدة من الكويكرز (هي مجموعة من المسيحيين البروتستانت)، بريسيلا آن ويلكنسون، واعتنق الدين التوحيدي ضد رغبة والده. أدى هذا الاختلاف الديني إلى نفوره من عائلته، ما دفعه إلى اتخاذ موقف الاستقلال. تبرأ والده منه ومن الواضح أن والدته لم تتحدث معه مرة أخرى.

أيد بشدة تطبيق التجارة الحرة. صوت ضد تحديد ضرائب السكر، واعترض على الرسوم الأعلى في الشرق مقارنةً بالمنتجات الهندية الغربية، 4 مايو 1821. عارض على رسوم التشجير. صوّت بصمت للإصلاح البرلماني، 25 أبريل 3 يونيو، وتحدث لصالح هذا الإصلاح في عشاء لذكرى الإصلاحية السنوية في وستمنستر، 23 مايو 1822. صوت مرة أخرى لإصلاح القانون الجنائي، 4 يونيو، علق صديقه جون لويس ماليت قائلًا: «يجتمع معك على كل موضوع درسه بعقلية مختلقة، وبرأي يستند على حقيقية الطبيعة الرياضية. وتحدث عن الإصلاح البرلماني والاقتراع بوصفه رجل يختلق كل هذه الأمور، ليدمر النظام القائم في اليوم التالي، إن كان الأمر تحت سيطرته، ودون أدنى شك في النتيجة ... هذه هي عقلية ذلك الرجل، دفعني تجاهله الكامل للخبرة والممارسة إلى الشك في آرائه حول الاقتصاد السياسي».

[1] David Ricardo, Principe de l'économie politique et de l'impôt, paris, 1817, p 231.

★★ جاقاديش بجواتي هو اقتصادي أمريكي–هندي وأستاذ أستاذ جامعي للاقتصاد والقانون والعلاقات الدولية بجامعة كولومبيا ومدير مركز راج للسياسات الاقتصادية الهندية، واشتهر بأبحاثه حول التجارة الدولية ودعوته للتجارة الحرة.

[2] يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 2010، ص41.

تنتجها من الدول التي تملك ميّزة نسبية فيها، وهكذا يكون ريكاردو قد غطى قصور نظرية الميّزة المطلقة عند سميث، لأنها لا تضمن مكانًا في التجارة الدولية للدول التي لا تملك أي ميّزة مطلقة في إنتاج أي سلعة.

بينما ركز" **جون ستيوارت ميل**★ "على استبدال الميزة النسبية بميزة كفاءة العمل النسبية، أي إنتاجية العمل، في كل من الدولتين بدلًا من التركيز على تكلفة العمل النسبية، كما جاء في النظرية التكاليف النسبية. إن نظرية "جون ستيوارت ميل" التي تعتبر من نظريات الفكر الكلاسيكي في تفسير التجارة الدولية، حيث ركز "ستيوارت ميل" في تحليله للتبادل التجاري الدولي على فكرة القيم الدولية، وذلك من خلال توضيح كيفية تحديد القيم التي سيتم تبادل السلع بها بين دول العالم، تطرق "ستيوارت ميل" لهذه الفكرة في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي " عام 1848 م، فافترض كمية معينة من العمل في كل دولة مع اختلاف الكمية المنتجة بواسطتها من كل من السلعتين، وبهذا يكون التركيز في تحليل "ستيوارت ميل" على الكفاءة النسبية للعمل في الدولتين.

2-3 النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية:

تعتمد النظريات النيوكلاسيكية في تفسيرها للتجارة الدولية على منطقية وواقعية الاعتماد على قانون النفقات النسبية كأساس مفسر لنمط واتجاه وشروط التجارة الدولية[1]، فقد حاول الاقتصادي السويدي "ايلي هكشر" في كتابه آثار التجارة الخارجية على التوزيع، الذي صدر سنة 1919م وتلميذه "برتل أولين" من خلال كتابة التجارة الإقليمية والتجارة الدولية، الصادر سنة 1933م أن يتجاوزا بعض نقائص النظرية الكلاسيكية وخاصة في اتخاذ هذه الأخيرة العمل كالمحدد الوحيد لقيمة السلع وبالتالي إهمالها لعوامل الإنتاج الأخرى، أي أن ما يدفع الدول للتبادل الخارجي هو الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج التي تحدد بدورها أسعار السلع[2].

★ ولد جون ستيوارت ميل يوم 20 مايو/أيار عام 1806 في لندن، ونشأ في رعاية أب يقدر العلم ويحرص على اكتساب المعارف، فقد كان والده جيمس ميل فيلسوفا ومؤرخا وصاحب إسهامات في علم الاقتصاد، وهو ما كان له بالغ الأثر في حياة ابنه البكر جون وتشكيل ميوله نحو الفلسفة والاقتصاد في سن مبكرة، وفي سن الثالثة عشرة، اشتغل ميل بدراسة الاقتصاد السياسي واطلع على أمهات الكتب في هذا المجال، مثل "ثروة الأمم" لمؤلفه آدم سميث، و"مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" لديفد ريكاردو، يعد جون ستيوارت ميل من أهم الفلاسفة الذين كتبوا عن الحرية وانتصروا للفرد في وجه سطوة المجتمع وطغيان الأغلبية، الذي لا يقل خطورة في نظره عن أي شكل آخر من الطغيان السياسي، ترك جون ستيوارت ميل عدة مؤلفات في الفلسفة والاقتصاد السياسي، منها: "نظام المنطق" 1843 "مبادئ الاقتصاد السياسي" 1848 "عن الحرية" 1859 "الحكومة التمثيلية" 1861 "المذهب النفعي" 1863 "أوغست كونت والمذهب الوضعي" 1865 "عن الطبيعة"1874 و"ثلاث مقالات حول الدين" 1874. توفي جون ستيوارت ميل يوم 8 مايو/أيار عام 1873 بمدينة أفينيون في فرنسا عن عمر ناهز 68 عاما.

[1] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، 1991، ص 113، 114.

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 47.

2-4 الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية:

لقد تتابعت النظريات بغية تفسير دوافع قيام التبادل الدولي، فمنهم من جاء مكملا ومنهم من جاء منتقدا، فمقاربة "ليندر لتشابه" دوال الطلب جوهرها هو الاعتماد على الطلب لتفسير التبادل الدولي وليس العرض، أما نظرية الفجوة التكنولوجية تعتمد على ثلاث نماذج لتبيين أن التبادل الخارجي يقوم على التغيرات في التكنولوجيا وتطورها وهم؛ نموذج اقتصاديات الحجم؛ نموذج الفجوة التكنولوجية؛ نموذج دورة حياة المنتج التي يختصرها الرسم أدناه.

الشكل رقم 01: دورة حياة المنتج.

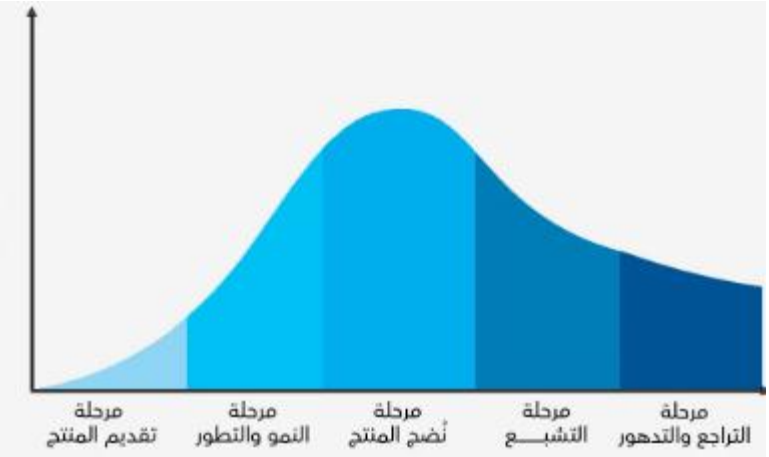

المصدر: https://bit.ly/3Vy4Pkx

وتلي مقاربة "ليندر" نظرية التنوع[1]؛ حيث تساعد في تفسير ظاهرة الاستيراد والتصدير لنفس السلع ولكن بنوعيات مختلفة في دول واحدة ورغم أن هذه النظرية تكتنفها العديد من الصعوبات وأوجه النقد إلا أنها حاولت أن تشرح سبب قيام التجارة الدولية معتمدة في ذلك على اختلاف الأذواق كشرط أساسي للحصول على نوعيات مختلف من نفس السلع وإن كانت مسألة الذوق من الأمور التي يصعب قياسها. ثم نظرية المنافسة؛ قام الاقتصادي الأمريكي "مايكل بورتير" بمحاولة ناجحة لإظهار العوامل الجديدة التي تحدد تطور التجارة الدولية المعاصرة فهو يرصد في مؤلفاته المكرسة لدراسة المنافسة العالمية أربعة متغيرات رئيسية تحدد تطور التجارة الخارجية المعاصرة للبلدان الصناعية المتطورة الكبرى وهي[2]:

[1] حسن عبد العزيز، حسن إسماعيل، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، 2002، ص 104.

[2] جعفري عمار، مرجع سابق، ص 24.

- عناصر الإنتاج؛ يوضح بورتير أن البلد لا يرث عناصر الإنتاج ولكن تخلق هذه العناصر في مجرد عملية إعادة الإنتاج الموسع فيه؛
- ظروف الطلب؛ وهي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية التي تحدد تطور الشركة وكذلك مراقبة السوق العالمية والتنبؤ بتطورها؛
- وضع الفروع القريبة (التابع) التي تقدم الخدمات الضرورية؛
- استراتيجية الشركة في ظروف المنافسة فعندما تضع الشركات استراتيجيتها التنافسية فإنها تسعى إلى العثور على إمكانات المنافسة الفعالة والطويلة الأمد في القطاع الذي تنتمي إليه ويقول "بورتير" أنه لا وجود لاستراتيجية منافسة كاملة، وإنما وحدها الاستراتيجية التي تتفق مع أعمال قطاع صناعية محدد ومع المهارات ورأس المال التي تحوزها شركة معينة.

3. دواعي قيام التجارة الدولية:

يرجع تفسير أسباب دواعي قيام التجارة الدولية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، كما سبق وتطرقنا لتسلسل وتطور أفكار الاقتصاديين بشأن تفسير دواعي قيام التبادل التجاري بين الدول.

إنه لمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى إذ أن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة ونفقة يصبح عليها الاستيراد من الخارج مفضلا، ومن هنا تبدوا أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية[1].

[1] رشاد العصار، وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 15، 16.

ويمكن أن نلخص دواعي قيامها في[1]:

- ✓ التخصص في الإنتاج: الأمم والجماعات تشبه الأفراد في بعض الأوجه. ومثلما هناك تخصصات يتميز بها أفراد على غيرهم، فإن هناك أمما أقدر من غيرها على توفير السلعة المطلوبة بكلفة أقل مما تتحملها أمم أخرى.
- ✓ الفروقات الجغرافية والمناخية: تتميز بعض الأمم بموقعها الجغرافي ومناخها، فتكون أكفأ من غيرها في إنتاج سلعة ما، وأقل كفاءة من غيرها في إنتاج سلعة أخرى.
- ✓ الإنتاج الكبير: يؤدي التخصص، في بعض الأحيان، إلى إمكانية الإنتاج الكبير بمتوسط كلفة أقل مقابل الإنتاج القليل بمتوسط الكلفة الأعلى.
- ✓ الافتقار لبعض الموارد: ذكرنا سابقا بأن أي اقتصاد في العالم المعاصر يفتقر إلى بعض الموارد الضرورية لآلته الإنتاجية، وغني في الوقت ذاته، في بعض الموارد الأخرى التي تحتاجها الاقتصادات الأخرى.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: دواعي قيام التجارة الدولية.

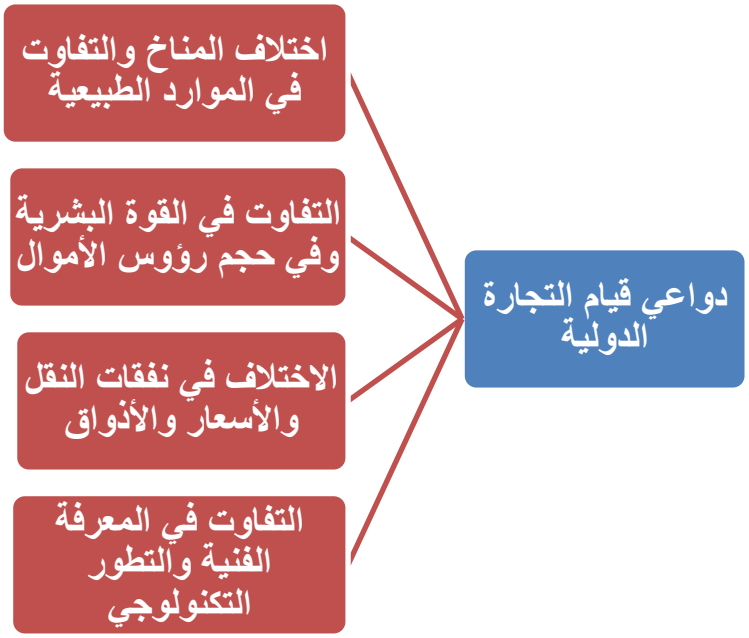

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق.

[1] عبد الرزاق بني هاني، مرجع سابق، ص444.

4. أهمية التجارة الدولية:

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد وتصريف ما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير[1].

كما تأتي أهمية التجارة الدولية من الارتباطات والتشابكات بين اقتصاديات العالم المختلفة والمتمثلة بالسلع والخدمات والأصول المالية. وقد يكون للدول المتقدمة صناعيا دورا كبيرا في هذه العلاقات، حيث أنها تقوم بتصدير المنتجات الصناعية للدول ذات الموارد الطبيعية الوفيرة، بأسعار أقل من أسعار السلع المماثلة المنتجة محليا[2].

يشير الكثير من المحللين أنه يمكن أن تبرز أهمية التجارة الدولية من خلال[3]:

- لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها ولما تضاعف في حجم السكان وذلك لأن دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج الكثير منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، والمواد الخام وغيرها التي كانت لابد أن تستوردها من باقي دول العالم.
- تعتمد الدول النامية اعتمادها على أساسيا على التجارة الخارجية، حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال والخبرة والتقدم الفني من الخارج وتلك دعائم أساسية في التنمية لدى تلك الدول ومن ناحية أخرى نجد أن الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المواد الخام (الأولية) وبالتالي مصدر من مصادر العملات الأجنبية لها.
- القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا.
- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي.
- القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة، وقد تكون غير متوفرة بالبلد.

---

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص13.

[2] فوزي عبد الخالق فائق، العلاقات الاقتصادية الدولية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1998، ص22.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2001، ص376.

- إن التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يجعل على المزيد من السلع والخدمات وبتكلفة أقل عما كان يحدث في غياب التجارة الخارجية أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية وهو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية أو الدولية.

5. مزايا التجارة الدولية[1]:

للتجارة الدولية عديد المزايا لعل أهمها:

- ✓ تتيح التجارة العالمية للبلدان والمستهلكين فرصة التعرف على الخدمات والسلع غير المتوفرة في بلدانهم. الملابس، والمواد الغذائية، والمخزون، والنبيذ، وقطع الغيار وغيرها الكثير من المنتجات لها أسواق دولية. يتم تداول الخدمات أيضًا مثل: الخدمات المصرفية وسياحة.
- ✓ تتيح التجارة الدولية للبلدان المتقدمة استخدام مواردها بشكل فعال مثل التكنولوجيا ورأس المال والعمالة. حيث أن العديد من الدول غنية بالموارد الطبيعية والأصول المختلفة (العمالة والتكنولوجيا والأرض ورأس المال) يمكنهم إنتاج المزيد من المنتجات بكفاءة. وبيعها بأسعار أرخص من البلدان الأخرى.
- ✓ تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواءً كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا فالتجارة الدولية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، وتعتبر التجارة الدولية مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.
- ✓ الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- ✓ تتيح التجارة العالمية للدول المختلفة المشاركة في الاقتصاد العالمي مما يشجع المستثمرين الأجانب. فيستثمر هؤلاء الأفراد أموالهم في الشركات الأجنبية.

[1] G. V.VIJAYASRI THE IMPORTANCE OF INTERNATIONAL TRADE IN THE WORLD، International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research، Vol.2, No. 9, September 2013، p 133.

ثانيا: السياسات التجارية.

يقصد بالسياسة التجارية مجموع الإجراءات المتخذة من طرف الدولة ما في نطاق علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها المسطرة، وتختلف من دولة لأخرة تبعا لنظامها الاقتصادي، فهي في الدول الصناعية المتقدمة غيرها في الدول المتخلفة، فلكل دولة أهدافها الاقتصادية ولكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق هذه الأهداف[1]. فالدول المتقدمة مثلا تأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية بكل ما تتضمنه هذه الحرية من مفاهيم وبالتالي فالسياسة التجارية التي ترسمها هذه الدول لابد وأن تتضمن بعض أو كل المظاهر الاقتصادية التي يقوم عليها نظام اقتصاديات السوق من حيث منع التدخل الحكومي في التجارة الخارجية، إلا في أضيق الحدود على اعتبار أن حق قيام التبادل بين الأفراد عبر الحدود الإقليمية لا يختلف عن هذا الحق بين المواطنين داخل الدولة الواحدة[2].

1. تعريف السياسة التجارية:

يعرف "موريس بوي" السياسة التجارية الدولية بأنها: "الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموع متناسق من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدول بغرض الوصول إلى أهداف محددة وعادة ما يكون الهدف المنشود هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهداف أخرى كالتشغيل التام واستقرار أسعار الصرف".[3]

ويعرف كل من "محمد فتحي صقر" و"سامي السيد" السياسة التجارية على أنها: "تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو القوانين التي تسنها بصفتها السياسية بغرض التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته"[4]

وتعرف السياسة التجارية كذلك على أنها "مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تقييد أو تحرير النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهها على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول"[5]

[1] أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص 147.

[2] سفيان بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص، 45.

[3] عمار جعفري، مرجع سابق، ص26.

[4] محمد فتحي صقر، سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، دار التعاون للطباعة، مصر، بدون سنة نشر، ص416.

[5] محمد الأمين السيريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 791.

2. أهداف السياسات التجارية:

إن الهدف الجوهري الذي ترمي إليه السياسات التجارية عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات، وما إلى ذلك.

وفي الواقع إن السياسة التجارية ليست إلا وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق مثل هذه الأهداف، لذلك لابد من إجراء تنسيق لهذه الوسائل حتى تعزز بعضها بعضا ولا تتعارض فيما بينها وبالتالي هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية، ولعل أكثر الأهداف انتشارا هو تحقيق موارد للخزانة العامة، وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج المحلي وحماية الصناعة الناشئة وإعادة توزيع الدخل القومي وحماية الاقتصاد القومي من التقلبات: الخارجية، بالإضافة إلى أهداف إستراتيجية ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث مجموعات رئيسية اقتصادية، اجتماعية واستراتيجية[1].

فتسعى السياسة التجارية الدولية إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي، وبالإضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى نذكر من بينها[2]:

1.2 الأهداف الاقتصادية:

- ✓ حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق؛
- ✓ تشجيع الاستثمار من أجل التصدير بإقامة المناطق الحرة؛
- ✓ حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل؛
- ✓ التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني بالأدوات الملائمة؛
- ✓ إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

2.2 الأهداف الاجتماعية:

- ✓ زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني؛

[1] سفيان بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 46.

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 81.

3.2 الأهداف الاستراتيجية:

يقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري فمن الجانب الغذائي يجب العمل على ترقية الانتاج المحلي مهما كانت التكلفة مرتفعة، كما يجب توفير الحد الأدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن، ويجب إتباع إستراتيجية مثلى بالنسبة للنشاط الاقتصادي أي توفير مقادير كافية من المصادر الطاقوية مثلا.

ثالثا: السياسات التجارية بين الحمائية والتحرير.

كان الفكر الاقتصادي فيما مضى مبني على عدم تدخل الحكومات المختلفة والتزام الحيدة التامة تجاه المسائل الاقتصادية، فيطالب الحكومات بعدم التدخل في النشاط الاقتصادي وتكتفي بوظائفها السياسية؛ من دفاع وأمن وحفظ للنظام. ولكننا اليوم بتنا نشهد عكس ذلك فقد أصبح من الأمور المسلم بها تدخل الحكومات بشكل أو بآخر في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة أو إصلاح خلل ما.

ففي سبيل تحقيق توازن موازين مدفوعاتها مثلا تحدث الحكومات تغييرات في معدل التبادل الدولي بما يعنيه ذلك من خسارة أو مكسب نتيجة للتغيرات الخارجية من صادرات أو واردات وما يعنيه ذلك أيضا من زيادة أو نقص في القيمة الحقيقية لأرصدة الدولة وفي دائنيتها ومديونيتها[1].

لقد عرف الفكر الاقتصادي مذهبين رئيسيين يحددان معالم تدخل الدول في مجال التجارة الخارجية بشقيها التصدير والاستيراد[2]:

أولهما؛ المذهب التقييدي للتجارة، والذي تبلور في القرن السابع عشر مع الفكر التجاري الذي ظهر بإنجلترا، ونجد أن هناك دولا تتجه إلى تطبيقه في الآونة الأخيرة.

ثانيهما؛ مذهب حرية التجارة، والذي برز مع الفكر الطبيعي في فرنسا وتبلور على يد الفكر الكلاسيكي في إنجلترا في القرن الثامن عشر ويلقى تأييداً واسعاً من الاقتصاديين في وقتنا الحاضر.

ورغم أن المذهبين على طرفي نقيض؛ إلا أنه يتعذر التطبيق الحرفي لأي منهما على المبادلات التجارية الخارجية، فأقصى ما عرفته السياسات التجارية لكافة الدول هو تغليب أحد خطي التحرير أو التقييد، تغليباً يجري تطعيمه ببعض أفكار المذهب المضاد.

[1] محمد فتحي صقر، سامي السيد، مرجع سابق، ص416.

[2] خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية، القاهرة، مصر، سبتمبر 2018، ص 6.

وكنتيجة لما سبق فإن الحكومات تتدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مجال علاقة الدولة بغيرها من الدول عن طريق ما يسمى بالسياسات التجارية.

الشكل رقم 03: أنواع السياسات التجارية.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق.

1. سياسة الحرية التجارية:

إن المقصود بهذه السياسة هو عدم تدخل الدولة والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والانتاج، ولذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة[1].

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها: "جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا"[2].

وتعرف أيضا على أنها: "التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف"[3].

وعليه يمكن القول إن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية، وأسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

---

[1] علي عبابه، نصر حميداتو، عبد القادر شويرفات، التحرير التجاري والتنمية المستدامة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2018)، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2019، ص 432.

[2] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص209.

[3] Thomas A. Pugel, Peter H. Lindert, Economie internationale, edition 10, Paris 1997, p: 23.

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية، لذا يجب التطرق إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، وبالتالي فإن نظام التجارة الدولي المفتوح هو عالم به حد أدنى من القيود الوطنية على التجارة[1]. وهي تعني:

أ– التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.

ب–تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والحد من درجة تشتتها.

كما يقصد بها "وضع حركة السلع والخدمات في التبادل الدولي دون أي قيود تفرض عليها وتحد من حركتها وبدون أي وسائل تشجيعية من قبل الدولة. ومن واقع الوقت الحاضر يمكن أن نلاحظ أن جميع الدول تتدخل بشكل أو بآخر في توجيه تجارتها الخارجية"[2].

وبوسائل متعددة شائعة الاستخدام والتأثير على مستوى التجارة الدولية وهي[3]:

- ✓ الرسوم على الواردات.
- ✓ حصص الاستيراد.
- ✓ إعانات التصدير.
- ✓ حوافز التصدير.

ويتطلب الحفاظ على هذا الانفتاح التجاري المفيد تحقيق التعاون، الأولوية الأولى هي تعميق التعاون التجاري التقليدي لمعالجة الحواجز المتبقية أمام التجارة في السلع والخدمات، وكذلك التدابير الأخرى تشوه التجارة[4].

2. سياسة الحماية التجارية:

ونقصد بالسياسات التجارية الحمائية هي كل تدخل للسلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية وذلك من خلال تطبيق جملة من الإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات.

[1] Herbert Giersch, Free Trade in the World economy Towards an Opening of Markets, Published 2018 by Routledge, p 58.

[2] عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص348، 349.

[3] فوزي عبد الخالق، مرجع سابق، ص26.

[4] تقرير لمجموعة البنك الدولي، التجارة من أجل التنمية في سلاسل القيمة العالمية، 2020، ص 7.

1.2 السياسة الحمائية القديمة (التقليدية):

وهي تبني الدولة مجموعة من الوسائل أو التشريعات التي تهدف إلى حماية إنتاجها الوطني أو السوق المحلي ضد المنافسة الأجنبية، فتقوم الدولة بتقييد حرية التجارة باتباع بعض الأساليب التي تفرض رسوم جمركية على الواردات؛ أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية من المنافسة الأجنبية[1].

2.2 السياسة الحمائية الجديدة (غير الجمركية):

كما تعرف أيضا بأنها: "كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية متجاوزة بذلك كل أشكال الدعم والحماية الكلاسيكية كالقيود الفنية والكمية والمتمثلة في التكتلات الاقتصادية، المعايير البيئية، التخفيض التنافسي كقيمة العلمة، وكل الممارسات التسييرية بمختلف أشكالها فالحمائية التجارية؛ سياسة اقتصادية تضع قيودا على التجارة بين الدول، وذلك من خلال عدة إجراءات، كرفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة أو تحديد كمياتها، وإجراءات وتدابير أخرى تقلل حجم الواردات"[2].

ومنع الأجانب من "اختراق" الاستيلاء على الأسواق المحلية، وأيضا أحد الإجراءات التي تندرج تحت سياسة الحمائية هي تقديم إعانات للتصدير، بالتالي الحمائية تناهض العولمة وتتناقض مع حرية التجارة، وهدفها هو حماية السوق الداخلية من المنافسة الخارجية، والتشجيع على استهلاك المنتجات المحلية.

كمثال على ذلك منذ عام 2008، فرضت دول مجموعة العشرين نحو 1600 إجراء جديد يحد من حرية التجارة، فيما أزالوا أقل من 400 قانون فقط، ما أثر على 5% من الواردات العالمية، ما أدى إلى تباطؤ التجارة العالمية وبالتالي تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي[3].

فقد بات من الواضح أن تباطؤ الاقتصاد العالمي هو السبب والنتيجة لزيادة الإجراءات الحمائية.

☒ الآراء المؤيدة لنزعة الانغلاق والحمائية الجديدة:

هناك مجموعة من الحجج التي يسعى أنصار الحماية التجارية إبرازها لحماية التجارة وهي[4]:

---

[1] خالد عبد الوهاب الباجوري، مرجع سابق، ص 7.

[2] peart.G. Dowson mentor old protectionism, wor king paper n289. D.c.n.t waschington 2012, p09.

[3] ليان عودة، هل أصبحت الحمائية النزعة الجديدة للاقتصاد العالمي، العربية، على الموقع: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy

[4] عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 2، 2012 ص 13.

- إن تقييد الواردات سوف يؤدي بالمستهلك الوطني التحول نحو توجيه إنفاقه نحو شراء السلع المحلية المماثلة للسلع الأجنبية المستوردة، وهذا يزيد من التوسع الإنتاجي. وتزيد معدلات التوظيف ومحاربة البطالة، وخصوصاً في الصناعات المحلية التي تنتج سلعا تنافسية للواردات.
- زيادة موارد الدولة، والتي يمكنها من القيام بتحقيق أهدافها المختلفة.
- حماية الصناعة الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية.
- تحسين معدل التبادل الدولي، من خلال فرض ضريبة جمركية على الواردات، وهذا سيؤدي بالمصدر إلى تخفيض أسعارها، حتى يحافظ على ذلك القدر من الصادرات، وذلك من شأنه تحسين معدل التبادل التجاري.
- مكافحة سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول وتؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال بيع منتجات بسعر أقل من تكلفة إنتاجها.

☒ الآراء المعارضة لنزعة الانغلاق والحمائية الجديدة:

- وعلى الرغم من تلك الحجج إلا أن هناك ردودا من جانب الاقتصاديين على كل حجة، وتجعل كل حجة غير مقبولة، وفقاً للاعتبارات الاقتصادية فعلى سبيل المثال، اتجاه الدولة لزيادة مواردها، قد يجعل الدولة الأخرى تستخدم ذات السلاح عبر المعاملة بالمثل، ومن ثم إبطال الآثار المتوقعة للضريبة، كذلك الحال بالنسبة لتحسين معدل التبادل الدولي، حيث تلجأ الدول الأخرى إلى معاملة الدولة المعنية بالمثل، بفرض ضريبة مماثلة على السلع التصديرية لهذه الدولة، ومن ثم يتوقع في هذه الحالة أن يبطل أثر الضريبة على الواردات من الدول الأخرى بالضريبة المفروضة على صادراتها لدى هذه الدول.
- هذا وحجة الصناعة الناشئة على الرغم من اكتشاف بعض الصعوبات تتعلق أساساً بصعوبة تحديد الصناعات الناشئة التي ينبغي حمايتها، فضلاً عن صعوبة الحد من الحماية الممنوحة لهذه الصناعات حتى بعد مرور فترة زمنية كافية لتخطيها مرحلة المهد، وبلوغها مرحلة النضوج، فمتى ارتدت هذه الصناعات ثوب الحماية قد يكون من العسير حرمانها منه بعد ذلك.
- كذلك هناك من يرى في التحرير التجاري منفعة مؤقتة أو ظرفية كما أكد "الفريد مارشال" قائلا: "بأن حرية التجارة التي طبقتها الإمبراطورية البريطانية خلال سنوات القرن التاسع عشر حتى عام 1914م كانت في مصلحتها فقط ولم تكن في مصلحة أية دولة أخرى، وهو ما يثبته

التاريخ، فأمريكا والعديد من الدول الأوروبية التي طبق مبدأ "حرية التجارة" على نفسها، قد تخلت عنه خلال فترة قصير نسبيا في القرن 19[1].

- كذلك من مقولة الرئيس الأمريكي السادس عشر للولايات المتحدة "1860-1865": "ألغو الضرائب الجمركية، وأدعموا التجارة، عندئذ سيهبط عالمنا في كل فرع من فروع الاقتصاد –كما هو الحال في أوروبا- إلى مستوى رقيق وبؤساء"
- إن رفع مستوى الحمائية التجارية سيضر بكل من البلدان التي تفرض التدابير وشركائها التجاريين، مما يقلل من آفاق النمو بشكل عام في وقت يحتاج فيه الاقتصاد العالمي إلى تحقيق نمو أعلى والمحافظة عليه[2].

مما سبق يمكن القول إنه من خلال استعراض الآراء المؤيدة لأنصار الحماية التي تستند إلى اعتبارات اقتصادية، هناك عجز واضح في عرض حجة مقبولة تستند الى اعتبارات اقتصادية دائمة، وهذا هو النقد الأساسي الموجه لهذه السياسة.

3.2 دوافع وأسباب تزايد استخدام الحمائية الجديدة:

على الرغم من التبادلات الإيجابية التي شهدها العالم منذ ظهور الجات عام 1947 وما أفضت إليه جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تلتها من تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية فإن هذا لم يمنع النزاعات الحمائية من معاودة الظهور وبشدة وبأساليب جديدة بين الفترة والأخرى مهددة ما تحقق من مكاسب على صعيد تحرير التجارة الدولية بالزوال، ولعل من أهم الأسباب التي أسهمت في تزايد استخدامات هذه الأساليب نذكر[3]:

- ✓ تفاقم الازمات في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة دفعت بهذه الأخيرة إلى تطوير أساليب جديدة للحماية تكفل لها حد أدنى من الهيمنة في خضم الصراع الذي تشهده السوق التجارية الدولية.

[1] عقبة عبداللاوي، نور الدين جوادي، التحرير التجاري وأطروحة النمو والرفاهية، عقد من النافتا، تجربة مخيبة للآمال، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي، العدد 3، 2010، ص 95.

[2] موقع صندوق النقد الدولي، على الرابط: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2012/06/hoekman.htm، تاريخ الإطلاع، 2021/01/12.

[3] عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- ✓ ارتفاع القوى الاقتصادية الصاعدة في حلقة التبادل التجاري العالمي (اليابان، الصين، البرازيل، كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان، سنغافورة) وبدرجة أقل بعض البلدان النامية.
- ✓ زيادة غزو منتجات الدول أعلاه الأسواق العالمية بأسعار تنافسية بسبب ما توفر لها من أساليب الفن الإنتاجي الرفيع والايادي العاملة الرخيصة (تهديد ومنافسة الدول الصناعية العريقة في عقر دارها).
- ✓ تنصل الدول الصناعية من التزاماتها امام العالم حول تحرير التجارة الدولية وتخليها عن المبادئ التي تنادي بها في هذا المضمار(ادعاء هذه الدول في استخدام هذه الأساليب للاستناد على مواد "الجات" كالمادة 19)، حيث قامت الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية بفرض الكثير من القيود والحواجز غير الجمركية والتي أصبحت أكثر انتشارا من القيود الجمركية وقد اتجهت بصورة أساسية إلى محاصرة المنتجات التي تفوقت في اتناجها اليابان ودول النمور الأسيوية مثل المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية والصلب والسيارات والمنتجات الالكترونية وغيرها.

لقد ادعت الدول الصناعية المتقدمة انها استندت في لجوئها إلى الإجراءات الحمائية الجديدة المشار إليها في الجدول أدناه إلى مواد "الجات" كالمادة 19، ولكن في الحقيقة أنه قد أسيئ استعمال هذه المادة من قبل هذه الدول فالإجراءات التي اتخذتها إزاء وارداتها من البلدان النامية عموما كانت منافية لروح "الجات" التي لم توجد في الأصل إلا بهدف تعزيز حرية التجارة الدولية وتوسيع رقعة التبادل التجاري بين الدول بما يؤدي إلى إحداث معدلات نمو اقتصادية مرتفعة فيها تمكنها من تحقيق الرفاهية والحياة الكريمة لشعوبها.

3. الفرق بين الأساليب الحمائية الجديدة والتقليدية:

تعرف الحمائية انتشارا واسعا في أوروبا وتتصاعد بسرعة في الولايات المتحدة. وبات واضحا أن الأهداف الرئيسية للحمائية هي اليابان والدول الصناعية الجديدة في آسيا والبلدان النامية بشكل عام، والتي يمثل التوسع في صادراتها تحديات خطيرة للقطاعات الصناعية التقليدية في البلدان الصناعية الناضجة،

فلا تزال المخاطر المتزايدة للحمائية غير معترف بها بشكل عام، حيث يرجع ذلك جزئيًا إلى أن الحمائية نجحت في إخفاء نفسها خلف أقنعة جديدة ومتطور؛ لقد أعطت العبارات الملطفة مثل "التجارة العادلة" و"التسويق المنظم" و"القيود الطوعية"، غطاءً جديدًا لاحترام الحمائية وأخفت اختراقها عن الرأي العام. ولأننا تعلمنا في تاريخ حقبة سابقة، فإننا نميل إلى ربط الحمائية بالتعريفات والحصص المرتفعة في الماضي ونشعر بالراحة من الغياب النسبي لمثل هذه الممارسات اليوم. في حين أن الأشكال الكلاسيكية للحمائية قد عفا عليها الزمن من

قبل اتفاقية الجات، فإن الحمائية نفسها لم تُهزم؛ وقد تكيفت مع البيئة الدولية الجديدة من خلال القدرة على اتخاذ أشكال جديدة[1]. فالحكومات لا تحاول حماية المزايا النسبية في القطاعات التقليدية مثل الزراعة، والمعادن، والمواد الكيميائية، والآلات من أجل الاهتمام بالفرص المفقودة أو المصالح الاقتصادية المحلية فقط، بل إنها تتدخل كذلك في الاقتصاد الرقمي والصناعات كثيفة الابتكار، بهدف أساسي هو الحفاظ على الملكية الفكرية والتكنولوجيات ذات الصلة باعتبارها عناصر حاسمة في القدرة التنافسية الوطنية. والحواجز الجديدة أقل وضوحا أيضا. وبدلا من التدابير التقليدية مثل التعريفات الجمركية على الواردات وتخصيص الحصص، تشمل أدوات الاختيار اليوم تدابير "عابرة للحدود" مثل عمليات الإنقاذ والإعانات ومتطلبات "شراء المصنوع محليا" المصممة لدعم الشركات والصناعات المحلية[2].

يمكن تمييز الأساليب الحمائية الجديدة عن تلك العوائق الجمركية التقليدية بوضوح من خلال ما يلي[3]:

- ✓ تؤدي العوائق الجمركية إلى اضطراب آلية السوق فقط. أما الأساليب الحمائية الجديدة فهي عوائق تلغي هذه الآلية كليا.
- ✓ تتسم الرسوم الجمركية بالشفافية، فهي معروفة للكل من حيث المقدار، وذلك على عكس العوائق الحمائية المستحدثة والتي عادة ما يضل وجودها مستترًا.
- ✓ إن أفضل وسيلة لقياس عبئ القيود الحمائية الجديدة هو طرح السعر الدولي من السعر المحلي وقسمة الناتج على السعر الدولي. بينما لا يوجد مقياس مرض بشكل كلي للقيود الحمائية الجديدة.

إن النمو في استخدام الأسس والأساليب والممارسات الحمائية الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية سوف يبدد بعض المكاسب التي تم تحقيقها كنتيجة لتخفيض الضرائب الناجم عن الاتفاقيات الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن العوائق الحمائية الجديدة تستخدم على نطاق أوسع من الأساليب الحمائية التقليدية متمثلة في الرسوم الجمركية خاصة بعد إفرازات الأزمة المالية العالمية 2008.

[1] Carl . Green, The New Protectionism, Northwestern Journal of International Law & Business, volume 3, number 1, spring 1981, p 2.

[2] عادل رفيق، أشد الأخطار تهديدا للعالم خلال 2018، المعهد المصري للدراسات، مصر، ترجمات 12 يناير 2018، ص 17.

[3] سفيان بن عبد العزيز، كلثوم بن أحمد، عبد السلام مخلوفي، الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 02-03 ديسمبر 2019، ص 163.

4. محاسن التحرير التجاري:

إن تحرير التجارة الخارجية تعني تدفق التجارة الخارجية دون قيود، كما لو كانت تنساب بين أسواق الدولة الواحدة. وتحرير التجارة لها منافع وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات المختلفة في ذلك الشأن، فمن المتوقع أن يساعد تحرير التجارة خلال الأجلين المتوسط والطويل على تحقيق مزايا عديدة للاقتصاد القومي، ومن أهمها:

- ✓ تحسين الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين؛
- ✓ ورفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية؛
- ✓ الحد من التحيز ضد الصادرات؛
- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي؛
- ✓ كما أنه من الممكن لتحرير التجارة أن يلعب دوارً هاماً في دفع عملية الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الثاني: الحمائية التجارية (مفاهيم ومرتكزات)

سنتحدث في هذا المبحث حول عديد المفاهيم والمرتكزات المتعلقة بالحمائية التجارية.

أولا: مفاهيم عامة حول الحمائية

مثل انهيار اتفاقية "بريتون وودز" تحولا في مفاهيم الحماية التقليدية، بعد أن عاش العالم تفاهما في ترتيب العلاقات الاقتصادية والمالية متعددة الأطراف على أساس قاعدة سعر الصرف الثابت (الدولار مقابل الذهب) وكانت أولى الخطوات نحو تقيد المبادلات التجارية رفع الولايات المتحدة الأمريكية نسبة الرسوم الجمركية على الواردات بنسبة 15 % وكذلك التخلي عن قاعدة استبدال الدولار بالذهب وفق إجراءات 1971م وعلى إثر ذلك شهد العالم حالة من عدم الاستقرار في أسعار صرف العملات وبزوغ ظاهرة التضخم الركودي في المدة 1974 – 1975 لأول مرة بعد الكساد العظيم 1929 – 1932م وترافقت تلك الأحداث مع تصحيح أسعار البرميل.

من النفط الخام في الأعوام 1973م و1979م مثلت هذه التطورات الاقتصادية العالمية الحاضنات الأولى إلى ولادة مفهوم الحمائية التجارية الجديدة[1].

1. تعريف الحمائية الجديدة:

تعرف الحمائية في مجال التجارة أو التدابير الحمائية الشائعة التي تزعج التجارة بأنها "أدوات سياسية من المفترض أن تحمي الشركات المحلية من الشركات من البلدان الأخرى. يمكن أن تكون مثل هذه السياسات، على سبيل المثال، تعريفات أو حصص تجارية "[2] أو "أي ممارسات أخرى للدفاع المنظم عن السوق المحلية. عادةً ما ترفع التدابير الحمائية سعر السلع الأجنبية في السوق المحلية أو تقيد بطريقة أخرى كمية سلعة أجنبية معينة يمكن بيعها في سوق محلي معين"[3]، ففي سنة 2010 قدم "الأونكتاد" تعريف دقيق لأساليب الحمائية غير الجمركية بحيث عرفها على أنها:" إجراءات سياسية بخلاف التعريفات الجمركية العادية التي يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية فيما يخص السلع، وذلك بتغيير الكميات المتداولة أو أسعارها أو كليهما"[4]، كما وصفت اجتماعات وكالة MAST، التدابير غير التعريفية؛ على أنها بالمعنى الواسع تشير إلى جميع أنواع أدوات السياسة التي ليست تعريفات، ويتم تطبيقها على المنتجات المستوردة، فهي جميع التدابير التي تؤثر على التجارة لأغراض تمييزية أو حمائية[5].

---

[1] عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، موجة الحمائية التجارية الثانية، عبر الموقع: http://iraqieconomists.net/ar/

[2] Alan O. Skies ،Regulatory Protectionism and the Law of International Trade، University of Chicago Law Review،1999 ، p1.

[3] Nollen D Stanley, Dinnis P Quinn D Free trade, fair trade, strategic trade, and protectionism in the U.S. Congress, 1987-88, International Organization, Volume 48, No. 3,1994, p. 491 - 525

[4] United Nations Conference on Trade and Development, Non-tariff, measures to trade: Economic and Policy Issues, united nations publication, 2013, p2.

[5] Sudip Ranjan Basu, Hiroa Kuwahara, Fabien Dumesnil Evolution of nontariff measures: emerging cases from selected developing countries, policy issues in international trade and commodities study series No52, UNCTAD, Geneva, 2012, p8.

بينما عرفت "سليا دسدير" الأساليب الحمائية الجديدة على أنها[1]: "استخدام المعايير أو الأساليب غير الجمركية لمعالجة اخفاقات السوق، وفي نفس الوقت استخدامها لأغراض حمائية".

ويقصد بها تلك المجموعة من الوسائل المستعملة بغية حماية اقتصاد بلد ما وبطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما تتم عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج، ولقد استخدمت ولا تزال الدول الصناعية هذه الأساليب وبشكل متحمس لغرض فرض قيود على الواردات خاصة الواردات القادمة من الدول النامية [2].

والأمثلة الحالية للتدابير الحمائية هي القيود التجارية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد استيراد بعض الحديد من الصين وكندا بشكل رئيسي[3]

2. أسباب ودوافع الحمائية الجديدة:

من أهم الأسباب التي أسهمت في تزايد استخدام هذه الأساليب نذكر:

- ✓ ارتفاع تنافسية القوى الاقتصادية الصاعدة في حلقة التبادل التجاري العالمي (اليابان، الصين، البرازيل، كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان، سنغافورة)، وبدرجة أقل بعض الدول النامية.
- ✓ زيادة غزو منتجات الدول أعلاه الأسواق العالمية وبأسعار تنافسية بسبب ما توفر لها من أساليب الفر الإنتاجي الرفيع والايادي العاملة الرخيصة (تهديد ومنافسة الدول الصناعية العريقة في عقر دارها).
- ✓ تنصل الدول الصناعية من التزاماتها أمام العالم حول تحرير التجارة الدولية وتخليها عن المبادئ التي تنادي بها في هذا المضمار (ادعاء هذه الدول في استخداماتها لهذه الأساليب الاستناد على مواد الجات) كالمادة 19، حيث قامت الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية بفرض الكثير من القيود والحواجز غير الجمركية والتي أصبحت أكثر انتشارا من القيود الجمركية وقد اتجهت بصورة أساسية إلى محاصرة المنتجات التي تفوقت في انتاجها اليابان ودول النمور الآسيوية مثل المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية والصلب والسيارات والمنتجات الالكترونية وغيرها.

[1] Anne-Célia Disdire, Les normes règlementaires, un protectionnisme dèguisè, lavie des idèes, 2009, p1 . http://www.laviedesidees.fr/IMG/pdf/20091202_disdier.pdf 10 :00, 13 /04 /2021 .

[2] عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 12، 13.

[3] World Trade Organization II، Report on G20 Trade Measures, 2017 p79

ثانيا: أشكال الحمائية الجديدة:

رغم جهود المنظمة التجارة العالمية في تجسيد التيار الحر للتبادلات الخارجية إلا أن أشكالا جديدة من الحمائية بدأت تظهر مؤخرا، هذه المجموعة من الأساليب الحمائية الجديدة تتضمن اتفاقات تفضيلية لأكثر من اثنتي عشر موضوعا في مجال السلع، كما تشمل أيضا اتفاقات في مجالات الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية. والأكثر من ذلك، فهي تتضمن اتفاقات جماعية لا زال العديد منها محل جدل بين الدول في إطار المبادلات التجارية الدولية. وحتى يتم كشف النقاب عن هذه الأساليب الحمائية الجديدة، نعدد أهمها؛ التحديدات الإدارية والحواجز التقنية والقيمة الجمركية وقواعد المنشأ، الإغراق الاجتماعي والحماية الفعالة والقواعد والأعباء الداخلية، المدخل المحلي والسياسة الإستراتيجية والاشتراطات العمالية والصحية وأخيرا وهو موضوع دراستنا التكتلات الاقتصادية والتلاعب بالعملات والاشتراطات البيئية والصحة النباتية.

الشكل رقم 04: الإجراءات غير الجمركية المعتمدة من طرف دول العالم.

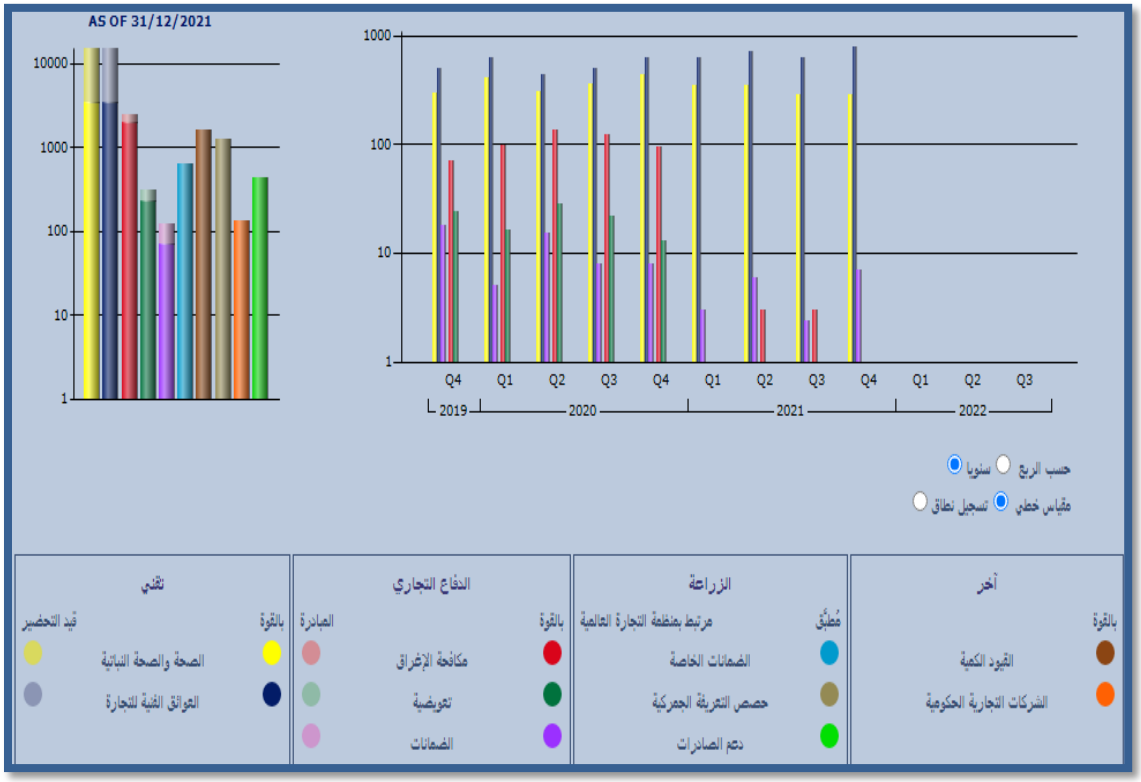

المصدر: http://i-tip.wto.org/goods/Forms/GraphView.aspx?period=q&scale=lg

1. التكتلات الاقتصادية:

التكتلات الاقتصادية تعود إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، التي سعى إليها **الهتلريون** لأجل التكامل الاقتصادي بين دول الولايات والأقاليم المحتلة مع ألمانيا[1]، ثم ظهر التكامل الاقتصادي كشكل من أشكال التوسع الإمبريالي كتكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى. إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم، وهذا ما أصطلح عليه **بالتكامل الرأسي**.

لقد اتضح مفهوم فكرة التكتلات الاقتصادية من خلال نظرية التكامل الاقتصادي لبيلا بلاسا، وازداد الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من دول العالم، مما أدى إلى تسمية منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، وقد اتسعت رقعة الاهتمام لتشمل مناطق أخرى من العالم تزامنا وظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية ذلك القرن.

يعرف التكتل الاقتصادي على "أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول".

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه: "تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة"[2].

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح

[1] Bela Balassa, The theory of economic integration, p175.

[2] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006-2007، ص31.

وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية.

1-1 تعريف التكامل الاقتصادي:

شاع عند الاقتصاديون استخدم مصطلح "التكامل" لنقل المعنى الإنجليزي (Integration) المشتق من الفعل (Integer) الذي يعني الشيء المترابط عضويا في كل لا يتجزأ، لذا فإن البعض الآخر من الاقتصاديين يفضل استخدام مصطلح "الاندماج" بدلا من التكامل، غير أن هذا الأخير هو الشائع والمستعمل في أغلب الدراسات[1].

يرى بعض الاقتصاديين التكامل الاقتصادي على أنه وسيلة اقتصادية لهدف سياسي والبعض الاخر العكس؛ حيث يقول بلاسا:[2] "إن تجنب الحروب المستقبلية بين فرنسا وألمانيا، وإنشاء قوة ثالثة في السياسة العالمية، وإعادة تأسيس أوروبا الغربية كقوة عالمية "كثيرًا ما يكون"، أنها أهداف سياسية يخدمها التكامل الاقتصادي. فيعتبر الكثيرون هذه الأهداف أساسية ويضعون الاعتبارات الاقتصادية في المرتبة الثانية. لن يتم إجراء أي محاولة هنا لتقييم الأهمية النسبية للاعتبارات الاقتصادية السياسية. يتم اتخاذ هذا الموقف، بشكل عام، لأن هذه العلاقة غير قابلة للقياس الكمي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى وجود درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بين هذه العوامل. قد تدفع الدوافع السياسية إلى الخطوة الأولى في التكامل الاقتصادي، لكن التكامل الاقتصادي يتفاعل أيضًا في المجال السياسي؛ وبالمثل، إذا كانت الدوافع الأولية اقتصادية، فقد تنشأ الحاجة إلى الزهد السياسي في مرحلة لاحقة"، وهذا ما يؤيد رأي "**دافيد متراني**★ "صاحب النظرية الوظيفية: "بأن هناك إمكانية لإقامة مجتمع

[1] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1991، ص 277.

[2] Bela Balassa, op-cit, p177.

★ يعتبر دافيد متراني وهو روماني الأصل عاش في بريطانيا صاحب النظرية الوظيفية ولقد قدم لنا أفكاره في هذا الموضوع في فترة ما بين الحربين وبالضبط خلال الحرب العالمية الثانية ولقد بني انطلاقته من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت وسائل عقلانية ومنفعية، حيث يقوم المنهج الوظيفي للتكامل والاندماج الدولي على مبدأ التعميم أو الانتشار الذي يقتضي أن بدأ التعاون الوظيفي الدولي في حقل معين يؤدي بالضرورة إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون إذ أن بداية التعاون في حقل معين كان ناتجا أساسا عن الشعور بالحاجة الجماعية المشتركة لهذا التعاون وتحقيق هذه الحاجة سوف يؤدي حتما إلى ظهور حاجات جديدة مرتبطة بالحاجة الأولى أو مكملة لها وهكذا إلى أن يتم التكامل الدولي، تقوم الوظيفية على فرضية بأن التعاون يبدأ في ميادين السياسية الدنيا وفصلها عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي، والافتراض الثاني أن السيادة في نظره لا تتحول بواسطة الصيغة الدبلوماسية وإنما بواسطة الوظيفة أي تفويض السلطة مع مهمة معينة.

دولي خالٍ من الحروب والنزاعات عن طريق التعاون في مجالات الاقتصادية عبر إبرام الاتفاقيات وسن المواثيق بين الدول"[1].

يعرف "بيلا بلاسا" التكامل على أنه: "عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية"[2]

ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل[3].

ومما سبق إدراجه على التكامل الاقتصادي يتضح لنا جليا مدى صعوبة العملية وما تنطوي عليه من تعقيد وشمول وبعيدة المدى في العلاقات الدولية والسياسية. كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل[4].

2.1 اتجاهات التكامل الاقتصادي:

هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكامل[5]:

- ✓ **الاتجاه الأول:**

اتجاه عام يعرف التكامل على أنه "أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة" وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية، وهو ما يجعل من التكامل مفهوما لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

- ✓ **الاتجاه الثاني:**

فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل "عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة" ومن ثم فإن عملية التكامل تتضمن نقل الاختصاصات في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية.

---

[1] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1985، ص276.

[2] Bela Balassa, The theory of economic integration, p174.
https://www.researchgate.net/publication/313121683_Theory_of_Economic_Integration_A_Review

[3] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 31.

[4] عبد السلام مخلوفي، سفيان عبد العزيز، مرجع سابق، ص 8.

[5] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، 2002، ص 42.

3.1 شروط التكامل الاقتصادي:

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها، من أهمها ما يلي:[1]

- ✓ الإرادة السياسية.
- ✓ وجود العجز والفائض.
- ✓ تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل.
- ✓ توفر وسائل النقل والاتصال.
- ✓ تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية.

الشكل رقم 05: شروط التكامل الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق.

4.1 درجات التكامل الاقتصادي:

تتعدد درجات ومراحل التكامل الاقتصادي، بحسب رأي أهل الاختصاص لخمسة درجات مختلفة ومرتبة على حسب عمقها، وأثرها، سنتطرق لمراحل التكامل الاقتصادي بالترتيب فيما يلي:

❶ درجة التفضيل الجزئي:

وتهتم بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان وكذا الإعفاء أو التخفيف من القيود الاستيرادية وغيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة (أو

[1] عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 10.

لأنواع منها) وذلك وفق قوائم سلعية تعدها وتتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية، وتعتبر هذه الاتفاقيات أولى درجات التكامل الاقتصادي وتشجيع التبادل التجاري بين الدول[1]، كما تعرف أيضا على أنها: " هو اتفاق بين دولتين أو أكثر تتعهد بموجبه كل دولة على أن تكون هناك معاملة تفضيلية تتضمن منح مزايا وتسهيلات جمركية للسلع الواردة من الدول المتعاقدة تشمل إزالة بعض العوائق الكمية وغير الكمية في مجال التجارة الخارجية دون إلغاءها مع الحفاظ أو الزيادة في العوائق على السلع المستوردة من الدول الغير الأعضاء في منطقة التفضيل، ومن أشهر الترتيبات التفضيلية ما عرف **بمنطقة الكومنولث**★".[2]

ومثل هذه الاتفاقيات لها شكل اتفاقيات للتجارة والتبادل، أو اتفاقيات للتعريفة الجمركية أو اتفاقيات للدفع، كما قد تقتصر الاتفاقية على هدف واحد أو تضم أكثر من هدف، وتكتسي هذه الاتفاقيات أهميتها من سعي مختلف دول العالم للعمل على تنشيط التجارة فيما بينها ولزيادة الصادرات، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها.

❷ منطقة التجارة الحرة:

ويتم الاتفاق في هذا الشكل بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع بين الدول الأعضاء وفي الوقت نفسه تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تريده من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة. ولعل ذلك ما يجعل أي دولة خارج المنطقة الحرة تسعى إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة خاصة الدول التي تتميز قيودها التجارية التي تفرضها على غير الأعضاء بالانخفاض وذلك كوسيلة للدخول إلى باقي الأعضاء.

وبالرغم من ذلك فإن منطقة التجارة الحرة قد تواجه بعض الصعوبات أهمها تحديد دولة المنشأ لبعض السلع وما يرتبط بها من عمليات إعادة التصدير، حيث يتم إدخال بعض السلع من خارج منطقة التجارة الحرة إلى إحدى الدول الأعضاء التي تفرض ضريبة جمركية منخفضة أمام السلع المستوردة من خارج المنطقة الحرة ثم يتم بعد ذلك إعادة تصديرها إلى الدول الأعضاء الأخرى لتفادي رسومها الجمركية المرتفعة، وتكون هذه العملية أكثر

---

[1] مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 24، 25.

★ تعد رابطة شعوب بريطانيا أو الكومنولث واحدة من أقدم الاتحادات السياسية في العالم، تتكون من 53 دولة موجودة في 6 قارات. القاسم المشترك ما بين هذه الدول خضوعها السابق لحكم الإمبراطورية البريطانية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، إلا أن دولاً مثل الكاميرون وموزمبيق ورواندا انضمت إلى هذا الاتحاد بالرغم من أنها لم تخضع أبداً للإمبراطورية البريطانية، كما أن العضوية في هذا الاتحاد طوعية وتستند إلى التزام مشترك بالقيم بما في ذلك الحرية وحقوق الإنسان والتجارة والحكم الرشيد. ويعترف جميع الأعضاء المستقلون في كومنولث الأمم ببريطانيا برئيس لهذه المنظمة، ولكن هذه الرئاسة رمزية فقط، بمعنى أنها لا تحمل أي سلطات أو صلاحيات على الأعضاء. وهناك خمس عشرة دولة من بين هذه الدول بالإضافة إلى بريطانيا دول ملكية تعترف في الوقت نفسه بملكة بريطانيا رئيسة لها. بينما هناك مجموعة صغيرة لها ملوك يحكمونها. وأكثر من نصف أعضاء منظمة كومنولث الأمم جمهوريات، للاستزادة أنظر الرابط: http://bitly.ws/xEyr.

[2] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 286.

تعقيدا إذا كانت الدولة التي تدخل هذه السلعة عن طريقها تجري عليها بعض العمليات الإنتاجية مما يصعب إجراء تحديد منشأ هذه السلعة، ويترتب عليه انحراف التجارة داخل نطاق المنطقة الحرة[1]، وفي هذه الدرجة بالذات يمكن استخدام قواعد المنشأ كأداة تمايز تفضيلي في بعض الدول وتظهر خطورتها في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة بحيث لا تكون للأعضاء سياسة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي[2]، الأمر الذي تستغله الدول الصناعية كورقة حمائية جديدة لغرض حماية أسواقها من المنتجات الأجنبية خاصة منها صادرات الدول النامية.

الشكل رقم06: منطقة تجارة حرة.

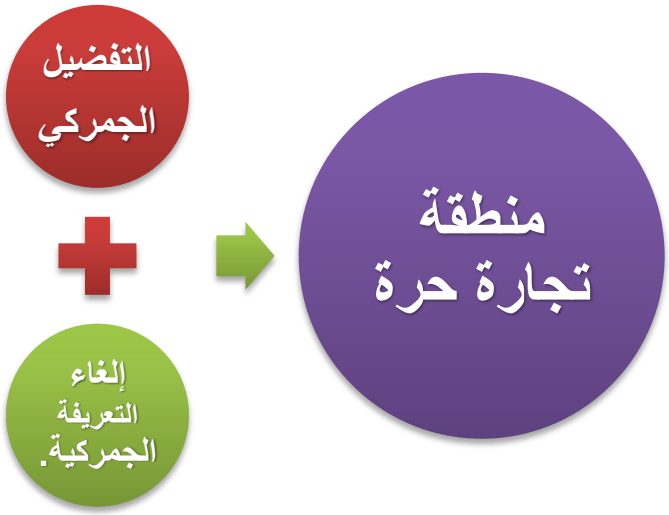

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق.

❸ الاتحاد الجمركي:

في هذا الدرجة، إضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة، من إلغاء للقيود والتعريفات الجمركية. يتم فرض تعريفه جمركية موحدة للبلدان الأعضاء في مواجهة بقية العالم فتصبح كل الدول الأعضاء تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية كأنها دولة واحدة جمركيا ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربعة مكونات رئيسية:

- ✓ وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية؛
- ✓ وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء؛
- ✓ وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد؛

[1] فتحي حسن سلامة، النظم الجمركية والاستيراد والتصدير، مركز الدلتا، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 106.

[2] محمد محمود الإمام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 172.

✓ توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء؛

وفي الاتحاد الجمركي لا يمكن لأي دولة القيام بإبرام أي اتفاقية تجارية أو اتفاقيات دفع مع دول خارج الاتحاد، حيث يتطلب ذلك حصولها على موافقة الدول الأعضاء على هذه الاتفاقيات وكل هذا من اجل حماية باقي الدول الأعضاء من تأثر مركزها التنافسي سلبيا، بسبب منح الدول غير الأعضاء مزايا تفضيلية أكبر، وكذلك لزيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة للاتحاد، وهذا يعني أن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى تقليل التمييز فيما بين السلع المنتجة محليا والسلع المنتجة في دول أعضاء الاتحاد، وفي نفس الوقت يعمل على زيادة درجة التمييز في وجه السلع المنتجة في الدول غير الأعضاء، وللاتحاد الجمركي آثار على كل من الإنتاج والاستهلاك ومعدلات التبادل والقيود الإدارية، تناولتها بالتحليل نظرية الاتحادات الجمركية[1]. إذ فالاتحاد الجمركي يمثل المستوى الثاني للتكامل الاقتصادي، ويتم في هذا المستوى إلغاء كافة الرسوم والحواجز الجمركية والغير الجمركية فيما بين الدول الأعضاء، إضافة إلى إقامة تعريفة جمركية موحدة ومشتركة لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي وكذا امتناع الدول الأعضاء عن عقد اتفاقيات جمركية منفردة مع الدول الأخرى[2].

الشكل رقم 07: الاتحاد الجمركي.

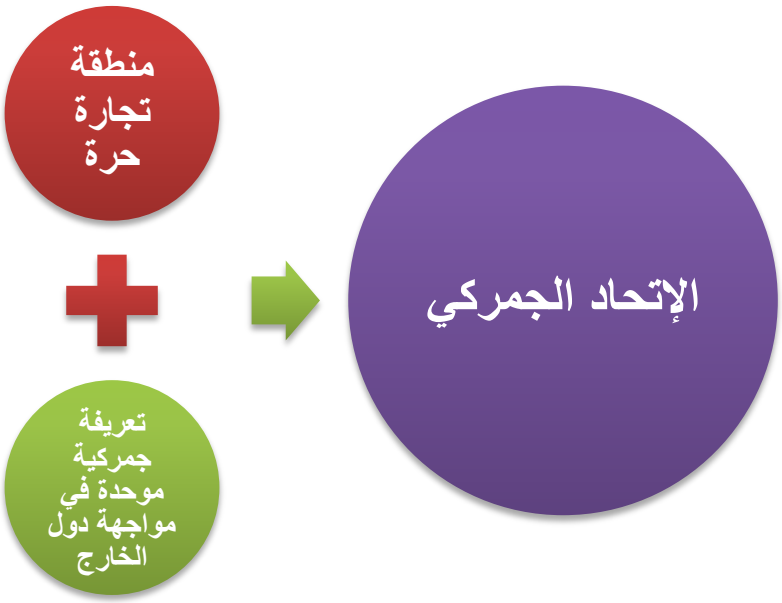

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق.

[1] مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص 27.

[2] موريس شيفول وألفوينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مصر، 2003، ص 79.

❹ السوق المشتركة:

في هذه الدرجة الأكثر تقدما من درجات التكامل الاقتصادي يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وكذلك إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء. فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، الذي من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تفيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم[1].

الشكل رقم 08: السوق المشتركة.

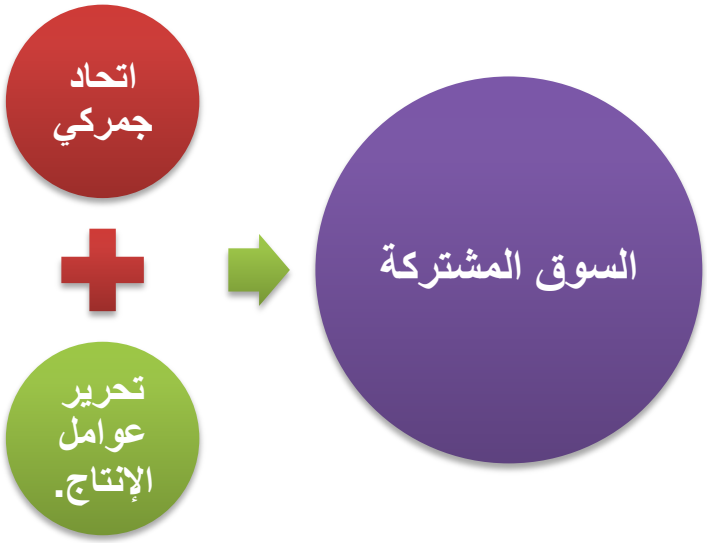

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

❺ الاتحاد الاقتصادي:

تعتبر المرحلة الأعلى من مرحلة السوق المشتركة، حيث يتم فيها تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين دول الأعضاء مع الميزات السابقة الذكر المتحصل عليها من السوق المشتركة، فإنه يتم من خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، كذلك السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى والمتمثلة في تشريعات العمل والضرائب....الخ، للقضاء على التباين بين الدول الأعضاء في هذه السياسات.

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 242.

الشكل رقم 09: الاتحاد الاقتصادي.

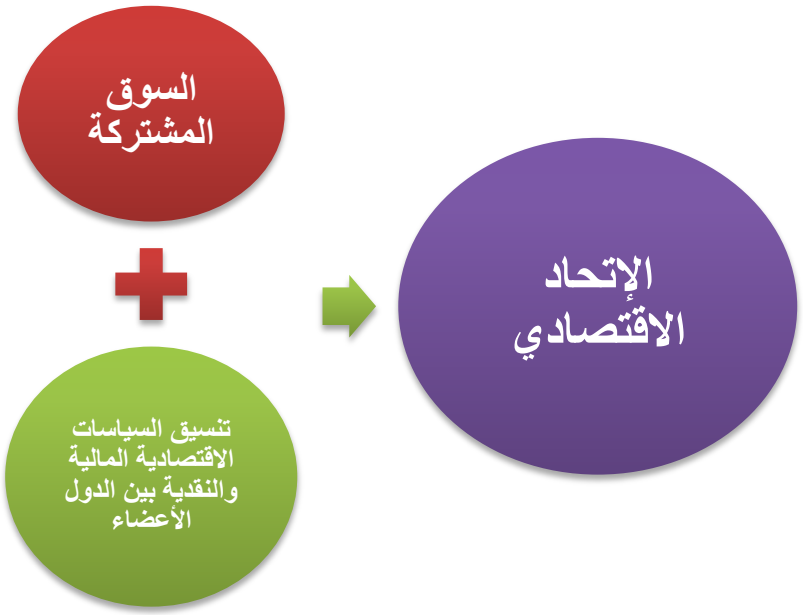

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق.

❻ التكامل الاقتصادي النقدي (التام):

التكامل الاقتصادي؛ أرقى مرحلة في مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام، تحل محل شخصية الدولة السابقة وهذا يعني بالضرورة، إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد، وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية.

الشكل رقم 10: التكامل الاقتصادي.

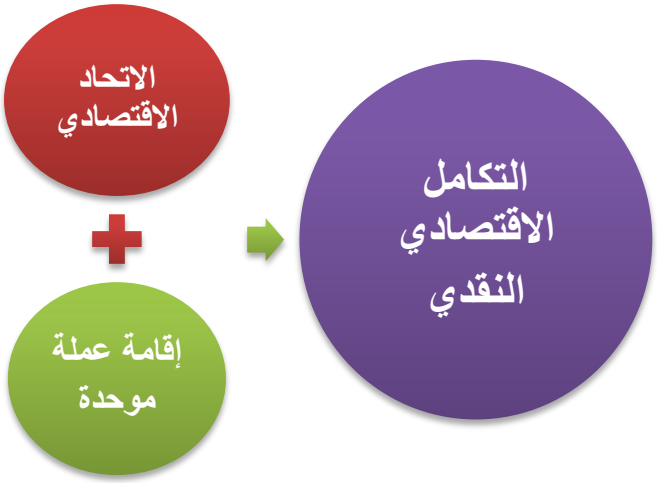

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق.

5.1 أهداف التكامل الاقتصادي:

يمكن إجمال الأهداف فيما يلي[1]:

1) الهدف الاقتصادي:

يحقق التكامل الاقتصادي فوائد بالغة الأهمية لاقتصاديات الدول المتكاملة.

2) الهدف السياسي:

يعتبر هذا التكامل أول الطريق لوحدة شاملة لمجموعة من الدول، ففي الواقع لا يمكن عزل هدف عن آخر، فالهدف الاقتصادي يحقق بالضرورة هدفا سياسيا، سواء كان مقصودا أولا، وغالبا ما يسعى إلى تحقيق الهدفين معا.

ولقد أصبح التكامل يمثل صورة من صور الحمائية الجديدة فقد أصبحت الأطراف المتنافسة تتكامل من أجل الاتفاق على مصالحها وتبقي على القيود مع باقي الدول، ومن أمثلة ذلك النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك والمجموعة الأوروبية في المنتجات الزراعية، إذ استخدمت التعريفة الجمركية في هذا المجال. كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوم على منتجات الخشب من كندا وتقييد استيرادات السيارات والصلب الأمريكية من اليابان. إن استخدام هذه القيود أدى إلى تشكيل منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك و**الكارتل**★ الذي عقدته الولايات المتحدة عام 1986 حول الإلكترونيات اليابانية الرخيصة ومحاولة التخلص من منافستها. ومن هنا برهنت الشركات الدولية على قدرتها على المحافظة على الأسعار العالمية مهما كان حجم الطلب ضعيفا[2].

إذ أن الدول المتقدمة أصبحت تتجه إلى إنشاء تكتلات الاقتصادية الإقليمية كأسلوب حمائي جديد في علاقتها التجارية الدولية كما أضحت اتحادات المنتجين الدوليين شكلا جديدا من الأساليب الحمائية وامتدادا للسلوك الاحتكاري المحلي إلى السياحة العالمية ويعتبر أصدق مثال لهذه التكتلات السوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة ومجلس المعونة المتبادلة لدول أوروبا الشرقية ولما كانت الأسواق الرئيسية لصادرات الدول النامية إنما تتمثل في الدول الداخلة في هذه التكتلات العالمية فإن هذا يوضح مدى خطورة هذه التكتلات على صادات الدول النامية حيث يهدف كل تكتل إلى إتاحة واسعة لمنتجات كل الدول الأعضاء عن طريق إزالة الحواجز الجمركية والكمية بين الدول الأعضاء، كما يهدف التكتل إلى توسيع نطاق الحماية التي يتمتع بها فروع

---

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 166.

★ مجموعة شركات أو دول تعمل معًا للتأثير في سعر سلعة معيّنة وفي تسويقها (مثال: منظمة الدول المصدرة للنفط، أوبيك).

[2] عدنان حسين يونس، سلطان جاسم سلطان، فاضل موسى حسن، الحمائية الجديدة وانعكاساتها على المصالح التجارية للدول النامية، ص 7.

الإنتاج القائمة في البلاد الداخلة في التكتل وذلك بإنشاء تعريفة جمركية موحدة باتجاه العالم الخارجي بهدف التأثير على السوق واستخدامها كعائق لدخول المنتجات كون أن هذه التعريفة تكون مرتفعة على الواردات المثيلة لمنتجات الدول الأعضاء[1].

2. حرب العملات

يقول محللون إن سياسات "إفقار الجار" وسياسات الرد بالمثل هي ذاتها التي أدت إلى وضع القيود على حركة رأس المال، وفرض القيود على التجارة العالمية في بداية ثلاثينيات القرن الماضي، بحيث خنقت التجارة الدولية وتسببت في الكساد العظيم، ولكن أن تتحرك العملات ليس فقط طبقا لحركة التجارة ولكن أيضا حسب الفروقات بين أسعار الفائدة، ومع وصول أسعار الفائدة إلى الصفر تقريبا في الغرب، فإن القواعد الأساسية لم تعد هي المعيار، حيث أصبح المعيار هو كميات العملة التي تقوم البنوك المركزية بطباعتها.

ففي النظرية الاقتصادية العُملة القوية تُميز الاقتصاد القوى، ولكن العُملة القوية جدا تضعف الاقتصاد، هذا هو الوضع الاقتصادي اليوم في العالم، ولهذا السبب يعمل عدد غير قليل من دول العالم على إضعاف العُملة المحمية بالنسبة العملات الأخرى، لخلق أفضلية تنافسية على غيره من البلدان في الاقتصاد العالمي، أُطلق على هذه الظاهرة اسم "حرب العملات"[2].

1.2 ماهية حرب العملات:

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة القليلة، أصبح مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في وضع صعب وحرج، فالأزمة المالية والتي تحولت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية عميقة ألقت بظلالها على مختلف دول العالم سواء متقدمة أو نامية.

ففي ظل تدهور وإفلاس قطاعات مالية وإنتاجية كبيرة، وجدت هذه الدول نفسها مضطرة إلى تبني سياسات حمائية جديدة، هذه الأخيرة تتعارض في مجملها مع مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من الاتفاقيات، بل على الأكثر من ذلك فقد اعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن إتباع سياسة الحمائية الجديدة هو البديل الأنسب ولأنجع لمواجهة آثار هذه الأزمة، وفي حقيقة الأمر أن الخطر الحالي لا يتمثل فقط في التوجه الصريح نحو الحمائية وإنما بتمثل في السياسات الوطنية داخل كل دولة، والتي ستفرض تكاليف إضافية على

[1] جعفري عمار، غالم عبد الله، حرب العملات الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد الاقتصادي، العدد 1، المجلد 12، 2018، ص 286، 287.

[2] محمد مولود غزيل، علي صاري، حرب العملات ... الحرب القادمة، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 3، المجلد 7، 2016، ص 71، ص 75.

الآخرين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي في حقيقتها جهود ستبذل للدفاع عن الاقتصاديات الوطنية، إلا أن تلك التوجهات ستترك آثار سلبية على الدول الأخرى وسيؤدي ذلك إلى نمو ردود الأفعال السلبية.

وقد خلصت الطروحات حول أشكال الحمائية التجارية الجديدة على أنها كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية متجاوزة كل أشكال الدعم والحماية الكلاسيكية (كالقيود الفنية والكمية) ممثلة في أشكال عدة أهمها:

- ✓ برامج الدعم والإنقاذ الحكومي للشركات الوطنية؛
- ✓ معاملات تمييزية بمختلف أشكالها؛
- ✓ التأثير على القيم الخارجية للعملات الوطنية.

2.2 تاريخ حرب العملات:

"حروب العملات، افتعال الأزمة العالمية الجديدة"، قسم الكاتب في مؤلفه هذا حرب العملات إلى ثلاث محطات كالآتي[1]:

✓ حرب العملات الأولى:1921-1936

بدأت حرب العملات الأولى في عام 1921 في تايمز الألمانية عند ما شرع البنك المركزي الألماني "رايخسبنك" في خفض قيم المارك من خلال الطباعة الضخمة للأوراق المالية والتضخم الجامح وقاد رئيس "رايخسبنك" الدكتور "رودولف فون هافنشين" المحامي الروسي عملية التضخم التي تمت أساسا من خلال عمليات شراء " رايخسبنك " لسندات الحكومة الألمانية لتزويدها بالمال اللازم لتمويل عجز الموازنة والإنفاق الحكومي.

فكانت هذه واحدة من بين عمليات خفض قيمة العملة الأكثر تدميرا وانتشارا والتي لم يسبق رؤيتها في اقتصاد كبير متطور، سجلت خلالها ألمانيا تضخما جامحا صمم أساسا لتحسين التنافسية ثم امتد إلى أبعاد منافية للعقل ليدمر اقتصادا ثقلت عليه أعباء تعويضات الحرب.

وتحركت فرنسا تاليا في عام 1925 عبر خفض قيمة الفرنك قبل العودة إلى قاعدة الذهب واكتسبت بذلك هامشا تصديريا على بلدان مثل انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية اللتين استأنفتا العمل بقاعدة الذهب بمعدل ما قبل الحرب. وقد تخلت انكلترا في عام 1931 عن الذهب واستعادت ما فقدته في عام 1925 لصالح فرنسا.

[1] جايمس ريكاردز، حروب العملات افتعال الأزمة العالمية الجديدة، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، 2014، ص، 8.

وسلكت ألمانيا باطراد بعد عام 1932 ببروز "**هتلر**★" طريقها المستقل وانسحبت من التجارة العالمية لتصبح اقتصادا أكثر اكتفاء ذاتيا ولو بروابط مع النمسا وأوروبا الشرقية، وتحركت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1933 وخفضت هي الأخرى عملتها في مقابل الذهب واستعادت بعضا من الهامش التنافسي في تسعير الصادرات بعد ما خسرته في عام 1931 لصالح انكلترا ثم جاء أخيرا دور فرنسا وانكلترا لخفض العملة من جديد.

✓ **حرب العملات الثانية: 1967-1987**

زرعت بذور هذه الحرب في أواسط الستينات بالرغم من استمرار بريتون وودز حتى السبعينيات، حيث تميزت حقبة بريتون وودز الممتدة من عام 1944 إلى عام 1973 أنها حقبة استقرار العملة وانخفاض التضخم وتدني البطالة وارتفاع النمو وارتفاع الدخل الفعلي.

وشكلت هذه الحقبة في كل جانب من جوانبها نقيض حقبة حروب العملات الأولى التي امتدت بين عامي 1921 و 1931 وارتكز النظام النقدي الدولي، بموجب بريتون وودز إلى الذهب من خلال دولار أمريكي يمكن للشركاء التجاريين تحويله بحرية إلى ذهب بسعر 35 دولار للأونصة وإلى عملات أخرى ترتكز في شكل غير مباشر إلى الذهب من خلال سعر صرف ثابت في مقابل الدولار الأمريكي وسيوفر صندوق النقد الدولي قروضا قصيرة الأجل لدول محددة تواجه حالة من العجز الاقتصادي. ولا يمكن للدول خفض قيمة عملاتها إلا بإذن من صندوق النقد الدولي وهو إذن لا يمنح في شكل عام إلا في حالات العجز التجاري المستمرة التي يواكبها تضخم مرتفع، كل هذه التعليمات جاءت في إطار بريتون وودز الذي اعتبر بأنه اتفاق تاريخي دولي كبير، والذي فرضت بنيته الولايات المتحدة في شكل شبه أحادي في زمن بلغت فيه قوة الولايات المتحدة

★ أدولف هتلر: زعيم ألمانيا النازية، ولد في الإمبراطورية النمساوية المجرية، وكان زعيم ومؤسس حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني والمعروف باسم الحزب النازي. حكم ألمانيا النازية في الفترة ما بين عامي 1933 و1945 حيث شغل منصب مستشار الدولة في الفترة ما بين عامي 1933 و1945، والفوهرر في الفترة ما بين عامي 1934 و1945. واختارته مجلة تايم واحدًا من بين مائة شخصية تركت أكبر أثر في تاريخ البشرية في القرن العشرين في عام 1933، عُيِّنَ مستشارًا للبلاد حيث عمل على إرساء دعائم نظام تحكمه نزعة شمولية وديكتاتورية وفاشية. وانتهج هتلر سياسة خارجية لها هدف معلن وهو الاستيلاء على ما أسماه بالمجال الحيوي ويُقصد به السيطرة على مناطق معينة لتأمين الوجود لألمانيا النازية وضمان رخائها الاقتصادي) وتوجيه موارد الدولة نحو تحقيق هذا الهدف. وقد قام الجيش الألماني (فيرماخت) الذي قام هتلر بإعادة بنائه بغزو بولندا في عام 1939 مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وخلال ثلاث سنوات، احتلت ألمانيا ودول المحور معظم قارة أوروبا، (عدا بريطانيا)، وأجزاء كبيرة من أفريقيا ودول شرق وجنوب شرق آسيا والدول المطلة على المحيط الهادي، وثلث مساحة الاتحاد السوفياتي (من الغرب حتى مدينة). ومع ذلك، نجحت دول الحلفاء في أن تكون لها الغلبة في النهاية وفي عام 1945، نجحت جيوش الحلفاء في اجتياح ألمانيا من جميع جوانبها وحتى سقوط برلين. وأثناء الأيام الأخيرة من الحرب في عام 1945، تزوج هتلر من عشيقته إيفا براون بعد قصة حب طويلة. وبعد أقل من يومين، انتحر العشيقان. وحرقت جثتيهما على بعد أمتار من تقدم الجيش السوفيتي في برلين.

ينظر بعض المؤرخين لهتلر بأنه شخصية فريدة من نوعها في التاريخ الألماني، حيث حاول هتلر تحسين الظروف السياسية والاقتصادية للشعب الألماني خلال فترة حكمه. وعلى الطرف الآخر، يعتبر مؤرخون آخرون أن هتلر واحد من أكثر الشخصيات دموية في التاريخ الحديث؛ حيث تسببت سياساته في قتل ملايين المدنيين والعسكريين، خلال الحرب العالمية الثانية.

العسكرية والاقتصادية بالنسبة إلى باقي العالم مستوى لم يشهد له مثيل إلا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991.

وبالرغم من مركزية السياسات الأمريكية ومن التضخم بالنسبة إلى مسار حرب العملات الثانية فإن رصاصاتها الأولى أطلقت في بريطانيا حيث أخذت أزمة الإسترليني تتخمر منذ العام 1964 وبلغت درجة الغليان في عام 1967 مع أول تخفيض كبير للعملة منذ بريتون وودز وبقي الإسترليني عملة مهمة في الاحتياطي والتجارة بالرغم من أنه أقل أهمية من الدولار في نظام بريتون وودز. وشكلت الليرات الإسترلينية في عام 1945 نسبة مئوية أكبر من الدولار في الاحتياطات العالمية الموجودات المشترك لكل البنوك المركزية، وتدهورت هذه الوضعية بانتظام، وبحلول العام 1965 أضحى 26% فقط من الاحتياطات العالمية بالإسترليني وأخذ ميزان المدفوعات البريطاني يتدهور منذ أوائل الستينيات لكنه اتخذ منحى سلبيا حادا في أواخر عام 1964.

وبهدف القيام بتسوية ميزان المدفوعات وفي سنة 1971 تم استخدام العملة كحل أسهل لمواجه الأزمات عند ما قرر الرئيس الأمريكي " نيكسون" إعلان تعويم سعر صرف الدولار ووقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (انتهاء نظام الصرف بالدولار وبخروج الدولار عن قواعد هذا النظام كأقوى عملة دولية لأقوى اقتصاد في العالم بعد الحرب العالمية الثانية خرج العالم من النظام المنتظم إلى اللانظام والفوضى، فتوالت عمليات تخفيض قيم الدولار فكانت عام 1972 ما نسبته 10%، ومع ازدياد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي واصلت أمريكا تخفيضها لقيم الدولار سن 1973بنسب 20% بهدف تنشيط صادراتها وتقليل العجز في ميزان مدفوعاتها.

✓ **حرب العملات الثالثة: 2010– إلى يومنا هذا.**

تعتبر العملات الثلاثة الممتازة؛ الدولار، اليورو واليوان التي تصدرها الاقتصاديات الثلاث الأكبر في العالم؛ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين بمثاب القوى العظمى في حرب العملات الجديدة، حرب العملات الثالثة التي بدأت في عام 2010 كنتيجة لكساد عام 2007 وأخذت أحجامها وعواقبها تتضح حتى آخر هذه اللحظة.

ومع حدوث تعاف اقتصادي غير متكافئ في الوقت الواهن بعد الأزم المالي العالمي في عامي 2008-2009 هناك مخاوف من أن يؤدي " التلاعب بالعملة " إلى إثارة حروب العمل والصين هي المصدر الأساسي لهذا القلق حيث أدى تكديسها لما يربو على 3 تريليون دولار من احتياطات العملة الأجنبية إلى اتهامها بأنها تتعمد

تقييم اليوان بأقل من قيمته. وأدى هذا الأمر إلى نشأة ضغوط في الولايات المتحدة أوروبا لفرض عقوبات تجارية[1]. على الصين لتقاعسها عن السماح بتعديل قيمة عملتها بما يتفق وقوى السوق وتبين الدراسات التجريبية الأخيرة أن تقييم العملة بأقل من قيمتها يزيد من احتمال نشوب المنازعات في منظمة التجارة العالمية.

فقد صرح وزير المالية البرازيلي في سبتمبر 2010 بوجود حرب عملات قائلا: "إن البنوك المركزية انزلقت في حرب عملات عالمية" وأعلن صراحة عن قيام بلده بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي للحفاظ على سعر صرف الريال البرازيلي، فتجدد ظهور مصطلح حرب العملات عندما انتقدت السياسات النقدية "سياسة التيسير الكمي" التي اتبعتها بعض الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، كما شهدت تلك الفترة تصاعد اللهجة بين الولايات المتحدة والصين حول سعر صرف الايوان الصيني[2].

3.2 تعريف حرب العملات:

تعرف حروب العملات أنها "اعتماد دولة على قوتها الاقتصادية للتأثير على تنافسية الدول وتقليص حجم ثرواتها بالاعتماد على سياساتها النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات "سوق الصرف" الأجنبي ليصبح ذلك شكلا من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق هدف محدد".[3]

بينما ترى المحللة المالية برنداكيمي، أن حرب العملات تشير إلى قيام دولة بالتدخل لإضعاف عملتها عمدا، وهذا يتم من خلال عدة وسائل مثل بيع العملة المحمية وشراء عملات أجنبية، وخفض الفائدة، وسياسات التسيير الكمي وهي طباعة المزيد من العملة لخفض قيمتها، والهدف من ذلك هو دعم الصادرات وقطاع العمل[4]، كما أن حرب العملات ظاهرة تشير إلى التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها وتقليل مُستورداتها[5]. أي عندما تتلاعب دولة ما بسعر صرف عملة ما أو غيرها من الإجراءات الاقتصادية لتحقيق هدفها الاقتصادي أو السياسي، فإنها تسمى الحرب الاقتصادية (الاسم الشائع حرب العملات)[6].

---

[1] موقع صندوق النقد الدولي، على الرابط: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2011/06/Irwin.htm، تاريخ الاطلاع: 2020/02/15.

2 Barry Eichengreen، Currency War or International Policy Coordination?، University of California, Berkeley، January، 2013, P1.

3 William R Cline, Currecy wars person Institute for International Economics, 2010, p

[4] محمد مولود غزيل، علي صاري، حرب العملات الأزمة القادمة، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 7، العدد 3، سبتمبر 2016، جامعة الأغواط، ص 75.

[5] Vedamani Basil Hans, CURRENCIES AND CURRENCY WARS, EPRA International Journal of Economic and Business Review, Vol - 3, Issue- 11, November 2015, p 223. See discussions at: https://www.researchgate.net/publication/283546234

[6] Rashmin Chandulal Sanghvi, Currency Wars, Executive Summary of the Paper Currency wars, 24th January, 2011, p1.

4.2 حرب العملات والحمائية الجديدة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم اقتصاديا واستخدم الدولار في تسوية المعاملات التجارية الدولية وكعملة احتياط نقدي لمعظم دول العالم، ولكن بعد وقوع الأزمة المالية العالمية الأخيرة تغيرت مكانة الدولار في الاقتصاد العالمي وعلاقته بالعملات الأخرى. وقامت الولايات المتحدة بممارسة الضغوط على الصين لكي تقوم برفع سعر صرف عملتها "اليوان" وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الصينية المصدرة إلى الأسواق الأمريكية، وكذلك قامت اليابان بكبح سعر صرف عملتها الين من الارتفاع حتى لا يقع ضرر بصادراتها علما بأن الولايات المتحدة تدخلت في أسواق الصرف الأجنبية من أجل رفع سعر صرف الين الياباني، وتدخلت البرازيل أيضا من أجل إيقاف صعود عملتها، وتعرض اليورو إلى نكسات قاسية وخاصة بعد أزمة الديون اليونانية. وعليه فإن جميع هذه الوقائع أنذرت بنشوب حرب عملات عالمية تتسع دائرتها يوما بعد يوم والتي أصبحت تستخدم اليوم كأداة حمائية جديدة من خلال التخفيض التنافسي في القيم الخارجية للعملات[1].

الجدول رقم 01: التدابير المعتمدة من طرف بعض بلدان العينة.

البلد	التدابير المعتمدة
المملكة المتحدة	خطة لضخ مليارات الجنيهات الإسترلينية لإنقاذ البنوك البريطانية تشمل ضخ ما يصل 250 مليار جنيه (نحو 450 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البالد، وتوفر خطة لإنقاذ البريطانية خمسين مليار جنيه (86 مليار دولار)من أموال دافعي الضرائب لضخها في بنوكها كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة.
فرنسا	خطة إنقاذ تصل قيمتها إلى 549 مليار دولار تشمل ضخ رأس مال قيمته مليارات الدولارات في بنوكها وضمانات الإقراض بين البنوك.
ألمانيا	ضمان جميع حسابات التوفير في البنوك الألمانية – إقرار خطة إنقاذ تضمنت تخصيص 80 مليار أورو كسيولة مالية و 400 مليار أورو كضمانات للقروض، وستبقى ضمانات القروض سارية المفعول حتى نهاية ديسمبر 2009.
اسبانيا	خفيض نحو 100 مليار أورو كضمان للقروض بين البنوك.
إيطاليا	ضمان الحكومة بإنفاق ما هو ضروري لمساعدة بنوكها وضمان استقرار النظام المالي، قدرت خطة الإنقاذ ب 100 مليار أورو.

المصدر: كمال بن موسى، عبد الرحمان بن ساعد، الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياها على الاقتصاد الجزائري، على الرابط: *http://bitly.ws/xIdh*، تاريخ الاطلاع: 2021/06/23.

[1] عمار جعفري، مرجع سابق، ص 208.

3. المعايير البيئية والصحية والصحة النباتية:

تخشى الدول النامية من كون الاشتراطات أو المعايير البيئية والصحية والصحة النباتية، ستحول دون نفاذ صادراتها المتواضعة للأسواق الدولية، خاصة الصناعية منها إذ تفرض على وارداتها معايير بيئية صارمة ومتشددة، تهدف حسب زعمها إلى حماية البيئة ومنتجاتها من المنافسة الخارجية في آن واحد، فهي تراها بمثابة قيود على صادراتها أو بالأحرى حواجز غير جمركية، وحواجز حمائية جديدة خفية مصطنعة من الدول المتقدمة لإعاقة الدول النامية، والتي تعتبر هذه الاشتراطات البيئية بمثابة عائق لاستغلال الطاقة في البلدان النامية مما سيؤثر سلبيا على خططها التنموية الهادفة الى الخروج من خانة التخلف وبناء اقتصاد متقدم ومستدام قد يتمكن من التكيف مع اقتصاد العولمة[1].

3-1 المعايير البيئية:

القصد من لفظ "معيار" تدبير واجب الامتثال له، كيف ما كان هذا المعيار؛ طوعيا أو إلزاميا، وعادة ما تكون المعايير طوعية حتى ينص عليها قانون وطني، فتكون تدابير إلزامية طبقا للقانون.

✓ **مفهوم المعايير البيئية:**

يقصد بالاشتراطات البيئية عموما على أنها: " تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجة أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها"[2]. ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام مبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف [3].

[1] حميد حمد السعدون، العولمة وقضايانا، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 23، 24.

[2] عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 19، 20 نوفمبر 2012، ص: 53.

[3] عبد المطلب بيصار، المعايير البيئية على القدرة التنافسية للمؤسسات، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 3، العدد 2، 2020، ص 147.

✓ **تعريف المعايير البيئية:**

عرف المؤتمر الدولي للبيئة بستوكهلم سنة 1972 البيئة على أنها "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية، التي يعيش فيها الانسان والكائنات الاخرى والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم"[1].

ويمكن تعريف المعايير البيئية بأنها "مجموع المواصفات والشروط الواجب توافوها في المنتجات النهائية أو في المواد الداخلة في إنتاجها وكذلك مواصفات أشكال وطروق تعبئتها وتغليفها إضافة إلى حجم الملوثات التي تخلفها عملية إنتاج هذه المنتجات". كذلك هي: "مجموعة من القيود الخاصة بمعالجة قضايا التلوث والأخطار البيئية من خلال التنظيمات والتشريعية اللائحية التي تهدد مستويات إصدار العوادم، وتوصيفات واشتراطات معينة تتعلق بأسلوب الإنتاج أو المنتجات، وقد تذهب الى أقصى صورها الى خطر ممارسة أنشطة محلية معينة، أو عدم السماح بدخول سلع معينة لم تراع فيها المعايير والقيود المفروضة، نظرا لما يترتب عليها من مخاطر على البيئة"[2].

✓ **أنواع المعايير البيئية:**

يتزايد الحرص والاهتمام بالمعايير والاشتراطات البيئية على الحفاظ على البيئة بصفتها مصدرا للموارد الطبيعية وخدمة الإنسان بصفته موردا بشريا وكائنا اجتماعيا مع تحقيق أغراض تجارية واقتصادية بإعادة تدوير أو رسكلة مخلفات العملي الإنتاجي والاستهلاكي على حد سواء وتتمثل أهم أنواع هذه في[3]:

1) المعايير النوعية:

تضع هذه المعايير الأهداف النوعية العمة الواجب تحقيقها بناء على خصائص وقدرات الوسط الطبيعي فمثلا؛ تحدد الحد الأقصى للتلوث الضوضائي وهي معايير عامة تستخدم مجموعة من الأدوات لتحقيقها.

2) معايير الانبعاث:

تحدد هذه المعايير كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة خلال وحدة زمنية، أو أثناء دورة تشغيل معينة ومن ثم يكون لها تأثير كبير على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال استخدام طرق إنتاج معين تقلل التلوث، وتطبق هذه المعايير عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع.

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 35.

[2] أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية ودول العالم النامي: المنظمة العالمية للتجارة، أثار المنافسة الدولية المشكلة البيئية والتجارة العالمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003.

[3] أوصالح عبد الحليم، المعايير البيئية والقدرة التنافسية لصادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، تيسمسيلت، الجزائر، العدد 50، 2014، ص 246، 247.

3) معايير تقنية:

وهي تحدد المعايير والطرق التقنية للإنتاج الواجب استعمالها والتجهيزات المقاومة للتلوث الواجب تنصيبها مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى انسجامها.

4) معايير المنتجات:

توضح وتحدد هذه المعايير الخصائص المميزة للسلع المنتجة، مثلا نسب مادة الرصاص في البنزين وهي معايير أو اشتراطات تطبق بغرض منع حدوث التدهور البيئي وكذلك حماية المستهلكين من التلوث البيئي الذي يضرهم بصفة مباشرة أي أن هذه المعايير تهدف إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من كل أشكال الضرر التي تلحق بها، والذي ينشأ من استخدام أو استهلاك السلع والمنتجات وما تتركه من تأثيرات سلبية ومن مواد سامة تضر بالإنسان والحيوان والنبات أو يؤدي إلى الاخلال بالتوازن في النظام البيئي ومكوناته.

الشكل رقم 11: أنواع المعايير البيئية.

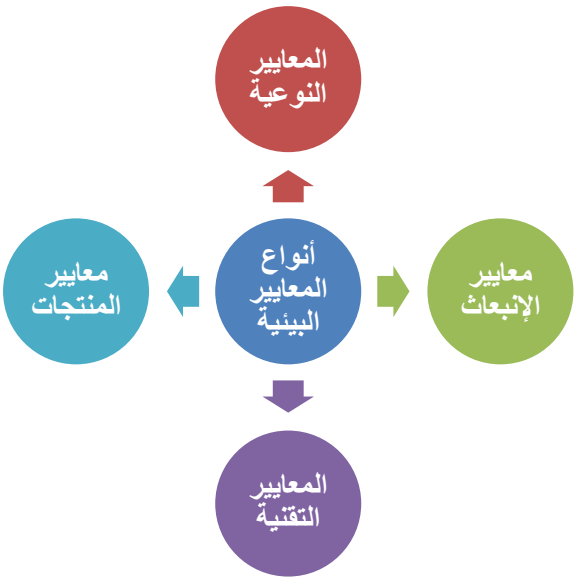

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق.

✓ **المنظمات الدولية ومعايير البيئة الدولية:**

تجتهد المنظمات الدولية بوضع العديد من المستويات والمعايير الدولية المتعلقة بحماية البيئة، فقد حاولت بعض المنظمات الدولية العامة والمتخصصة، والعالمية والإقليمية، كانت حكومية أو غير حكومية بلورة قواعد دولية في ميدان حماية البيئة من خلال سن معايير وسياسات لاستدامة البيئة. ونذكر منها[1]:

[1] نادية ليتيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص: 175-192.

1) منظمة الأمم المتحدة.

على الرغم من أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة لا ينص صراحة على كون الاهتمام بالشأن البيئي من صلاحياتها أو صلاحيات هياكلها الرئيسية، إلا أنها تعمل بشكل مستمر لتوثيق التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي لوضع سياسات مشتركة تهدف بالأساس لحماية البيئة والمحافظة عليها. وخاصة عن طريق الهياكل الرئيسية التي تضطلع دون غيرها بدور نشط في المجال البيئي ويتعلق الأمر بكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة التي نظمت عديد المؤتمرات المتعلقة بالبيئة، والتي من أهمها:

❖ **مؤتمر ستوكهولم (السويد) 1972م:**

ما تمخض عن هذا المؤتمر من 19 مبدأ وتوصية تناولت حماية البيئة لا تتمتع بأي قيمة قانونية ملزمة، إلا أنه شكل أول وثيقة دولية تكرس المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول في الشؤون البيئية وكيفية التعامل معها.

❖ **مؤتمر ريو دي جانيرو (البرازيل) 1992م:**

عرف "بقمة الأرض" وقد اختتمت أعماله بتكريس آليتين ملزمتين؛ اتفاقية "ريو" بشأن تغيير المناخ، واتفاقية "ريو" الخاصة بالمحافظة على التنوع الحيوي، وثلاث آليات غير ملزمة؛ إعلان مبادئ حماية الغابات، إعلان "ريو" حول البيئة والتنمية وأجندة "ريو دي جانيرو" (أجندة القرن الواحد والعشرين).

❖ **مؤتمر كيوتو (اليابان) 11 ديسمبر 1997م:**

دخل حيز التنفيذ في 16 فيفري 2005م وكان يفترض أن تنتهي صلاحية العمل به سنة 2012م، وقد اعتبر نقلة نوعية في مجال عولمة الشأن البيئي العالمي، وخلق الآليات اللازمة لتنفيذه، لما تضمنه من التزامات.

❖ **مؤتمر جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) 2002م:**

ركز على حماية الطبيعة والاستهلاك المستدام لمواردها، ومكافحة التلوث بالنفايات.

❖ **مؤتمر القمة العالمي بنيويورك (الولايات م.أ) 2005م:**

لم يأت بجديد يذكر بشأن مكافحة التلوث بالنفايات الخطيرة، واكتفى بالتأكيد على ضرورة تشجيع الإدارة السليمة للنفايات الكيميائية والخطرة طوال فترة حياتها.

❖ **مؤتمر كوبنهاغن (الدانمارك) حول التغيرات المناخية 2009:**

عقد هذا المؤتمر من أجل إيجاد وثيقة دولية للتصدي لظاهرة الاحتباس الحراري والحد من مخاطر التغيرات المناخية، يكون بذلك بديلا عن بروتوكول كيوتو، الذي أوشكت مدة سريانه على الانتهاء، إلا أنه فشل في التوصل إلى اتفاق دولي ملزم.

لكن ما يحسب للقمة هو الدعوة إلى إنشاء آلية تمويل جديدة للمناخ، تخصيص ثلاثين مليار دولار لدعم الدول الفقيرة خلال السنوات (2010، 2011 و2012)، على أن يتم رفع قيمة هذا المبلغ إلى مائة مليار دولار بحلول سنة 2020م.

❖ **مؤتمر كانكون (المكسيك) 2010م:**

اختتمت محادثات مؤتمر كانكون باعتماد حزمة من القرارات، لمساعدة الدول على التقدم نحو مستقبل منخفض الانبعاث، أطلق عليها اسم "اتفاق كانكون" الذي تضمن تعهدات بالتخفيف من حدة الانبعاث وضمان زيادة المساءلة بشأنها. فضلا عن اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية الغابات في العالم، وضمان عدم وجود فجوة بين فترتي الالتزام الأولى والثانية من بروتوكول "كيوتو"، علما بأنه من المقرر أن تنتهي الفترة الأولى للالتزام به في عام 2012م. وكذا ضرورة الإبقاء على ارتفاع درجة حرارة الأرض عند درجتين مئويتين، وإنشاء صندوق لتمويل المناخ على المدى الطويل لدعم البلدان النامية (الصندوق الأخضر)، بهدف تعزيز أسواق الطاقة النظيفة في مختلف أنحاء العالم، ومساعدة الدول النامية في التكيف مع انعكاسات تغير المناخ.

❖ **مؤتمر ريو دي جانيرو لعام 2012م:**

سمي بـ"ريو+20" كان المحور الرئيسي لمداولات قمة الأرض "الاقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة ومحو الفقر" تمخض عن هذا المؤتمر وثيقة سياسية تحت عنوان "المستقبل الذي نراه" واكتفت بالتأكيد على الأهداف التي نص عليها مؤتمر قمة 1992م.

❖ **مؤتمر الدوحة لعام 2012م:**

يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها المؤتمر فيما يلي:

- تم تعديل بروتوكول كيوتو، باعتباره الاتفاق الوحيد القائم والملزم الذي بموجبه تلتزم البلدان بخفض غازات الاحتباس لحراري، بحيث يستمر نفاذ مفعوله اعتبارا من 1جانفي 2013م، وأن فترة الالتزام الثانية ستكون 8سنوات.
- كما تم الاتفاق على استمرار العمل بآليات السوق التابعة لبروتوكول كيوتو (آلية التنمية النظيفة، التنفيذ المشترك والاتجار الدولي الانبعاثات)، اعتبارا من عام 2013م.
- وافقت الحكومات على العمل بوتيرة سريعة لوضع اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ، يغطي جميع البلدان اعتبارا من عام 2020، والذي سيعتمد بحلول عام 2015م.

وهكذا يلاحظ أن مؤتمر الدوحة لم يأت بنتيجة جديدة، إذ لم يتم التوصل إلى اتفاقية دولية جديدة، ملزمة قانونيا للدول كافة، تكون بديلا عن برتوكول كيوتو، واكتفى المؤتمر بالتأكيد على ما كان مؤكدا في الاجتماع الأخير في دوربان؛ تمديد برتوكول كيوتو.

❖ **مؤتمر باريس لعام 2015م:**

توصلت الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في 2015/12/12م في مؤتمر باريس إلى الموافقة العامّة بشأن الاتفاق الجديد لحماية الكرّة الأرضية من غازات الدفيئة. ويفرض الاتفاق الجديد على جميع الدول التخفيف في الانبعاثات بحلول عام 2020م، بما يكفل الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي ومواصلة الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة عند 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي.

انعقد المؤتمر الـ21 لأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس في ديسمبر 2015م باشتراك حوالي 40 ألف ممثل من الدول الأطراف والمنظمة وذلك لوضع الاتفاقية المجددة للتصدي مع تغير المناخ، تفرض الاتفاقية الجديدة على جميع الدول اتخاذ السياسة لتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة: كل دولة تكون مسؤولة عن الإجراءات التي تتخذها للوصول إلى الهدف المرجو.

2) منظمة الصحة العالمية:

وتهتم بتقييم الآثار لعوامل التلوث والمخاطر الأخرى في الهواء والتربة والغذاء وبيئة العمل، ووضع المعايير البيئية التي توضح الحدود القصوى لتعرض الإنسان لهذه الملوثات.

3) منظمة الأغذية والزراعة:

وتهتم بوضع المعايير والمستويات المتعلقة بحماية الإنسان والتربة والأغذية من التلوث، بواسطة بقايا مبيدات الآفات أو عن طريق المواد التعبئة الغذائية المساعدة في حفظها.

2. المنظمات الإقليمية[1].

إضافة إلى الأمم المتحدة فإن للمنظمات الإقليمية دورا هاما وإسهاما فاعلا فيما يتعلق بالبيئة وحمايتها، ويمكن تلخيص هذه الإسهامات في الاتفاقيات والمؤتمرات التي أقامتها، والتي نورد أهمها فيما يلي:

❖ الاتفاقية الإفريقية لحفظ الموارد الطبيعية 1968م.

❖ اتفاقية هلسنكي 1974م بشأن حماية البيئة لبحر البلطيق.

[1] لبنى نعيم، القانون الدولي للبيئة والاتفاقيات المنظمة لحماية البيئة، على الموقع:
http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/345016، تاريخ الإطلاع: 2021/01/10 على الساعة:12:35.

- ❖ مبادئ هلسنكي 1975م الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.
- ❖ اتفاقية برشلونة بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث 1976م.
- ❖ إعلان مبادئ الصادر في إطار مجلس أوروبا 1978م بشأن مكافحة التلوث الهوائي.
- ❖ اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث عام 1978م.
- ❖ اتفاقية حماية البيئة المبرمة 1979م بين الدول الإسكندنافية.
- ❖ الاتفاقية الأوروبية عام 1979م بشأن حفظ الأحياء البرية والسواحل الطبيعية الأوروبية.
- ❖ الاتفاقية المبرمة 1979م في إطار اللجنة الاقتصادية الأوروبية بشأن مكافحة التلوث بعيد المدى عن الحدود.
- ❖ اتفاقية جدة 1982م بشأن حماية البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن.

أما الاتفاقيات الثنائية فتمثلت في:

- المعاهدة المجرية – النمساوية 1956م، بشأن الاستخدامات الاقتصادية للمياه.
- المعاهدة الهندية – الباكستانية 1960م، بشأن استخدام نهر الهندوس.
- المعاهدة الأمريكية – الكندية 1972م، بشأن أحواض المياه في البحيرات العظمى.

4) منظمة العمل الدولية:

وتهتم بوضع المستويات الدولية لحماية العمال في بيئة العمل من مخاطر التلوث والضوضاء والاهتزازات، وتأخذ هذه المستويات صور اتفاقيات أو توصيات يصدرها مؤتمر العمل الدولي.

5) المنظمة الدولية للتوحيد القياسي:

وتقوم بوضع المواصفات القياسية العالمية للإدارة البيئية وقياس الأداء البيئي، من خلال ما يعرف بمعايير الإوز ISO 14000، والمرفقة بمجموع المواصفات القياسية التي تغطي الجوانب البيئية المتعلقة بالمنتج، وتقييم الأداء البيئي وتحليل دورة حياة المنتج ومنه تعتبر سلسلة معايير الإيزو للإدارة البيئية، والتي تهدف إلى تحقيق مزيد من التطور والتخمين في نظام حماية البيئة، مع عمل توازن مع احتياجات الاقتصادية.

6) المنظمات غير الحكومية:

يمكننا ذكر أهم المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة في[1]:

- ❖ الرابطة الدولية للنفايات الصلبة.

[1] وهيبة خزازنة، لطفي مخزومي، رحيمة بوصبيع صالح، الجهود الدولية والآليات القانونية لخلق التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي، المجلد 4، العدد 2، 2021، ص 240-242.

تسعى هذه الرابطة إلى تحقيق رسالتها من خلال:

-تكريس الكفاءة في الممارسات البيئية، وتحقيق الاحتراف في إدارة النفايات الخطرة.

-النهوض بإدارة النفايات عبر التعليم والتدريس البيئيين.

-تقديم الدعم والمساعدة للدول النامية من خلال برامج التنمية.

❖ منظمة السلام الأخضر:

منذ بدء نشاطها في عام 1971م، كان لمنظمة السلام الأخضر دورا حيويا ومساهمة مباشرة في تحقيق العديد من التغيرات البيئية الإيجابية في مجال مكافحة التلوث بالنفايات الخطرة، منها:

-في عام 1972م، وبعد أول تحرك للمنظمة علقت الولايات المتحدة الأمريكية تجاربها النووية في جزيرتها "امشيتكا" في ألاسكا، التي خلفت العديد من النفايات المشعة، وتم إعلان الجزيرة محمية للطيور.

-لعبت كذلك المنظمة دورا هاما أثناء مفاوضات اتفاقية لندن للإغريق لسنة 1975م، حيث أنه كثيرا ما كانت تؤخذ آراء ومواقف منظمة السلام الأخضر خلال مفاوضات الاتفاقيات البيئية بعين الاعتبار.

-قيام المنظمة بتطوير وإدخال تقنية "الهيدروكربون" أو ما يسمى "بالتبريد الآمن" في صناعة أجهزة التبريد المنزلية، واستخدامها على نطاق تجاري واسع ابتداء من عام 1992م. وكان ذلك في إطار حملة منظمة السلام الأخضر لحماية طبقة الأوزون لتقليل من استخدام المواد السامة المستعملة في أجهزة التبريد، والتي تساهم في عمليات ارتفاع درجة الحرارة الأرض. فقد استخدمت هذه التقنية في تصنيع أكثر من 150 مليون جهاز تبريد في العالم، كما أطلقت المنظمة حملة "مشروع التبريد الشمسي."

-كما ساعدت المنظمة الدول الإفريقية على إدراك وفهم مواطن النقص التي اتسمت بها مشاريع نقل النفايات عبر الحدود، فقد انتقدت المنظمة اتفاقية بازل بشدة لأنها لم تحظر نقل النفايات عبر الحدود.

-استطاعت المنظمة إقناع ما يزيد عن سبعة ملايين شخص بالتوقيع على عرائض طالبوا من خلالها بوقف التجارب النووية، وبعد سنة من ذلك، وقعت 135 دولة في العلم على معاهدات منع إجراء التجارب النووية.

-في عام 1997م، وبعد حملات عدة قادتها منظمات غير حكومية أخرى ابتداء من عام 1988م نجحت منظمة السلام الأخضر في حث الدول الصناعية على توقيع على بروتوكول "كيوتو" الذي يحد من انبعاث غازات الدفيئة.

إن مسيرة هذه المنظمة في مجال حماية البيئة مليئة بالمحاولات والاجتهادات وغالبا ما تكللت مساعيها هذه بالنجاح، وحاليا يرتكز نشاط منظمة السلام الأخضر في مجال التلوث بالنفايات الخطرة على:

التصدي للحكومات والشركات التي تراوغ في تطبيق الحظر المفروض بموجب اتفاقية بازل لعام 1994م، عبر ممارسات مشروعة كتفكيك السفن القديمة الملوثة بالدول النامية.

وقف توليد وتجارة النفايات والمواد السامة الخطرة عبر تشجيع اعتماد قائمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة "الاثني عشرة مادة الأكثر سمية."

الترويج للإنتاج النظيف وتطوير أسواق مستقبلية للمتاجرة في التقنيات والمنتجات الأكثر ملائمة للبيئة.

❖ الاتحاد العالمي للطبيعة: IUCN

تتمثل أهداف الاتحاد العالمي للطبيعة في السعي للتأثير على دول العالم، وتشجيعها ومساعدتها على الحفاظ على التنوع البيئي، وضمان الاستخدام الرشيد للمصادر الطبيعية واستدامتها.

ويذكر من أحدث القرارات التي تخذها الاتحاد العالمي للطبيعة بشأن النفايات الخطرة القرار رقم"4.066" المتعلق بتحسين الحوكمة في البحر الأبيض المتوسط المتخذ خلال المؤتمر الدولي للطبيعة المنعقد في أكتوبر 2008م ببرشلونة، نلخص جهود الاتحاد في مجال حماية البيئة في:

-أعداد الأجندة العالمية للمحافظة على الطبيعة من خلال "الإستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة" عام 1980م، بالتعاون مع اليونيسيف والصندوق الدولي للطبيعة وقد أكدت هذه الإستراتيجية أساسا على الصلة الوثيقة التي تجمع بين حماية البيئة والتنمية، وتعد أول وثيقة أدخلت مصطلح "التنمية المستدامة" في قاموس الاستعمال الدولي، ثم "أنقذوا الأرض إستراتيجية لمستقبل الحياة" في عام 1991م.

-المساهمة في تطوير المعايير والقواعد البيئية في مجال محاربة التلوث بالنفايات الخطرة وذلك بفضل كل من مركز القانون البيئي ولجنة القانون البيئي، على مستوى الاتحاد تمثلت المساهمة في إعداد وصياغة نصوص عديدة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بالشأن البيئي العالمية منها والبيئية، منها الميثاق العالمي للطبيعة لعام 1984م، الميثاق الإفريقي لحماية الطبيعة والمحافظة عليها لعام 1963م، واتفاقية مونتريال حول المحافظة على الطبيعة ومواردها لعام 1996م، والاتفاقية الدولية حول البيئة والتنمية لعام 2008م.

-الإنذار المبكر بالمخاطر البيئية: وفكرته هنا أن حماية الطبيعة والمحافظة على مواردها وتنوعها البيولوجي من شأنه أن يسهم في التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة ومن التكيف مع التغير المناخي الحاصل.

❖ الغرفة الدولية للتجارةICC :

للحفاظ على البيئة تقوم الغرفة الدولية للتجارة منذ عام 1971م بتنشيط شبكة من المؤسسات تشارك في الندوات الدولية حول البيئة، كما أن هناك مؤسسات أخرى تبنت نهجا مماثلا مثل المجلس العالمي للتجارة والتنمية المستدامة، وقد حددت الغرفة منذ 1993م برنامج عمل في خمس نقاط:

❖ ترقية السياسات البيئية المتوافقة مع الإبقاء على نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح.

❖ الإعلان على انطلاق حملة دولية لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعالم كله للانضمام إلى ميثاق الغرفة الدولية للتجارة من أجل البيئة والتنمية.

❖ تدعيم وتقوية العمل التقليدي للغرفة عن طريق وضع قواعد السلوك حول المبادلات الدولية للنفايات السامة والتأمين على المخاطر الصناعية.

❖ وضع برنامج تكوين في ميدان البيئة لصالح المؤسسات.

❖ ترقية اتفاقيات التعاون في ميدان البيئة بين مؤسسات الدول الصناعية والدول السائرة في طريق النمو.

4. المنظمة العالمية للتجارةOMC[1] :

إن التنمية المستدامة وحماية البيئة والحفاظ عليها هي أهداف أساسية لمنظمة التجارة العالمية. وهي مكرسة في اتفاق مراكش الذي أنشأ منظمة التجارة العالمية، وتكمل هدف منظمة التجارة العالمية المتمثل في الحد من الحواجز التجارية والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية. وفي حين أنه لا يوجد اتفاق محدد يتناول البيئة، يمكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية، بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، أن يعتمدوا تدابير متصلة بالتجارة تهدف إلى حماية البيئة بشرط الوفاء بعدد من الشروط لتجنب إساءة استخدام هذه التدابير لتحقيق غايات حمائية.

وتسهم منظمة التجارة العالمية في حماية البيئة والحفاظ عليها من خلال الجهود الجارية في إطار جدول أعمال الدوحة للتنمية. ويتضمن جدول أعمال الدوحة مفاوضات محددة بشأن التجارة والبيئة وبعض المهام الموكلة حددت مرجعية القرار المنشأ للجنة التجارة والبيئة داخل منظمة التجارة العالمية مهام اللجنة في تحديد العلاقة بين أحكام النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف والإجراءات التجارية المتخذة لأغراض البيئية وتلك المتخذة بموجب الاتفاقات الدولية المعنية بالبيئة والعلاقة بين السياسات البيئية المتعلقة بالإجراءات البيئية ذات الآثار التجارية وأحكام النظام التجاري متعدد الأطراف. كما اختصت اللجنة بتحديد العلاقة بين أحكام النظام التجاري العالمي

[1] موقع منظمة التجارة العالمية: https://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/envir_e.htm تاريخ الاطلاع: 2021/04/23.، على الساعة: 11:20.

متعدد الأطراف والرسوم والضرائب المفروضة لأغراض البيئة والمتطلبات البيئية المتعلقة بالمنتجات وتتضمن المعايير والنظم الفنية والتعبئة والتغليف وإعادة الاستخدام. ومن مهام اللجنة أيضا توضيح أحكام النظام التجاري متعدد الأطراف بشأن الشفافية للإجراءات التجارية المتخذة لتحقيق أهداف بيئية والإجراءات والمتطلبات البيئية ذات الأثر التجاري الفعال وأيضا العلاقة بين آليات تسوية المنازعات في النظام التجاري متعدد الأطراف وتلك المتضمنة في الاتفاقات الدولية المعنية بالبيئة، وتختص اللجنة بتحديد أثر الإجراءات البيئية على النفاذ إلى الأسواق خاصة بالنسبة للدول النامية وبالأخص الدول الأقل نموا منها والفوائد البيئية الناتجة عن إزالة قيود التجارة وتشوهاتها وصادرات السلع المحظورة الاستهلاك محليا.

فضلا عن ذلك تم تكليف اللجنة بدراسة كل من الفقرات المتعلقة بها في القرار الصادر من المجلس الوزاري للمنظمة بشأن اتفاقية التجارة في الخدمات واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وفقا لشروط المرجعية. كما كلف القرار أيضا اللجنة بالنظر في الإجراءات المناسبة للعلاقة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالبيئة ومنظمة التجارة العالمية.

3. المعايير البيئية كسياسات حمائية غير تعريفية في التجارة الدولية.

إن المثير للقلق في قضية استخدام المعايير البيئة هو محاولة استخدامها في مواطن غير ضرورية كأدوات حمائية مقنعة ضد صادرات الدول الأخرى خاص النامية منها ومع ذلك فإنه يصعب تحديد ما إذا كانت هذه المعايير تستخدم لأهداف تجارية فمن خلال الدراسة التي قدمها " بيرسوف" والتي حاول وضع بعض المؤشرات العامة التي تمكننا من معرفة ما إذا كانت المعايير البيئية المستخدمة لأغراض تجارية حمائية أم لا؟ ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي[1]:

1) تعتبر أدوات السياسة البيئية حمائية إذا كانت السلع الأجنبية تخضع لمعايير تختلف عن المعايير التي تخضع لها السلع المحلية، وأيضا في حالة عدم توافق هذه المعايير المطبقة على المنتجات الأجنبية مع الأهداف البيئية المواد تحقيقها.

2) كانت الاختلافات في المعايير تتعلق بمسائل إجرائية أو متطلبات تحكمية فهناك تكون هذه الإجراءات قصد بها أهداف تجارية، وهذا لأنها تفرض أعباء زائدة على المنتجات الأجنبية مقارنة بالمحلية، وعلى سبيل المثال:

[1] جعفري عمار، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نموذجا مع الإشارة إلى حالة الصين"، مرجع سبق ذكره، ص 120.

عدم اعتراف الفحص للإشعاع أو المعايير الإصدارات الأخرى، قد يتحمل المنتج الأجنبي في هذه الحالة نفقات الحصول على المعلومات المتباينة، نفقات مباشرة لتطوير المنتوج... إلخ وتكون الدول النامية أشد الدول تضررا لمثل هذه التكاليف.

3) إذا كان التباين في المعايير البيئية ناتج عن تباين واختلاف التفضيلات الاجتماعية واختلاف الأنواع والأذواق، أي أن المعايير تستخدم لتحقيق مستوى أعلى للرفاهية أكثر من كونها تستخدم لحماية البيئية، وبالتالي تصبح المعايير المطلوبة ضد المنتجات الأجنبية بمثابة إجراءات حمائية غير مبررة.

إن الدول المتقدمة وفي سياساتها التجارة الرامية لتحقيق أهداف معينة من خلال تقييد الواردات من الدول النامية خاصة تتحجج بالإلحاح على المعايير المتعلقة بالجودة والنوعية للسلع والخدمات، وفرض مزيد من الحمائية من خلال سيناريوهات "حماية البيئة والحد من التلوث"، مما يحول دون نفاذ صادرات الدول النامية والتي استماتت الدول النامية في معارضته لتخوفها وفي بعض الأحيان لتيقنها من أن هذه المعايير والاشتراطات ستكون الصيغة الجديدة في مجال التدابير الحمائية الذكية والخفية التي تحتمي بها الدول المتقدمة لمنع منتجات الدول النامية من النفاذ الى أسواقها وذلك إيمانا منها بأن الدول النامية ليس بإمكانها الالتزام بالمعايير البيئية الجديدة[1]، لكثير الأسباب ولعل أبرزها:

1) إمكانياتها متواضعة وتكاد تكون منعدمة.
2) لا تقوى في أغلبها على تغطية تكاليف المعايير البيئية المرتفعة وإن استطاعت فلن تكون قادرة على المنافسة.
3) لتعزيز التجارة والوصول إلى الأسواق في المنتجات الزراعية يجب على الدول النامية المصدرة أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان الامتثال الكافي لهذه التدابير قبل التصدير إلى الأسواق الخارجية[2].

ومن من المؤكد أن يؤدي تشدد الدول للصناعية في المعايير البيئية إلى إعادة توطن الصناعات، فتكون الدول النامية ملاذا للتلوث مما يزيد من خطورة الأضرار البيئية في هذه البلدان، نظرا للأوضاع التي تسودها كما عبرت رئيسة وزراء الهند السابقة في مؤتمر ستوكهولم عن الوضع البيئي والفقر في الدول النامية "إن الفقر هو التلوث الذي يعد أكبر خطر على الدول النامية مقارنة بالتلوث الناتج عن التصنيع وأضافت أنه كيف يمكن أن نتحدث

[1] كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير فرع نقود ومالية، 2008-2009، ص 250.

[2] Joe Eyong Assoua *, Ernest L. Molua, Robert Nkendah, Raoul Fani Djomo Choumbou, Rayner Tabetando, The effect of sanitary and phytosanitary measures on Cameroon's cocoa exports: An application of the gravity model, 2022, p 10.

إلى أولئك الذين يعيشون في قرى ومنازل هي أقرب للأكواخ عن ضرورة حماية الهواء والمحيطات والأنهار، في حين أن حياتهم بحد ذاتها موبوءة، فالبيئة لا يمكن تحسينها في ظل الفقر"[1].

2-3 معايير الصحة والصحة النباتية:

اتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة الحيوانية وتدابير الصحة النباتية التي تؤكد أنه لا ينبغي منع أي عضو من اعتماد التدابير اللازمة لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، أو إنقاذها، بشرط ألا يتم تطبيق هذه التدابير بطريقة تشكل وسيلة التمييز التعسفي أو غير المبرر بين الأعضاء حيث تسود الشروط نفسها، أو فرض قيود مقنعة على التجارة الدولية[2].

الشكل رقم 12: مساهمة معايير الصحة والصحة النباتية في تحقيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030

المصدر: https://www.fao.org/3/ca8476ar/CA8476AR.pdf

✓ الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية SPS.

معايير الصحة والصحة النباتية هي أدوات معترف بها من طرف أعضاء منظمة التجارة العالمية كعلامات ارشادية دولية لتجارة السلع النباتية، يتم تطبيق هذه المعايير في التجارة الدولية بموجب اتفاقية تطبيق تدابير الصحة

[1] ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 28.

[2] موقع الأمم المتحدة الاسكوا، على الرابط: http://bitly.ws/xCZb، تاريخ الاطلاع: 2021/08/09.

والصحة النباتية[1]. دخلت اتفاقية SPSتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية حيز التنفيذ مع إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1 يناير 1995. وهي تتعلق بتطبيق لوائح سلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات، للأعضاء الحق في اتخاذ تدابير الصحة والصحة النباتية اللازمة لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، شريطة ألا تتعارض هذه التدابير مع أحكام هذه الاتفاقية[2]، ويسمح اتفاق SPS للدول بتبني إجراءات أكثر صرامة من تلك التي يتبناها كل من OIE وIPPC و CAC[3]، وذلك في حالة توافر مبررا علميا لذلك، أو عند حدوث عدم توافق بين مستوى الحماية الذي توفره المنظمات المسؤولة عن وضع المعايير وبين مستوى الحماية المطبق عامة بوصفه المستوى المناسب لدي البلد المعني. وتعترف المادة (2) من الاتفاق بحقوق الأعضاء في وضع إجراءات تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية على المستوى الضروري لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات، طالما لم تكن هذه الإجراءات غير متوافقة مع نصوص هذا الاتفاق. ويجوز فقط تطبيق تلك الإجراءات الضرورية لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات[4].

- ✓ الاتفاق الدولي لحماية النبات IPPC.

دخلت الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات حيّز النفاذ في نيسان/أبريل 1952، معلّقة كافة الاتفاقيات الدولية السابقة لوقاية النباتات. واعترفت بها مستديرة الأورغواي حول الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية كمنظمة معيارية لاتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية .(the SPS Agreement)

أُسست أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في المقرّ الرئيس لمنظمة الأغذية والزراعة في روما وبدأت برنامجها الدولي لوضع المعايير، الذي تبنته منظمة الأغذية والزراعة في العام التالي.

طلب أعضاء الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات تعديل الاتفاقية في عام 1995 لتعكس المفاهيم المعاصرة للصحة النباتية ودور الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات فيما يخص اتفاقيات مستديرة الأورغواي لمنظمة التجارة العالمية وبخاصة اتفاقية الصحة والصحة النباتية.

---

[1] موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على الرابط: https://www.fao.org/3/ca8476ar/CA8476AR.pdf تاريخ الاطلاع: 2021/08/12.

[2] موقع منظمة التجارة العالمية، على الربط: https://www.wto.org/english/tratop_e/sps_e/spsagr_e.htm#top، تاريخ الاطلاع: 2021/08/12.

[3] المكتب الدولي للأوبئة OIE International Office of Epizootics, ، هيئة دستور الغذاء العالميCodex Alimentarius Commission, CAC، الاتفاق الدولي لحماية النبات IPPC International Plant Protection Convention

[4] علي عبد الرحمان علي، إيناس محمد عباس صالح، أثر تدابير الصحة والصحة النباتية SPS على التجارة الدولية الزراعية، المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين حول التجارة الزراعية المصرية الإمكانات والمحددات، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، الدقي، القاهرة، 2000، ص 3.

وفي العام ذاته، صادق مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة على المعايير الأولى الثلاث لتدابير الصحة النباتية (ISPMs) وهي اتفاقيات رسمية مُلزمة للمساعدة في حماية النباتات والصناعات النباتية في العالم بالسيطرة على انتشار الآفات النباتية[1]. وقد بلغ عدد البلدان الموقعة على الاتفاقية 184 دولة[2].

على أحقية كل الدول الأعضاء اللجوء إلى جهاز فض المنازعات الخاص بالمنظمة إلا في حالة اتفاق أطراف النزاع من الدول في تسويته خارج النطاق هذه الآلية. ومن جانبه فإن الدول المتقدمة ترى ضرورة إعطاء الأولوية لفض النزاعات البيئية في إطار الاتفاقات البيئية الدولية متعددة الأطراف، بينما تفضل الدول النامية اللجوء إلى تسوية النزاعات في إطار منظمة التجارة العالمية والتمسك في حقها إلى اللجوء إلى جهاز فض المنازعات.

ثالثا: مؤشرات قياس الحمائية وحرية التجارة العالمية

تعددت واختلفت وتنوعت مؤشرات قياس التحرير التجاري، وأيضا بالنسبة للحمائية التجارية الكلاسيكية منها أو الجديدة لكن تطرقت هذه الدراسة للمؤشرات الموالية كونها ما سيتم استخدامه في الفصل التطبيقي.

1. مؤشرات قياس حرية التجارة العالمية (التحرير التجاري):

هذه بعض مؤشرات قياس التحرير التجاري، حيث اعتمدتها هذه الدراسة لتمثيل المتغير التابع في الفصل التطبيقي، ويعرفها البنك الدولي كما يلي[3]؛

✓ **مؤشر GDP (الناتج المحلي الإجمالي):**

هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية[4].

[1] موقع الاتفاقية الدولية لوقاية النبات، https://www.ippc.int/ar/history-of-the-ippc/، تاريخ الاطلاع: 2021/08/23.

[2] للاستزادة حول موضوع الاتفاقية، أنظر، موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على الرابط: http://bitly.ws/xD2I، تاريخ الاطلاع: 2021/08/23.

[3] البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart، تاريخ الاطلاع: 2020/02/13.

[4] البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart، تاريخ الاطلاع: 2020/02/13.

✓ **مؤشر EXP (الصادرات):**

تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات المقدمة لبقية العالم. وهي تشمل قيمة البضائع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، والإتاوات، ورسوم الترخيص، وغيرها من الخدمات، مثل الاتصالات، والبناء، والمالية، والمعلومات، والأعمال، والخدمات الشخصية والحكومية. يستبعدون تعويضات الموظفين ودخل الاستثمار (المعروف سابقًا بخدمات العوامل) ومدفوعات التحويل

✓ **مؤشر IMP (الواردات):**

تمثل واردات السلع والخدمات قيمة جميع السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية العالم. وهي تشمل قيمة البضائع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، والإتاوات، ورسوم الترخيص، وغيرها من الخدمات، مثل الاتصالات، والبناء، والمالية، والمعلومات، والأعمال، والخدمات الشخصية والحكومية. يستبعدون تعويضات الموظفين ودخل الاستثمار (المعروف سابقًا بخدمات العوامل) ومدفوعات التحويل. المعلومات بالعملة الحالية المحلية

2. مؤشرات قياس الحمائية الجديدة:

لقد حاولت هذه الدراسة إدراج مؤشرات تمثل أشكال الحمائية موضوع الدراسة.

✓ **مؤشر EXRT (سعر الصرف):**

يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)[1]

✓ **مؤشر INF (التضخم):**

يعرَّف التضخم الذي يقاس بمؤشر أسعار بأنه التغير في أسعار سلة السلع والخدمات التي يتم شراؤها عادةً من قبل مجموعات معينة من الأسر. يقاس التضخم من حيث معدل النمو السنوي ومؤشر سنة الأساس 2015 مع تفصيل للغذاء والطاقة والإجمالي باستثناء الغذاء والطاقة. يقيس التضخم تآكل مستويات المعيشة. يتم تقدير مؤشر أسعار المستهلك كسلسلة من المقاييس الموجزة للتغير النسبي من فترة إلى أخرى في أسعار مجموعة ثابتة من السلع الاستهلاكية والخدمات ذات الكمية والخصائص الثابتة،

[1] البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?view=chart، تاريخ الاطلاع: 2020/02/15.

المكتسبة أو المستخدمة أو المدفوعة من قبل السكان المرجعيين. يتم إنشاء كل مقياس ملخص كمتوسط مرجح لعدد كبير من مؤشرات التجميع الأولية[1].

✓ **مؤشر TRFmf (التعريفة المرجحة للدولة الأولى بالرعاية):**

تعريفة المتوسط المرجح للدول الاولى بالرعاية هي متوسط معدلات الدولة الأولى بالرعاية المرجحة بحصص واردات المنتجات المقابلة لكل دولة شريكة." أي أنها معدل التعريفة الجمركية بالأوساط المرجحة للبلدان الأولى بالرعاية هي متوسط معدلات التعريفة الجمركية المطبقة فعليا والمرجحة بنصيب المنتجات المستوردة الخاصة بكل بلد شريك. يتم تصنيف البيانات باستخدام النظام التجاري المنسق على مستويات تتراوح بين ستة إلى ثمانية أرقام. وقد تمت مضاهاة بيانات بنود التعريفة بنظم التنقيح الثالث للتصنيف الموحد للتجارة الدولية لتحديد مجموعات السلع وأوزان الواردات[2]. وقد تم حساب أوزان الواردات باستخدام قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية★.

✓ **مؤشر EVTR (إيرادات الضرائب البيئية)**

الإيرادات المحصلة من الضرائب الموجهة لتغير المناخ. تشمل الضرائب المتعلقة بتغير المناخ الضرائب على غازات الدفيئة، وضرائب الوقود، والإيرادات من التصاريح المزادات لأنظمة تداول الانبعاثات لغازات الدفيئة، وضرائب الطاقة، والضرائب على استخدام الطرق، وضرائب الغابات، وما إلى ذلك. يتوافق إجمالي الإيرادات الضريبية المتعلقة بالبيئة مع الإيرادات المحصلة من جميع الضرائب قواعد البيئة الكلية[3].

---

[1] OECD (2022), Inflation (CPI) (indicator). doi: 10.1787/eee82e6e-en (Accessed on 30 October 2022)

[2] البنك الدولي، ***https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.TAX.MRCH.WM.FN.ZS?view=chart***، تاريخ الاطلاع: 2020/02/22.

★★يضع خبراء البنك الدولي تقديراتهم باستخدام نظام الحلول العالمية المتكاملة للتجارة استناداً إلى بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية TRAINS التابعة للأنكتاد، وقاعدة البيانات المتكاملة وقاعدة بيانات جداول التعريفة الموحدة التابعتين لمنظمة التجارة العالمية، لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى *Kruse، T. ،Dechezleprêtre، A. ،Saffar، R. ، and L.* أوراق عمل القسم، العدد 1703، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.

تتوفر تفاصيل الإصدار السابق من EPS في:

Botta ،E. and T. Kozluk (2014) ، "Measuring Environmental Policy Stringency in OECD : A Composite Index Approach" ،OECD Economics Department Working Papers ،No. 1177 ،OECD

[3] موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، https://stats.oecd.**org/Index.aspx?DataSetCode=ERTR**، تاريخ الاطلاع: 2020/01/12.

✓ **مؤشر EPS (صرامة السياسات البيئية):**

أنها تكلفة ناتجة عن السياسات الملوثة أو أحد أدوات هذه السياسات للشركات عبر مختلف القطاعات؛ تمثل القيم الأعلى سياسة أكثر صرامة؛ مؤشر صرامة السياسة البيئية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (EPS)هو مقياس خاص بالبلد وقابل للمقارنة دوليًا لصرامة السياسة البيئية.

يتم تعريف الصرامة على أنها الدرجة التي تضع بها السياسات البيئية سعرًا صريحًا أو ضمنيًا على السلوك الملوث أو الضار بالبيئة؛ يعتمد المؤشر على درجة صرامة 13 أداة من أدوات السياسة البيئية، تتعلق في المقام الأول بالمناخ وتلوث الهواء؛ يتراوح المؤشر من 0 (غير صارم) إلى 6 (أعلى درجة من الصرامة) ويغطي 40 دولة للفترة 1990-2020[1].

[1] موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=ERTR، تاريخ الاطلاع: 2020/01/12.

خلاصة الفصل:

من خلال مراجعة الأدبيات النظرية، خلصنا إلى أن التجارة الدولية هي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة وهو الأمر الذي يزيد من أهميتها من خلال نشاط الاستيراد وتصريف الفوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير. أما السياسات التجارية فهي تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو القوانين التي تسنها بصفتها السياسية بغرض التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته، والهدف الرئيسي منها هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات، وما إلى ذلك. ونقصد بالسياسات التجارية الحمائية هي كل تدخل للسلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية وذلك من خلال تطبيق جملة من الإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات. وقد اختلفت بين حمائية تقليدية وأخرى جديدة وقد جاءت بأشكال مختلفة تمثلت في التكتلات الاقتصادية وحرب العملات والمعايير البيئية والصحة والصحة النباتية.

وقد قمنا بالتطرق إلى مؤشرات قياس حرية التجارة العالمية المتمثلة في الصادرات، الواردات ومؤشرات قياس الحمائية الجديدة المتمثلة في سعر الصرف، التضخم، التعريفة المرجحة للدولة الأولى بالرعاية، إيرادات الضرائب البيئية وصرامة السياسات البيئية.

أما بالنسبة للأدبيات التطبيقية والتراث العلمي المتعلق بحرية التجارة العالمية وكذا الحمائية الجديدة فسيتم التطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الأدبيات التطبيقية

للحمائية الجديدة وحرية التجارة العالمية

تمهيد

شغل ولايزال موضوع الحمائية الجديدة؛ أهل الاختصاص من عديد الميادين ولعل أهمها ميدان الاقتصاد وقد بينا خلال الفصل السابق أهمية هذا الموضوع من خلال تناول متغيراته في الفصل الأول وعديد القضايا التي ترتبط بها مباشرة، وقد تبين لنا بأن لهذا الموضوع له من الأهمية بمكان على المستوى الدولي؛ ولقد طُرح عبر عديد النقاط كل حسب اهتمامه؛ فمنهم من طرح الحمائية التجارية من خلال التأثير على قيم العملة ومنهم من رأى الحمائية الجديدة في الاشتراطات والمعايير البيئية، كذلك من رأى الحمائية الجديدة في المزايا التي تأخذها دولة ما نظرا لوجودها ضمن تكتلات اقتصادية معينة، فكانت كل هذه الطروحات بمثابة دراسات سابقة تتقاطع مع الدراسة الحالية وتختلف معها من خلال تغير الاطار المكاني والزماني وكذلك في نوعية المتغيرات التي استخدمت لقياس هذه الاشكالية إضافة إلى الطريقة والأدوات المستخدمة، وهذا ما سيتم تبيانه في هذا الفصل.

المبحث الأول: الدراسات السابقة حول متغيرات الدراسة.

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الأدبيات التطبيقية التي توضح العلاقة بين إشكالية الدراسة والتراث العلمي، وذلك من خلال تقسيمها كدراسات عربية وأخرى أجنبية.

أولا: الدراسات العربية:

لقي موضوع الحمائية الجديدة وحرية التجارة العالمية اهتماما كبيرا من طرف الباحثين نظرا لأهميته وحداثته، إلا أن الدراسات باللغة العربية كانت شحيحة في هذا المجال.

ويمكننا ذكر أهم الدراسات التي تطرقت للموضوع كما يلي:

1. **دراسة: جعفري عمار، سنة 2018.**[1]

الموسومة بـ:

السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة
"سياسة تخفيض العملة نموذجا مع الإشارة إلى حالة الصين"

تناقش هذه الأطروحة ظاهرة الحمائية الجديدة، وأشكالها وأبعادها، والتي تعرف باسم تدابير المنطقة الرمادية، حيث أنها أصبحت المعايير البيئية التي تفرضها هذه الدول عائقا أمام صادرات الدول النامية، ولم تكتف الدول المتقدمة بهذه السياسات فحسب بل انتقلت إلى مستوى التسويات النقدية والمالية وذلك من خلال التأثير على القيم الخارجية للعمل للرفع من القدرات التنافسية للمنتوجات الوطنية في الأسواق الدولية.

الصين هي واحدة من بين التجارب التنموية الناجحة في استخدام سياسة "تخفيض العملة" التنافسية، إذ تمارس سياسة حمائية من نوع جديد تسمى "بالحمائية النقدية" ما ساعدها في الوصول بالاقتصاد الصيني إلى المركز الثاني على مستوى الاقتصاد العالمي من بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فما كان للولايات المتحدة الامريكية إلا القيام بتخفيضات متتالية في قيم الدولار ردا على التخفيضات الصينية، ومن ثم كان الصراع الذي تمخض عنه ما يعرف بالحرب العالمية للعملات التي لاريب ستعزز الأزمة المالية العالمية، ولهذا ينبغي تنسيق الجهد والعمل بين

[1] جعفري عمار، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نموذجا مع الإشارة إلى حالة الصين"، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، 2018.

المؤسسات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتوليد توليفات تحد من مثل هذه السياسات الضارة على المستوى البعيد.

لتحديد أثر أبعاد المتغير المستقل (سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي) على أبعاد المتغير التابع (التجارة الخارجية للصين) تم استخدام نموذج الانحدار البسيط وهذا بالاعتماد على برنامج (Eviews09) وطريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج وأخذت معادلة النموذج الشكل الخطي التالي:

$$\mathbf{L(X,M) = \alpha_0 + \alpha_1 LEX + \varepsilon}$$

وكانت النتائج كالآتي:

- ✓ حقق النظام التجاري العالمي الجديد متمثلا في المنظمة العالمية للتجارة مكاسب معتبرة في تحرير التجارة الدولية، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع حجم التجارة العالمية بشكل مضطرد اليوم مقارنة بفترة ما قبل إنشاء اتفاقية الغات 1947.
- ✓ يعزى التعثر المستمر في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة إلى الخلاف الحاد بين الدول المتقدمة والدول النامية في العديد من المواضيع: كالبيئة والتجارة بسبب المعايير البيئية الصارمة التي تفوضها الدول المتقدمة على الدول النامية إضافة إلى موضوع السلع الزراعية الذي شكل موضع الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموع الأوروبي نتيجة الدعم الذي تقدمه هذه الأخيرة لمزارعيها.
- ✓ رغم أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي المؤسِّسة لمعالم النظام التجاري العالمي الجديد بما يوافق مصالحها الخاصة نجدها اليوم تتحايل في استخدام سياسات حمائية مستحدثة وبطريقة خفية قد لا تعارض أفكار النظام التجاري العالمي الجديد لكنها أدت إلى انتكاسة في التجارة الدولية كالتكتلات الاقتصادية التي لجأت إليها الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وتكتل النافتا بين أمريكا وكندا والمكسيك.
- ✓ تعتبر التكتلات الاقتصادية حمائية تجارية مشروعة في ظل نظام التجارة متعدد الأطراف وذلك من خلال الأثر التحويلي للتجارة الذي تخلفه العملية التكاملية رغم آثاره السلبية على الدول الأعضاء وغير الأعضاء، وذلك لأنه يحول التجارة من المنتج (الأكثر كفاءة والأقل كلفة) خارج المنطقة إلى منتج (أقل كفاءة وأكثر كلفة) في المنطقة المتكاملة.
- ✓ يتم استخدام المعايير البيئية كأسلوب حمائي جديد في التجارة الدولية من خلال القدرات المتفاوتة بين الدول المتقدمة والنامية في تطبيق هذه المعايير وهو ما يحول دون وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة من خلال القوانين الصارمة واللوائح التنظيمية التي تضعها هذه الأخيرة ولا يوجد ما ينظمها أو يعارضها في قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

- ✓ هناك علاقة سببية ومتزامنة بين السياسات الحمائية والأزمات الاقتصادية حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى لجوء الدول المتضررة من الأزمة إلى استخدام السياسات الحمائية للتخفيف من حدة الأزمة كما حدث فعلا في أزمة الكساد الكبير 1929 وتكرر بصورة واضح وبأكثر حدة في الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008)، كما أن الإفراط من استخدام السياسات الحمائية قد يعمق من الأزمة ويزيد من آثارها والتالي فإن السياسات الحمائية تكون نتيجة في البداية لتتحول بعد ذلك إلى مسبب للأزمة.
- ✓ يؤثر سعر الصرف كمتغير نقدي في حجم الصادرات والواردات من خلال استخدامه كأداة حمائية جديدة في التجارة الدولية حيث تؤدي سياسة تخفيض قيم العمل إلى تخفيض أسعار الصادرات في الأسواق الدولية وبالتالي جعلها أكثر تنافسية كما تؤدي هذه السياسة إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي يتحول الطلب المحلي من الطلب على المنتجات الأجنبية المستوردة إلى الطلب على المنتجات المحلية وبذلك تكون سياسة تخفيض العملة بمثابة حاجز حمائي أمام الواردات الأجنبية وبالتالي لا يمكن إنكار الارتباط القائم بين التجارة وأسعار الصرف.
- ✓ السياسات الحمائية الجديدة التي تمارسها الصين اليوم كالإغراق النقدي (تخفيض قيم العمل)، الإغراق الاجتماعي تستند إلى قوانين المنظمة العالمية للتجارة، فالتخفيض التنافسي في قيم العمل لا يوجد ما يعارضه في قوانين المنظمة إضافة إلى مبدأ الدول الأولى بالرعاية الذي يصنف الصين كدولة نامية وهذا بالنظر إلى كثافتها السكانية مقارنة بناتجها الداخلي الخام وبالتالي فهي تمارسا إغراقا اجتماعيا تحت ظل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ما يطرح ضرورة إعادة النظر في معيار تصنيف الدول النامية.

2. دراسة عبد الرحمان روابح؛ عمار جعفري؛ خلاف علام؛ سنة 2019.[1]

الموسومة ب:

"الحمائية النقدية كأسلوب حمائي جديد وأثرها على قطاع الصادرات في الصين"

–دراسة تحليلية قياسية–

في هذه الدراسة سلط الباحثون الضوء على ظاهرة حديثة نوعا ما على الساحة الدولية وهي كما سماها رواد الاقتصاد الدولي بالحمائية النقدية أحد أشكال الحمائية الجديدة وكيفية استخدامها كأداة للتحايل على مبادئ

[1] عبد الرحمان روابح، عمار جعفري، خلاف علام، الحمائية النقدية كأسلوب حمائي جديد وأثرها على قطاع الصادرات في الصين –دراسة تحليلية قياسية، الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي، 02، 03 ديسمبر 2019.

وقوانين المنظمة الدولية للتجارة من طرف بعض الدول، إذ أن المقصود بالحمائية النقدية هو إحداث تغيرات على القيمة الخارجية لعملة دولة معينة لتحقيق ميزة تنافسية على صعيد الأسواق الدولية؛ كما هو الحال بالنسبة لدولة الصين فقد أثرت على قيمة "الإيوان" الصيني لتنخفض قيمته ما أدى إلى اختلالات عميقة في هيكل المبادلات التجارية وهو ما استدعى ضرورة وجود تنسيق بين صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، وقد استعمل الباحثون في هذه الدراسة نموذج انحدار بسيط؛ أثر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات الصينية خلال الفترة 2000-2016.

-أبعاد المتغير التابع : تتمثل في ما يلي :

$L(X)$: لوغاريتم صادرات الصين من السلع والخدمات إلى الولايات المتحدة؛

-أبعاد المتغير المستقل : تتمثل في ما يلي :

$L(EX)$: لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي بين الدولار الأمريكي والإيوان الصيني؛

أما (ε)و ($\alpha 0$) فيمثلان الخطأ العشوائي والثابت على الترتيب.

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

تشير نتائج التقدير الواردة في النموذج السابق إلى أن تقلبات سعر الصرف الإيوان مقابل الدولار الأمريكي تؤثر على حركة الصادرات من السلع والخدمات للصين خلال الفترة 2000 – 2016، حيث يتضح ما يلي:

- ✓ وجود علاقة عكسية بين معدلات أسعار صرف الإيوان **EX** وصادرات الصين من السلع والخدمات، وهذا حسب ما أظهرته المعلمة $\alpha 1$
- ✓ يشير معامل التحديد المصحح (R^2**adjuste=0.29**) الذم يفسر العلاقة بيب المتغير التابع **LX** ممثلا في الصادرات والمتغير المستقل **LEX** ممثلا في سعر صرف الإيوان إلى أن 29 % من الزيادة في الصادرات الصينية ترجع إلى التخفيض في قيمة الإيوان، بينما ما نسبته 71 % فيرجع إلى عوامل أخرى أهمها انخفاض تكلفة العمالة الصينية الذم يؤدي بدوره إلى تخفيض أسعار الصادرات الصينية وهو ما اصطلح على تسميته بالإغراق الاجتماعي، إضافة إلى حجم الإنتاج الضخم والقابل للتصدير والذي تنتهجه المؤسسات المحلية والأجنبية داخل الصين، يضاف إلى ذلك عامل آخر لا يقل أهمية وهو قدرة المنتجات الصينية على اختراق الأسواق الدولية حيث نجد على سبيل المثال أن الصين تنتج السلع الاستهلاكية التي يرغب فيها المواطن الأمريكي بدءًا من ألعاب الأطفال إلى الحواسيب الالكترونية وهو ما يفسر العجز المزمن للميزان التجاري الأمريكي الصيني.

✓ يمكن تفسير النسبة 29 % بوجود مرونة نسبية في ارتفاع الطلب الخارجي على الصادرات الصينية إزاء تخفيض قيمة الإيوان وفقا لشرط مارشال أي مجموع مرونة الطلب الداخلي ومرونة الطلب الخارجي أكبر من الواحد الصحيح em + ém>1 لأن في حال أن الطلب المذكور غير مرن بسبب أن الأسواق الخارجية مشبعة بتلك السلع المصدرة أو لأن هذه الأسواق لا تبدي أية رغبة في شراء السلع المعروضة للتصدير فإن تخفيض قيمة العملة لن يؤدي إلى الزيادة في حجم الصادرات.

3. دراسة محزم حسينة، سنة 2016.[1]

الموسومة ب:

تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على الصادرات التجارية

دراسة حالة قطاع المنتجات البحرية المغربية

أرادت الباحثة في هذا المقال إبراز تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على صادرات المنتجات البحرية المغربية خلال الفترة 2009 و2012، عن طريق استخدام نموذج الجاذبية، وذلك بتقدير معادلة تعريفة الحماية المقنعة، $NTM_{A,B}$ (A ;B من الأساليب الحمائية غير الجمركية) على الصادرات الخاصة بالقطاع الذي يحتل المرتبة الثالثة من حيث كمية وقيمة الصادرات المغربية وهو قطاع المنتجات البحرية. والإجراء العادي لتقدير معادلة الجاذبية هو أخذ اللوغاريتم الطبيعي لجميع المتغيرات لكي نحصل على معادلة خطية والمتمثلة في:

$$lnX_{ijt} = \alpha + \beta_1 lnGDP_{it} + \beta_2 lnGDP_{jt} + \beta_3 \ln(1 + T_{ijt}) + \beta_4 lnD_{ij} + \beta_5 bord_{ij} + \beta_6 lang_{ij} + \beta_7 col_{ij} + \beta_8 land_{ij} + \beta_9 RTA_{ij} + \beta_{10} NTM \quad \ldots\ldots$$

بحيث:

$lnXijt$: اللوغاريتم الطبيعي لصادرات الدولة i إلى الدولة j في الفترة t (US$ 1000)؛

$lnGDPit$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي للدولة المستوردة (billion US$)؛

$lnGDPjt$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي للدولة المصدرة (billion US$)؛

النموذج المقدر:

$$lnX_{ijt} = 104.5 + 0.818 lnGDP_{it} - 3.811 lnGDP_{jt} - 6.607 ln(1 + T_{ijt}) - 1.909 lnD_{ij} + 0.632 lang_{ij} + 0.505 col_{ij} + 0.814 RTA_{ij} + 0.0345 NTM_{it}$$

[1] محزم حسينة، تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على الصادرات التجارية دراسة حالة قطاع المنتجات البحرية المغربية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد45، سنة 2016.

وخلصت الباحثة إلى النتائج التالية:

✓ هنالك بعض المعاملات معنوية مثل التعريفة الجمركية والناتج المحلي الاجمالي للدولة المستوردة، وبعض العوامل أخرى غير معنوية، إلا أن النموذج ككل معنوي وذلك بالنظر إلى اختبار "**F**" فيشر كما يعتبر كذلك نموذجا قويا وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 بحيث أن 80,57 % من صادرات المغرب الخاصة بالمنتجات البحرية المجمدة والمعلبة وشبه المعلبة تفسر بالمتغيرات المستقلة لهذا النموذج.

✓ بحسب النموذج نستنتج بأن سكان البلدان المستوردة في حالة زيادة دخولهم يفضلون زيادة استهلاكهم للمنتجات البحرية قيد الدراسة وهذا راجع لأن معامل **GDPi** موجب، على عكس سكان المغرب الذين يقومون بتخفيض استهلاكهم من هذه المنتجات وتوجيهه ناحية منتجات أخرى في حالة زيادة دخولهم.

✓ أما بالنسبة للتفسير الخاص بالتعريفة الجمركية فنجد بأنها لا تأثر بشكل كبير على صادرات المغرب وهذا راجع إلى انخفاض قيمتها.

✓ معاملات كل من **NTM *A.B*** و **LN tariff** يستخدمان في حساب معادل تعريفة الأساليب الحمائية المقنعة و بذلك قيمة معادل تعريفة الأساليب الحمائية المقنعة لن تؤدي إلى رفع التعريفة بشكل كبير، ومن ثم فهذه الأساليب ليس لها تأثير كبير على قطاع المنتجات البحرية المغربية ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية:

1. المساعي المغربية في تطوير هذا القطاع، وهذا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى بحيث تم إنشاء العديد من الخطط لترقية هذا القطاع من بينها خطة المغرب الأخضر وخطة الخدمات اللوجستية وذلك من خلال إنشاء تدابير هيكلية على الشركات لكي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تطوير القدرة التنافسية لقطاع تصدير المنتجات البحرية المغربية، بالإضافة إلى ذلك تطوير أدوات الدعم المصممة والموجهة لهذا القطاع، كما أن قرب المغرب من الأسواق الدولية بالخصوص الأوربية وإنشاء اتفاقيات تجارة حرة مع الشركاء الأجانب والخبرة.
2. نجد أن المغرب متمرسة في مجال معايير الحماية الصحية، بحيث اعتمدت العديد من القوانين التي تنص على معايير صحية محددة عند استيراد المنتجات الحيوانية بما فيها المنتجات البحرية.
3. فعلى سبيل المثال نجد بأنها تعتمد معايير خاصة بالتعبئة والتغليف الموضوعة تحت الصنف **A130** ضمن أصناف الأساليب الحمائية غير الجمركية وذلك ابتداء من سنة 1993 وكذلك قوانين خاصة بالممارسات الصحية أثناء عمليات الإنتاج الموضوعة تحت الصنف **A140** والتي بدأ العمل بها سنة 2006 وقوانين تتعلق بشروط التخزين والنقل الموضوعة تحت الصنف **A640** منذ سنة 1983 ومتطلبات التفتيش الموضوعة تحت الصنف **A860** ابتداء من سنة 1993.

4. دراسة محزم حسينة، سنة 2015.[1]

الموسومة بـ:

تقدير تأثير الأساليب الحمائية المقننة في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

– دراسة حالة تونس والمغرب–

قامت الباحثة في هذه الدراسة بقياس تأثير الأساليب الحمائية المقنعة (بمعايير الصحة والسلامة والمعايير التقنية) على التدفقات التجارية لكل من تونس والمغرب وإسبانيا وفرنسا باعتبارهم دول أعضاء في اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية خلال سنتي 2009-2010:

- ✓ دولة المغرب
  - بالنسبة لصادرات دولة المغرب: الملابس؛ المنتجات الزراعية؛ الآلات ومعدات النقل.
  - أما عن الواردات: الآلات ومعدات النقل؛ السلع تصنيع؛ الكيماويات والوقود.
- ✓ دولة تونس
  - بالنسبة لصادات دولة تونس: الآلات ومعدات النقل؛ المنسوجات؛ الملابس؛ الوقود؛ منتجات التعدين.
  - أما بالنسبة للواردات: الآلات ومعدات النقل؛ والوقود؛ منتجات التعدين؛ المنسوجات؛ الملابس؛ تليها المواد الكيميائية والمنتجات الزراعية.

وقد تم بالاستعانة بنموذج الجاذبية لتقدير تأثير الأساليب الحمائية المقنعة أي تقديرها لمعادل تعريفة الحمائية المقنعة على بعض المنتجات المختارة.

والإجراء العادي لتقدير معادلة الجاذبية هو أخذ اللوغاريتم الطبيعي لجميع المتغيرات لكي نحصل على معادلة خطية والمتمثلة في:

$$lnX_{ijt} = \alpha + \beta_1 lnGDP_{it} + \beta_2 lnGDP_{jt} + \beta_3 \ln(1+T_{ijt}) + \beta_4 lnD_{ij} + \beta_5 bord_{ij} + \beta_6 lang_{ij} + \beta_7 col_{ij} + \beta_8 land_{ij} + \beta_9 RTA_{ij} + \beta_{10} NTM_{it} + u_{ijt}$$

بحيث:

- اللوغاريتم الطبيعي لصادرات الدولة i إلى الدولة j في الفترة t (US$ 1000)؛
- اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي للدولة المستوردة (billion US$)؛
- اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي للدولة المصدرة (billion US$)؛

[1] محزم حسينة، تقدير تأثير الأساليب الحمائية المقننة في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية – دراسة حالة تونس والمغرب، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 15، 2015.

- اللوغاريتم الطبيعي لضريبة الواردات المفروضة من طرف الدولة المستوردة مضاف إليها العدد 1 بغرض تفادي الوقوع في إشكالية حذف هذا المتغير عند التقدير في حالة ما إذا كانت الضريبة معدومة؛
- اللوغاريتم الطبيعي للمسافة بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة؛
- ومتغيرات وهمية تقيس تكاليف التجارة؛

النموذج المقدر:

$$lnX_{ijt} = -85,54 + 2.096lnGDP_{it} + 1.141lnGDP_{jt} + 86.80ln(1 + T_{ijt}) - 1.241\ lnD_{ij} - 0.466bord_{ij} - 2.022lang_{ij} + 0.729col_{ij} + 15.12NTM_{it}$$

وخلصت الباحثة إلى النتائج التالية:

- تخفيض الرسوم الجمركية لا يعني تخلي الدول عن حماية صناعاتها؛
- تستخدم معايير حماية الصحة والسلامة والأنظمة التقنية كأساليب حمائية مقنعة؛
- للأساليب الحمائية تأثير سلبي على التدفقات التجارية لكل من المنتجات الصناعية والزراعية؛
- المنتجات الزراعية تتأثر بشكل أكبر مقارنة بالمنتجات الصناعية من جراء استخدام الأساليب الحمائية المقنعة ففي هذه الدراسة كانت التعريفة المعادلة لتطبيق الأساليب الحمائية المقنعة بالنسبة للخضار تقدر بـ 99 % أما بالنسبة لتعريفة المعادلة لتطبيق تلك الأساليب بالنسبة لكل من الألبسة والآلات الكهرومنزلية تقدر ب 19 % و23 % على التوالي.

5. دراسة: بن عبد العزيز سفيان، بن أحمد كلثوم، مخلوفي عبد السلام سنة 2019.[1]

الموسومة بـ:

الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية

وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية

سعت هذه الدراسة إلى استعراض وتحليل نتائج أهم الممارسات الحمائية الحديثة والتي تمثل حواجز وعوائق تحول دون نفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية بصفة عامة ولاسيما منها الصادرات الجزائرية ولذلك بات لزاما على الدولة الجزائرية التدخل بدعم اقتصادها ضد مثل هذه الأساليب الشرسة.

[1] بن عبد العزيز سفيان، بن أحمد كلثوم، مخلوفي عبد السلام، الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي، 02، 03 ديسمبر 2019.

وخلصت الدراسة النتائج:

- ✓ إن الدول الصناعية وبالرغم من قوتها التنافسية على الساحة الاقتصادية العالمية بالإضافة الى تحكمها في معظم المبادلات التجارية، وتزايد مطالبها بتحرير التجارة الدولية، إلا أنها تنصلت فجأة عن التزاماتها أمام العالم حول هذا التحرير وتخلت عن المبادئ التي نادت بها في هذا المضمار.
- ✓ اتجهت الدول الصناعية إلى فرض العديد من القيود الجديدة والحواجز غير الجمركية والتي أصبحت أكثر انتشارا من القيود الجمركية خاصة في ظل إفرازات الأزمات المالية العالمية على غرار أزمة الديون العقارية سنة 2008 مستندة في ذلك على حجج وتبريرات واهية.
- ✓ تبنت الدول الصناعية اشتراطات مشروعة في ظاهرها لكنها بوسائل ممنوعة في العلاقات الدولية.
- ✓ القيود الجديدة هي بمثابة عوائق أمام صادرات الدول الأخرى إلى أسواقها بالخصوص صادرات الدول النامية ذات الاقتصاديات الأحادية في التصدير على غرار الجزائر.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1. دراسة: Bela Balassa سنة 1978.[1]

الموسومة بـ:

The "New Protectionism "and the International Economy

ناقشت هذه الورقة التقدم الكبير الذي تم إحرازه في تحرير التجارة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى أزمة النفط والركود في 1974-1975 ألغت البضائع المطورة، القيود الكمية المفروضة على الاستيراد خلال الحرب العالمية الثانية وخفضت التعريفات الجمركية إلى حد كبير على المواد الخام والسلع المصنعة علاوة على ذلك، اعتمد عدد متزايد من البلدان النامية سياسات موجهة نحو التصدير، مصحوبة بتقليل الحماية.

أدى تحرير التجارة إلى النمو السريع للتجارة العالمية؛ وساهم بدوره في النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء لسبب واحد، أثر التوسع في الصادرات بشكل إيجابي على أداء النمو في الدول المتقدمة من ناحية أخرى، ثم نقل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة إلى البلدان النامية من خلال التجارة وتوفير الفرص لهذه البلدان لتنفيذ السياسات موجهة نحو التصدير بنجاح.

تتناقض تجربة العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية مع تجربة الكساد في الثلاثينيات، عندما ساهم فرض الحواجز غير التعريفية و"ترشيد" الإنتاج وإنشاء الكارتلات الدولية في تراجع التجارة العالمية.

[1] Bela Balassa, The "New Protectionism" and the International Economy, journal of world trade law, vol 12 n° 05, World Bank Reprint Series: Number Seventy, 1978.

- ✓ شملت الحواجز غير الجمركية المستخدمة خلال فترة الكساد الاقتصادي زيادة الاعتماد على الرسوم التعويضية ورسوم مكافحة الإغراق، فضلاً عن الحصص الرسمية وغير الرسمية.
- ✓ كما قدمت الحكومات المساعدة إلى صناعاتها تحت ستار الترشيد وتم تشكيل عدد من الكارتلات الدولية.
- ✓ تشير التقديرات إلى أن 42 % من التجارة العالمية بين عامي 1929 و1937 كانت تحت شكل كارتلات أو كانت خاضعة لترتيبات شبيهة بالكارتلات 68 % تفيد عصبة الأمم أن "الكارتلات" الدولية قد أُنشئت بالفعل في جميع فروع الصناعة وفي جميع مراحل الإنتاج عمليًا، من المواد الخام الصناعية إلى أنواع مختلفة من السلع الجاهزة للمنتجين والمستهلكين؛ والمعادن؛ ومنتجاتها؛ الخشب ولب الخشب وأنواع مختلفة من الورق؛ المنسوجات؛ المنتجات الكيماوية والصيدلانية؛ الزجاج والخزف والبورسلين؛ السلع الكهربائية، إلخ
- ✓ بدأ استخدام التدابير غير الجمركية والمساعدات الحكومية مرة أخرى بشكل متزايد منذ عام 1974، كما بُذلت جهود لإنشاء كارتلات دولية وترتيبات شبيهة بالكارتلات وقد ساهم استخدام هذه التدابير، بدوره، في تباطؤ التجارة العالمية على وجه الخصوص، بينما ارتفعت التجارة العالمية بنسبة 11 في المائة في عام 1976، كانت الزيادة 4 في المائة فقط في عام 1977 عندما زادت الإجراءات الحمائية.
- ✓ لا ينبغي تفسير المقارنات مع الماضي على أنها تعني أن التدابير المطبقة في السنوات الأخيرة ستكون قابلة للمقارنة من حيث الحجم أيضا، لا يزال هناك أمل في أن تنجح جولة طوكيو من مفاوضات الرسوم الجمركية لكن التعريفات تتضاءل من حيث الأهمية مقارنة بإجراءات "الحمائية الجديدة" علاوة على ذلك، فإن تجربة الثلاثينيات تشير إلى التكاليف الاقتصادية التي ينطوي عليها تطبيق هذه الإجراءات وخطر تضاعفها من خلال الانتقام والتقليد.
- ✓ تم اللجوء إلى الإجراءات الحمائية على أساس أن الواردات مسؤولة عن فقدان الوظائف من الواضح أن هذه الحجة غير صحيحة بقدر ما يتعلق الأمر بالتجارة بين البلدان المتقدمة لأن التوسع في هذه التجارة لا يؤدي، بشكل متوازن، إلى انخفاض في فرص العمل في العالم المتقدم.
- ✓ كما أن الحجة ليست صحيحة فيما يتعلق بالتجارة مع البلدان النامية بين عامي 1973 و1976، زادت صادرات السلع المصنعة من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية بشكل كبير أكثر من وارداتها من السلع المصنعة من هذه البلدان يبدو، إذن، أن التجارة المصنعة مع البلدان النامية من المرجح أن تكون

مواتية، بدلاً من كونها غير مواتية للعمالة في الدول المتقدمة كما تشير الدلائل المتاحة إلى أن فقدان الوظائف في الصناعات المنافسة للواردات كان ضئيلًا نسبيًا مقارنة بآثار التغير التكنولوجي.

- ✓ وبالتالي، لا يمكن إرجاع معدل البطالة المرتفع في الدول المتقدمة إلى التجارة الدولية بل كانت البطالة نتيجة للسياسات التي طبقتها هذه البلدان، والتي أثرت بشكل سلبي على الإنتاج المحلي والاستثمار، لا سيما في أوروبا الغربية واليابان، فلا يمكن للمرء أن يتوقع أن تؤدي الحماية إلى الحد من البطالة؛ لن يؤدي إلا إلى تحويل البطالة من العمالة ذات المهارات المنخفضة المستخدمة في الصناعات المنافسة للواردات إلى العمالة الماهرة الأعلى المستخدمة في صناعات التصدير.
- ✓ بصرف النظر عن اعتبارات التوظيف، أدت الرغبة من جانب الدول الفردية في تحسين وضع ميزان المدفوعات إلى خلق ضغوط لتطبيق التدابير الحمائية ونجد هنا "مغالطة في التكوين" لأن الإجراءات الحمائية التي تتخذها أي دولة بمفردها يمكن أن تحسن وضعها بشكل مؤقت فقط لأن فائض أوبك يجب أن يقابله عجز جماعي للدول غير النفطية.
- ✓ وفي الوقت نفسه، فإن اتخاذ عدد من البلدان لإجراءات حمائية في وقت واحد لا يمكن إلا أن يكون ضارًا للجميع ونتيجة لذلك، ستنخفض المداخيل الوطنية نظرًا لعدم استخدام الموارد لتحقيق أفضل ميزة ولا يتم استغلال وفورات الحجم المحتملة التي يمكن الحصول عليها في صناعات التصدير
- ✓ علاوة على ذلك، تقلل الحماية من الضغط من أجل تحسين الإنتاجية في الصناعات المنافسة للواردات، في حين أن التحسينات المحتملة في صناعات التصدير لم تعد موجودة، من المحتمل أيضًا أن يؤثر تطبيق الإجراءات الوقائية بشكل سلبي على النشاط الاستثماري في الدول المتقدمة في حين أن الحماية قد لا تؤدي إلى زيادة الاستثمار في الأنشطة عالية التكلفة والمنافسة للاستيراد والتي لها وجود محفوف بالمخاطر، إلا أنها قد تثبط الاستثمار في أنشطة التصدير منخفضة التكلفة التي تعاني من التمييز في ظل الحماية سيكون للدعم المباشر للأنشطة عالية التكلفة من الأموال الحكومية آثار مماثلة عن طريق سحب الأموال التي كان يمكن استخدامها لولا ذلك للاستثمار في الأنشطة منخفضة التكلفة، في حين تميل الحماية إلى خفض معدل النمو الاقتصادي من خلال آثارها السلبية على الدخل القومي والنشاط الاستثماري، فإن التدابير التي تهدف إلى تسريع النمو الاقتصادي من شأنها أن تقلل من ضغوط الحماية مثل هذه التدابير، التي تنطوي على زيادة الحث على الاستثمار وتقليل الجمود التي أدخلت من خلال التدابير الحكومية وتشريعات العمل، يجب أن يتم تنفيذها بقوة خاصة في البلدان التي لديها فائض، ولا سيما ألمانيا واليابان، لتعويض الآثار الانكماشية لتقديرها. ولتقليل التفاوتات في ميزان مدفوعات البلدان المتقدمة وفي الوقت نفسه، ينبغي الاعتراف بأن العجز في

مواجهة أوبك ليس ثابتًا لأن هناك احتمالات لتقليل واردات الطاقة. وهذا يتطلب، على وجه الخصوص، تبني سياسات مناسبة في الولايات المتحدة لخفض استهلاك الطاقة وزيادة إنتاجها.

- ✓ وقد تم التوصل إلى أن السياسات الموجهة نحو النمو من شأنها أن تقلل من الضغوط الحمائية في البلدان المتقدمة النمو، من خلال السعي إلى زيادة الدخل والعمالة وبالمقابل، فإن تجنب الحمائية من شأنه أن يساهم في النمو الاقتصادي الذي يتطلب تحولا مستمرا في الهيكل الصناعي، مما يستلزم تحولات من أنشطة إنتاجية منخفضة إلى أنشطة إنتاجية أعلى توافر الفرص التجارية في البلدان المتقدمة وكذلك على سياساتها الخاصة.

للاستفادة من هذه الفرص بشكل عام، تسمح التجارة للنمو الاقتصادي بالمضي قدمًا في الاقتصاد العالمي من خلال التحولات في تكوين المنتج وهذا يستلزم أن تتخصص البلدان المتقدمة بشكل متزايد في البحث والمنتجات كثيفة التكنولوجيا؛ البلدان النامية شبه الصناعية بتحديث صادراتها التي تعتمد الآن إلى حد كبير على العمالة غير الماهرة؛ وتشرع البلدان الأقل نموا في تصدير المصنوعات كثيفة العمالة غير الماهرة لا يمكن أن يستمر التحول الهيكلي بسلاسة ويخلق مشاكل التكيف في الصناعات التي تتراجع بشكل مطلق أو نسبي غالبًا ما أدت مشكلات التكيف، بدورها، إلى ظهور جهود لتقليل سرعة التعديل وقد كان هذا هو الحال،

- ✓ ويمكن تحقيق الأهداف الموصوفة إذا كان على البلدان المتقدمة، بدلاً من دعم الإنتاج والعمالة في الصناعات عالية التكلفة، تشجيع التوسع في الأنشطة الفعالة وضمان تحويل الموارد إلى هذه الأنشطة التدابير المناسبة – بما في ذلك الحد من الجمود الذي تسببه الحكومة في أسواق العمل، وإعادة تدريب العمال.
- ✓ وقد تم التوصل إلى أن المساعدة على التكيف ستكون أفضل من قيود الاستيراد لتسهيل تعديل الصناعات المحلية قد لا تحمل المساعدة على التكيف العبء الكامل، خاصة إذا حدثت تغييرات مفاجئة في التدفقات التجارية، مما يستلزم استخدام تدابير وقائية للحد من إجمالي الواردات في الوقت نفسه، يجب أن يخضع تطبيق هذه الإجراءات لقواعد متفق عليها دوليًا
- ✓ تنص المادة التاسعة عشرة من اتفاقية الجات على مدونة دولية لتطبيق الإجراءات الوقائية نادرًا ما تم تطبيق هذه المادة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الدولة التي تتذرع بها تخاطر بالانتقام، ومن ناحية أخرى لأن قيود الاستيراد يجب أن تُفرض بطريقة غير تمييزية وبدلاً من ذلك، لجأت البلدان إلى تدابير الحماية من خلال العمل الأحادي أو على أساس ثنائي

- ✓ يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الإبقاء على "شرط الضرر" في المادة التاسعة عشرة مع ترك الأمر للمؤسسات المشكلة بشكل مناسب في البلدان الفردية للحكم على ما إذا كان الضرر قد تعرض له أو تم التهديد به ولتحديد الإجراءات التي يجب استخدامها ومع ذلك، يجب أن تخضع قرارات الهيئات الوطنية للمراقبة متعددة الأطراف، بمعنى أن البلدان المصدرة سيكون لها الحق في الانتقام إذا وجدت لجنة دولية منشأة لهذا الغرض أن إجراء الحراسة الأمنية ليس له ما يبرره أو أن التدابير المستخدمة كانت مفرطة
- ✓ أيضًا، في حين أنه من المرغوب فيه الحفاظ على التطبيق غير التمييزي للتدابير الوقائية، في الحد الأدنى، لا ينبغي مطالبة أي مصدر بتخفيض حصته في السوق المحلية للبلد المعني وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن تخضع الواردات من المنتجين الجدد من البلدان النامية لقيود وأخيراً، يمكن التعبير عن الطابع المؤقت للتدابير الوقائية من خلال تخصيصها المحدود في الوقت المناسب؛ التحرير التدريجي لقيود الاستيراد خلال الفترة الزمنية لتطبيقها؛ واستبعاد إعادة فرض التدابير الوقائية.
- ✓ فيما يتعلق بمساعدة التكيف، قد توافق الحكومات على التخلي عن اتخاذ التدابير التي تعيق حركة الموارد من انخفاض الإنتاجية إلى الإنتاجية العالية في التجمعات. في المقابل، يجب أن يكون للتدابير الإيجابية الهادفة إلى تشجيع حركة الموارد تأثير عام يؤثر على جميع الصناعات بنفس الطريقة، بحيث يترك الاختيار بين الأنشطة البديلة لآلية السوق
- ✓ إن المزيد من الشفافية، وتقدير تكلفة الميزانية المتضمنة، وتجميد الوضع الراهن، ووضع قواعد عامة لتطبيقها من شأنه أن يوفر أساسًا للتفاوض بشأن تخفيض المساعدات الحكومية يمكن إجراء مثل هذه المفاوضات في البداية من قبل البلدان المتقدمة، على غرار الإجراءات المتخذة في إطار عمل السوق الأوروبية المشتركة سوف يستلزم هذا إنشاء آلية، ربما في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لتوفير المراقبة الدولية لتطبيق المساعدات الحكومية وكذلك منتدى لمواصلة المناقشات والمفاوضات
- ✓ بالتوازي مع هذه الجهود، سيكون من المستحسن التوصل إلى اتفاق بشأن تخفيضات شاملة في التعريفات وتقليل التفاوتات في التعريفات على المنتجات الفردية بعد ذلك، سيكون من المرغوب فيه تحرير التجارة في السلع الزراعية، ولا سيما في المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية
- ✓ للبلدان النامية مصلحة كبيرة في وضع قواعد دولية مقبولة وذات مصداقية بشأن تطبيق التدابير التي تؤثر على صادراتها وقد تم تقييد صادرات هذه البلدان بشكل متكرر من خلال فرض القيود من قبل البلدان المتقدمة؛ لديهم القليل من القوة التفاوضية لمنع تطبيق قيود جديدة على سلع معينة؛ والتهديد

بفرض قيود يخلق قدرًا كبيرًا من عدم اليقين بالنسبة لهم تحتاج البلدان النامية إلى بيئة مستقرة يمكن أن تحدث فيها التحولات في التقسيم الدولي للعمل الضروري لنموها الاقتصادي السريع

- ✓ وفي الوقت نفسه، ستزداد فرص تجنب فرض القيود إذا قامت البلدان النامية شبه الصناعية بتحسين صادراتها وتنويعها. على وجه الخصوص، سيكون من المرغوب فيه توسيع صادرات السلع حيث يمكن للشركات في البلدان المتقدمة الاستجابة من خلال تغيير تكوين منتجاتها، وهو أمر غير ممكن في الصناعات التي تتكون إلى حد كبير من شركات المنتج الواحد، مثل المنسوجات والملابس والأحذية يمكن زيادة احتمالات توسيع الصادرات دون مواجهة قيود من خلال تنويع أسواق التصدير، على وجه الخصوص من خلال البحث عن منافذ تصدير في دول أوبك سريعة النمو.
- ✓ وأخيراً، سيكون من المرغوب فيه أن تتخلى البلدان النامية شبه الصناعية تدريجياً عن صادرات المصنوعات البسيطة غير الماهرة التي تتطلب عمالة كثيفة لصالح البلدان ذات المستويات المنخفضة من التنمية. وسيتعين على البلدان الأخيرة، بدورها، اتباع سياسات مناسبة لا تميز ضد الصادرات.

2. **دراسة: Ridoan Karim& Robayet Ferdous Syed& Md. Toriqul Islam سنة 2022.**[1]

الموسومة بـ:

Trade Protectionism & China's International Trade Disputes Renewable Energy Perspectives

هدفت هذه الدراسة إلى فحص النزاعات التجارية الأخيرة حول منتجات الطاقة المتجددة في الصين في المنتدى متعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، مع تحليل الحمائية في سياق التجارة والممارسات الدولية، حيث ينظر إلى الطاقة المتجددة على أنها واحدة من أكثر الصناعات الواعدة في العالم، إذ تعد بمستقبل مستدام في ظل طفرة تغير المناخ. ومع ذلك، تظهر العديد من النزاعات التجارية مع تنفيذ الدول لسياسات لتعزيز صناعة الطاقة الخضراء المحلية، ووضع قوانين التجارة الحالية على المحك وترك الآثار الضارة على تطوير تقنيات الطاقة المتجددة. نتيجة لذلك، تصاعدت التوترات التجارية، لاسيما في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين. من المستحيل إنكار أن النزاعات التجارية الحالية حول منتجات الطاقة المتجددة لها عواقب عملية على الحكومات والمؤسسات والشركات. قد يؤدي تزايد الحمائية التجارية في صناعة الطاقة إلى تعريض تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة للخطر.

[1] Ridoan Karim& Robayet Ferdous Syed& Md. Toriqul Islam, Trade Protectionism & China's International Trade Disputes: Renewable Energy Perspectives, China and WTO Review, 2022.

وقد تمخضت عن هذه الدراسة النتائج التالية:

- ✓ في النزاعات التجارية حول التقنيات المتجددة، هناك نوعان أساسيان من التدابير التي يتم الطعن فيها؛ الأول هو التدابير العلاجية، مثل الرسوم التعويضية، ورسوم مكافحة الإغراق، أو تدابير الحماية (في شكل زيادة التعريفات الجمركية على الواردات)؛ في حين أن الآخر هو متطلبات المحتوى المحلي، والتي كثيرًا ما يتم التساؤل عنها باعتبارها انتهاكًا لالتزامات المعاملة الوطنية.
- ✓ يمكن ربط استخدام التدابير الحمائية بالوضع الحالي في صناعة الطاقة المتجددة التي لا تزال في المراحل الأولى من التطور، الذي يتميز بالنمو السريع والمنافسة الشرسة بين الشركات للحصول على حصة تصدير من السوق الآخذ في التوسع.
- ✓ أيضًا، تلعب الحكومات دورًا مهمًا في دعم قطاعات الطاقة المتجددة المحلية فيمكن استخدام فكرة الصناعة الناشئة واعتبارات السياسة التجارية الاستراتيجية لتبرير الحمائية في هذا القطاع.
- ✓ يبدو أن حواجز التجارة الوليدة مدفوعة في الغالب بالرغبة في حماية صناعة جديدة وتشجيع الشركات المحلية على العمل في سوق شديدة التنافسية.
- ✓ تتمتع الصين بأكبر ميزة نسبية ثابتة بشكل عام في التجارة العالمية في منتجات الطاقة المتجددة، بينما تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية أقل أو لا تتمتع بميزة نسبية (كما في حالة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة).
- ✓ يجب أن تكون للنزاعات التجارية الحالية حول سلع الطاقة المتجددة عواقب عملية على الحكومات والمؤسسات والشركات التي يجب أن تأخذ في الاعتبار الآثار الضارة للنزاعات التجارية على تطوير تقنيات الطاقة المتجددة والانتقال إلى الطاقة النظيفة.
- ✓ قد يؤدي تزايد الحمائية التجارية في صناعة الطاقة المتجددة إلى تعريض تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة للخطر، وكنتيجة لذلك، ينبغي لمنظمات صنع القرار أن تدرك الحاجة إلى اتخاذ خطوات لحل النزاعات التجارية الدولية.

3. دراسة: Guanghui Tian, Jianming Miao, Changhong Miao Yehua Dennis Wei and Dongyang Yang سنة 2022.[1]

الموسومة بـ:

Interplay of Environmental Regulation and Local Protectionism in China

يعتبر التنظيم البيئي ER والحمائية المحليةLP من أدوات السياسة الهامة للحكومات المحلية الصينية لتحسين البيئة وتعزيز النمو، على التوالي، لكننا لا نعرف سوى القليل عن تفاعلهما في التعامل مع الصناعات والمؤسسات كثيفة التلوث. باستخدام تحليل الارتباط المكاني ونماذج المعادلات المتزامنة للوحة المكانية، قمنا بفحص الخصائص والتفاعلات المكانية لـ ER وLP في 285 مدينة محافظة بالصين. وجدنا أن المناطق عالية الكثافة ER كانت تنتشر من المنطقة الشرقية إلى المناطق الوسطى والغربية، وأنماط LP تنتقل من أعلى في الشمال ومنخفضة في الجنوب إلى عالية في الغرب ومنخفضة في الشرق. كان هناك ارتباط سلبي مكانيًا بين ER وLP يمكن أن يمنع LP الزيادة في كثافة ER، في حين أن كثافة ER المتزايدة باستمرار يمكن أن تقيد LP من خلال السلوك التنافسي من "السباق إلى القاع" إلى "السباق إلى القمة" بين الحكومات المحلية. كان تأثير ER الذي يقيد LP كبيرًا من 2008 إلى 2013 وكان بارزًا في الشرق، والتي سيطرت عليها منافسة "السباق إلى القمة"، بينما كان لـ LP تأثير مثبط أكبر على ER في المناطق الوسطى والغربية، والتي فضلت الحصول على عائدات الضرائب من الصناعات كثيفة التلوث.

إن نموذج المعادلة المتزامنة للوحة المكانية من أجل التحقق من العلاقة بين LP وER واستكشاف استراتيجيات المنافسة المحلية وردود الفعل من الجيران، استخدمنا ER وLP كمتغيرات داخلية لبناء نموذج معادلات متزامنة مكانية SSEs لا يأخذ نموذج SSEs في الاعتبار الارتباط الذاتي المكاني للمتغيرات الداخلية فحسب، بل يأخذ أيضًا التعليقات والانتشار المكاني بين المتغيرات الداخلية في الاعتبار يمكن استخدامه أيضًا لتجنب التحيز الناتج عن انحدار المعادلة الفردية بسبب مشكلة التجانس، الصيغة على النحو التالي:

$$ER_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \sum_{j \neq i}^{n} W_{ij} ER_{it} + \alpha_2 \sum_{j \neq i}^{n} W_{ij} Gov_{it} + \alpha_3 Gov_{it} + \alpha_4 X_{1it} + u_{1i} + \lambda_{1t} + \varepsilon_{1it}$$

$$Gov_{it} = \beta_0 + \beta_1 \sum_{j \neq i}^{n} W_{ij} Gov_{it} + \beta_2 \sum_{j \neq i}^{n} W_{ij} ER_{it} + \beta_3 ER_{it} + \beta_4 X_{2it} + u_{2i} + \lambda_{2t} + \varepsilon_{2it}$$

[1] Guanghui Tian, Jianming Miao, Changhong Miao Yehua Dennis Wei and Dongyang Yang, *Interplay of Environmental Regulation and Local Protectionism in China*, Int. J. Environ. Res. Public Health 2022, 19, 6351. https://doi.org/10.3390/ijerph19106351

وقد خلصت الدراسة السابقة إلى النتائج التالية:

- ✓ حقق الاقتصاد الصيني قدرًا غير مسبوق من النمو في الأربعين عامًا الماضية، لكنه دفع أيضًا ثمناً بيئياً باهظاً. تعد مسألة كيفية تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة موضوعًا مهمًا لتعزيز التنمية الخضراء والحضارة البيئية.
- ✓ بسبب المفاضلة بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي، تواجه الحكومات المحلية في الصين صراعًا بين ER وLP، والذي له تأثير معقد على تطوير وموقع الصناعات والشركات كثيفة التلوث.
- ✓ على الرغم من أن العديد من العلماء قد حققوا في ER وLP الذي تنفذه الحكومات المحلية الصينية، إلا أننا لا نعرف سوى القليل عن تفاعلهم عند التعامل مع الصناعات والشركات كثيفة التلوث.
- ✓ تساهم هذه الدراسة في هذا المجال من خلال بناء إطار تحليلي يدمج الجهات الفاعلة الثلاثة للحكومة المركزية والحكومة المحلية والشركة الملوثة بالإضافة إلى لعبتهم المعقدة والمنافسة وعلاقات اللجوء ومن خلال النظر في العلاقة والتفاعل بين ER وLP على مستوى المدينة الصينية.
- ✓ تظهر هذه الدراسة أن هناك اختلافات زمنية ومكانية واضحة في شدة ER ومؤشر LP والارتباط المكاني للمدن الصينية وتؤكد وجود علاقة تفاعلية بين ER وLP انخفض متوسط كثافة ER أولاً ثم زاد، وكان التوزيع المكاني مرتفعًا في الشرق ومنخفضًا في الغرب، وتوسعت المناطق عالية القيمة ER إلى المناطق الداخلية، مما يشير إلى أن قدرة الإدارة البيئية في الصين قد تم تعزيزها.
- ✓ ارتفع متوسط مؤشر LP في المدن الصينية أولاً ثم انخفض، وتغير التوزيع المكاني من مرتفع في الشمال ومنخفض في الجنوب إلى مرتفع في الغرب ومنخفض في الشرق، مما يشير إلى الدرجة الإجمالية التي تحمي بها الصين الصناعات الملوثة قد انخفضER وLP لهما تأثيرات غير مباشرة مكانية، وهناك تأثير ارتباط مكاني سلبي بينهما له شكل U معكوس LP له تأثير مثبط على تحسين كثافة ER، وقد أدى تحسين كثافة ER إلى إضعاف سلوك LP
- ✓ هذه الدراسة تؤكد أن هناك منافسة "سباق نحو القاع" في ER بين الحكومات المحلية الصينية، ولكن وجدت أيضًا دليلًا على منافسة "السباق إلى القمة" في المنطقة الشرقية مع تحسين قدرات الإدارة البيئية الإقليمية.
- ✓ تظهر هذه الدراسة أيضًا أن هناك عدم تجانس زماني ومكاني في التفاعل بين ER وLP تعد LP للصناعات كثيفة التلوث استراتيجية اقتصادية سائدة للحكومات المحلية التي تمنع الزيادات في كثافة ER التأثير المقيد لـ ER على LP له عتبة معينة ويزداد التأثير بمرور الوقت.

- ✓ مع زيادة الحوكمة البيئية من الحكومة المركزية، بدأ التأثير التقييدي للتعافي من الكوارث على LP يصبح أكثر وضوحًا، وتغير "السباق نحو القاع" بين الحكومات المحلية في المنافسة على التعافي المبكر إلى "سباق إلى القمة".
- ✓ أدى تعزيز التعافي المبكر إلى إضعاف الحوافز المحلية لحماية الصناعات كثيفة التلوث بشكل كبير منذ عام 2008 ومع ذلك، وبسبب تأثير الأزمة المالية في عام 2008، زادت المنافسة بين الحكومات المحلية على المصادر الضريبية للصناعات الملوثة، والتي لا تزال تقيد التحسن من شدة ER يختلف التفاعل بين ER وLP في المناطق الثلاث استراتيجية ER بين المدن في المنطقة الشرقية هي "سباق نحو القمة"، مما له تأثير إضعاف أقوى على LP في المناطق الوسطى والغربية.
- ✓ تتمتع الحكومات المحلية بحافز أكبر للتنافس على المصادر الضريبية للصناعات الملوثة وحمايتها، كما أن التأثير المثبط لـ LP على تحسين كثافة ER هو أكثر وضوحًا.
- ✓ من نتائج هذه الدراسة أيضا، يمكن استنباط بعض الآثار المترتبة على السياسة؛

- أولاً قد يؤدي تحفيز الحكومات المحلية للتنافس على المصادر الضريبية للصناعات الملوثة وحمايتها إلى إضعاف تطبيق التعافي المبكر.
- تحتاج الحكومة المركزية إلى إصلاح النظام الضريبي والضريبي ونظام تقييم الأداء الحكومي للقضاء على الأسباب الجذرية للحمائية المحلية والمنافسة الشرسة وتعزيز الرقابة على سلوك الحكومة المحلية
- ثانيًا سيساعد تعزيز التعافي المبكر على إضعاف دافع الحكومات المحلية لحماية المصادر الضريبية للصناعات الملوثة. يتعين على الحكومة المركزية إصلاح نظام الإدارة البيئية، ونظام تقييم أداء البيئة البيئية، والتعويضات البيئية وآليات تحويل المدفوعات، وتحسين نظام الإدارة البيئية من أعلى إلى أسفل، وتعبئة حماس الحكومات المحلية. يجب على الحكومات المحلية تنسيق النظام الصناعي والتكنولوجيا وبناء السوق في مجال الحوكمة البيئية وتعزيز بناء نظام التصنيع الأخضر ثالثًا، هناك عدم تجانس مكاني في التفاعل بين ER و LP يجب أن تستمر المنطقة الشرقية في لعب دور قيادي في الحوكمة البيئية والتحول الصناعي واستكشاف مسار يربح فيه الجميع للنمو الاقتصادي وحماية البيئة يجب على المناطق الوسطى والغربية صياغة أنظمة بيئية مرنة، وفرض نظام الوصول والقيود الصارمة على الشركات الملوثة، وتطوير وضع إنتاج دائري أخضر ومنخفض الكربون، وتحسين قدراتها في الإدارة المحيطية والبيئية بشكل مستمر.

4. دراسة: Alessandro Barattieri, Matteo Cacciatore, Fabio Ghironi سنة 2018.[1]

الموسومة بـ:

Protectionism and the Business Cycle

تدرس هذه الورقة البحثية عواقب الحمائية لتقلبات الاقتصاد الكلي أولاً، باستخدام بيانات السياسة التجارية عالية التردد، فتقدم أدلة جديدة على التأثيرات الديناميكية للحواجز التجارية المؤقتة؛ تُظهر التقديرات من VAR على مستوى الدولة واللوحة أن الحمائية تعمل بمثابة صدمة في العرض، مما يتسبب في انخفاض الإنتاج وارتفاع التضخم في المدى القصير علاوة على ذلك فإن الحمائية لها في أحسن الأحوال تأثير إيجابي طفيف على الميزان التجاري ثانيًا، تم بناء نموذجًا اقتصاديًا مفتوحًا صغيرًا يتسم بعدم التجانس الثابت، والاختيار الداخلي في التجارة، والصلابة الاسمية لدراسة القنوات التي تؤثر من خلالها الحمائية على التقلبات الإجمالية يعيد النموذج إنتاج أدلة VAR بنجاح ويسلط الضوء على أهمية ديناميكيات الاستثمار الكلي وعمليات إعادة التخصيص على المستوى الجزئي للتأثيرات الانكماشية للتعريفات ثم استخدم النموذج لدراسة السيناريوهات التي تم فيها الترويج للحواجز التجارية المؤقتة باعتبارها مفيدة، بما في ذلك فترات الركود مع قيود ملزمة على تيسير السياسة النقدية أو في ظل وجود سعر صرف.

النتائج المتوصل إليها:

درسنا عواقب الحمائية لتقلبات الاقتصاد الكلي باستخدام بيانات السياسة التجارية على ترددات مختلفة، قدّرنا VARS الهيكلية على مستوى الدولة واللوحة، معتبرين أن الحواجز التجارية المؤقتة بمثابة صدمة العرض، مما يتسبب في انخفاض الإنتاج وارتفاعه في المدى القصير الحمائية لها في أحسن الأحوال تأثير إيجابي صغير على الميزان التجاري بعد ذلك، قمنا ببناء نموذج اقتصادي مفتوح صغير مع عدم تجانس أورم، وقابلية تداول داخلية، وصلابة اسمية لدراسة القنوات التي من خلالها تؤثر الحمائية على التقلبات الإجمالية. يعيد النموذج إنتاج أدلة VAR بنجاح ويسلط الضوء على أهمية كل من القوى الكلية والجزئية للتأثيرات الانكماشية للأشكال. ثم استخدمنا النموذج لدراسة السيناريوهات التي تم فيها الترويج للحواجز التجارية المؤقتة باعتبارها مفيدة، بما في ذلك فترات الركود مع قيود ملزمة على تيسير السياسة النقدية أو في ظل وجود سعر صرف.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ حجة طويلة الأمد هي أنه عندما يكون سعر الصرف ثابتًا، فإن التعريفات المؤقتة تكون توسعية.

[1] Fabio Ghironi Matteo Cacciatore, Alessandro Barattieri, Protectionism and the Business Cycle, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, 2018, http://www.nber.org/papers/w24353

- ✓ يؤدي عدم تقدير سعر الصرف الاسمي إلى تحول أقوى في الإنفاق نحو السلع المنزلية.
- ✓ استجابة البنك المركزي المحلي توسعية للحفاظ على تكافؤ أسعار الصرف، ودعم الطلب الإجمالي على المدى القصير.
- ✓ القضية تجربة إكوادور. بعد انخفاض أسعار النفط إلى النصف في النصف الثاني من عام 2014، انزلق الاقتصاد القائم على الدولار في الإكوادور إلى الركود، مما أدى إلى تراكم تجارة كبيرة.
- ✓ في مارس 2015، بدأت الحكومة الأكوادورية في تطبيق الرسوم الجمركية على ما يقرب من ثلث وارداتها، والتي تتراوح من 5 في المائة (سلع رأسمالية) إلى 45 في المائة (سلع غير نهائية). كانت الزيادة في التعريفة مؤقتة بشكل واضح (استمرت 15 شهرًا). خلال الأرباع التالية، في عام 2015 وأوائل عام 2016، تحسن الميزان التجاري لإكوادور بشكل فعال، لكن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض بدرجة أكبر، مع انخفاض كبير في الاستهلاك والاستثمار.
- ✓ إن الحمائية تظل انكماشية في النموذج المعياري على وجه الخصوص، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي، باستمرار، ويتحسن الميزان التجاري.
- ✓ الاستنتاج الرئيسي للسياسة في هذه الورقة هو أن الحمائية تظل مكلفة – على الأقل بالنسبة للاقتصادات الصغيرة المفتوحة – حتى عندما يتم استخدامها مؤقتًا، حتى عندما تكون الاقتصادات عالقة في مصائد السيولة، وبغض النظر عن ترتيبات سعر الصرف.

5. دراسة: Rita Cappariello, Sebastián Franco-Bedoya, Vanessa Gunnella Gianmarco Ottaviano سنة 2020.[1]

الموسومة بـ:

RISING PROTECTIONISM AND GLOBAL VALUE CHAINS: QUANTIFYING THE GENERAL EQUILIBRIUM EFFECTS

بحثت هذه الورقة في الآثار طويلة المدى لعوائق تكلفة التجارة في عالم تلعب فيه سلاسل القيمة العالمية دورًا حاسمًا بعد الإبلاغ عن مجموعة من الحقائق المنبثقة عن ظهور وتطوير شبكات الإنتاج عبر البلدان، قدمت

[1] Rita Cappariello, Sebastián Franco-Bedoya, Vanessa Gunnella Gianmarco Ottaviano, RISING PROTECTIONISM AND GLOBAL VALUE CHAINS: QUANTIFYING THE GENERAL EQUILIBRIUM EFFECTS, Banca italia, n 1263, 2020.

هذه الورقة نموذج توازن عام كمي متعدد القطاعات ومتعدد البلدان من خلال رسم خرائط روابط سلسلة التوريد الثنائية والتدفقات ذات القيمة المضافة،

سمح النموذج بالتقاط التأثير المكبر للإنتاج متعدد الأعمار على انتقال صدمات سياسة التجارة الدولية إلى الرفاهية الوطنية، لتسليط الضوء على الدور ذي الصلة من الناحية الكمية الذي تلعبه سلاسل القيمة العالمية في انتقال الصدمات التجارية، أولاً تم تحليل تجربة فكرية بسيطة ترتفع فيها تكاليف التجارة الثنائية بشكل موحد بنسبة 40٪ بين جميع أزواج البلدان في العالم.

تم تطبيق نموذج التوازن العام الكمي المعزز لتقييم آثار rexit، فكانت خسائر التجارة والرفاهية أكبر بكثير من تلك التي حصلت عليها النماذج السابقة ويرجع ذلك إلى التكامل الوثيق بين شبكات الإنتاج في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي مما يعني أن سلاسل القيمة العالمية الأكثر كثافة تضخم الآثار الضارة لسياسات التجارة الحمائية.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ لقد أظهرت النتائج أنه بالنسبة لجميع البلدان تقريبًا، تكون تأثيرات الرفاهية أكبر بكثير في عالم يتميز بسلاسل القيمة العالمية الأكثر تطورًا الموجودة في عام 2014 مقارنة بسلاسل القيمة العالمية الأقل تطورًا الموجودة في عام 2000. وفي المتوسط، كانت تأثيرات elfare في عام 2014 أكبر بنسبة 36٪ (وأكبر بنسبة 219٪ في بعض البلدان) مما كانت عليه في عام 2000.
- ✓ ثم طبق النموذج على القياس الكمي لآثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ظل سيناريوهات سياسة التجارة البديلة. يعيد النموذج تصور هبوط في التجارة الثنائية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي سيكون أكثر حدة في الحالة التي تراجعت فيها التجارة بين الطرفين إلى شروط الدولة الأولى بالرعاية ("بلا صفقة").
- ✓ للكشف عن أهمية سلاسل القيمة العالمية بالنسبة لهذه النتائج، فقد تمت ايضا دراسة نسخة بديلة من النموذج الذي حددت فيه جميع التدفقات التجارية القطاعية الثنائية للمنتجات الوسيطة إلى الصفر وعزلت كمياتها الأصلية إلى المنتجات النهائية في المتوسط.
- ✓ يبلغ إجمالي خسائر الرفاه في سلاسل القيمة العالمية ضعف الخسائر التي لا توجد بها سلاسل القيمة العالمية تقريبًا.
- ✓ استنادًا إلى الإحصائيات المقارنة، لا تتضمن تنبؤات النموذج التأثيرات الديناميكية، مثل التأثيرات قصيرة المدى لزيادة عدم اليقين والانتقال إلى توازن جديد بالإضافة إلى تأثيرات الرفاهية على المدى

الطويل من خلال نمو الإنتاجية والبطالة والهجرة، ومع ذلك، فإنها تظهر أن المحاسبة الصحيحة لحبر GVC المرصودة تجعله كبيرا.

6. دراسة: Joseph Buongiorno and Craig Johnston سنة 2018.[1]

الموسومة بـ:

Potential Effects of US Protectionism and Trade Wars on the Global Forest Sector

قدرت الدراسة التأثير المحتمل لحواجز الاستيراد الباهظة في الولايات المتحدة، والتدابير التعويضية في الخارج على الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين والمنتجين في قطاع الغابات في الولايات المتحدة وبقية العالم ولهذه الغاية، تم استخدام نموذج عالمي لمنتجات الغابات لمقارنة الوضع الحالي للعالم، أولاً بعالم خالٍ من الواردات في الولايات المتحدة، ثم بدون واردات أو صادرات أمريكية مع الحماية الأمريكية الباهظة وعدم الاستجابة الأجنبية، زادت رفاهية المنتجين الأمريكيين، ولكن بنسبة أقل من خسائر المستهلكين الأمريكيين، بينما خسر المنتجون في بقية العالم أكثر مما ربحه المستهلكون مع الإجراءات التعويضية في الخارج ضد الصادرات الأمريكية، ازداد رفاهية المستهلكين الأمريكيين، ولكن بنسبة أقل مما خسره المنتجون الأمريكيون، وفي بقية العالم انخفض رفاهية المستهلكين أكثر مما حققه المنتجون باختصار، فإن الحرب التجارية التي بدأت من خلال السياسات الحمائية الأمريكية الباهظة من شأنها أن تقلل الرفاهية الإجمالية (فائض المنتجين والمستهلكين) لمعظم البلدان المعنية

على النقيض من سياسات التجارة الحرة، الليبرالية السابقة التي أدت إلى اتفاقيات التجارة الدولية مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي المقترحة، والشراكة عبر المحيط الهادئ البائدة الآن، والجو السياسي الحالي في يبدو أن الولايات المتحدة تفضل المواقف الحمائية التجارية في السياسة التجارية.

وفقًا لذلك، كان الهدف من هذه الورقة هو محاولة تحديد العواقب على قطاع الغابات العالمي من الحروب التجارية المحتملة بدءًا من الحواجز التجارية الباهظة على الواردات الأمريكية تليها الإجراءات الانتقامية في الخارج التي من شأنها تحييد الصادرات الأمريكية تم إجراء التحليل باستخدام نموذج عالمي للمنتجات الحرجية الذي قام بمحاكاة الاستهلاك والإنتاج والتجارة والأسعار في قطاع الغابات في عام 2013 وتم اتباع إجراء إحصائي مقارن يقارن هذا الوضع الملاحظ في عام 2013 مع الوضع الذي قامت به الولايات المتحدة لم تستورد ثم لم تستطع التصدير بسبب الإجراءات التعويضية في الخارج.

[1] Joseph Buongiorno and Craig Johnston, Potential Effects of US Protectionism and Trade Wars on the Global Forest Sector, FUNDAMENTAL RESEARCH, Society of American Foresters, 64, 2018

قيد التوازن لكل بلد ومنتج:

$$\sum_j T_{jik} + S_{ik} + Y_{ik} = D_{ik} + \sum_n a_{ikn} Y_{in} + \sum_j T_{ijk}$$

- ✓ أظهرت النتائج أن المنتجين الأمريكيين حصلوا على رفاهية اقتصادية من السياسات الحمائية التي تهدف إلى حظر الواردات، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج المحلي.
- ✓ ومع ذلك، فقد عانى المستهلكون الأمريكيون من المنتجات الخشبية من خسارة فاقت مكاسب المنتجين، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة والدراسات السابقة للسياسات التجارية في قطاع الغابات في الحالة الخاصة لتجارة الأخشاب اللينة بين الولايات المتحدة وكندا، أبلغت كل من شركة Zhang (2006) Wear and Lee (1993)، Parajuli and Zhang (2016)، and van Kooten and Johnston (2014) عن صافي خسائر الرفاهية في الولايات المتحدة بسبب القيود المفروضة على الواردات الكندية
- ✓ بشكل متماثل، يؤدي تحرير التجارة مثل ذلك الذي تم تناوله في شراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي(Buongiorno et al. 2014)، والشراكة عبر المحيط الهادئ (Buongiorno and Zhu 2016، إلى تأثيرات إيجابية على الرفاه الكلي في الولايات المتحدة، على الرغم من إلحاق الضرر بالمنتجين.
- ✓ تشير النتائج أيضًا إلى أن حجم تأثيرات الرفاهية في العديد من البلدان صغير، مما يسلط الضوء على أهمية اتباع نهج سوقي شامل لتحليل السياسات في قطاع الغابات يجادل بأن تقييم مكاسب وخسائر السياسات في قطاع الغابات يمثل تحديًا نظرًا لأن أسواق الأخشاب متشابكة بين المنتجات ومتصلة دوليًا من خلال التجارة الثنائية للمدخلات والمنتجات النهائية.
- ✓ ضع في اعتبارك، على سبيل المثال، الأدبيات التي تقيِّم الآثار المترتبة على الرفاهية للنزاع على الخشب اللين بين الولايات المتحدة وكندا – يبلغ وير أند لي (1993)، وتشانغ (2006)، وباراجولي وتشانج (2016) عن خسائر كبيرة في الرفاهية الاجتماعية في الولايات المتحدة بسبب القيود المفروضة على الواردات الكندية، مدفوعة إلى حد كبير بفائض المستهلك المنخفض في سوق الأخشاب المنشورة في الولايات المتحدة وفي الوقت نفسه، يجادل فان كوتين وجونستون (2014) بأن خسائر الرفاهية نفسها قد تم تخفيفها، من خلال المكاسب في فائض المنتج الأمريكي في سوق جذوع الأشجار الأولية، فضلاً عن العواقب المرتبطة بالتغيرات في التدفقات التجارية الثنائية النتائج الحالية تدعم هذا التفسير.

- ✓ أدت الإمكانية الحقيقية للتدابير التعويضية في الخارج، التي لم تُدرس في الماضي، إلى توزيع مختلف تمامًا للمنافع الاقتصادية عن التوزيع المقصود من الحمائية.
- ✓ الكثير من المؤلفات التي تقيم تأثير السياسات التجارية على قطاع الغابات، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية؛ واتفاقية الخشب اللين بين كندا والولايات المتحدة، يستخلص استنتاجات حول فرض أحادي الاتجاه للحواجز التجارية ومع ذلك، قد تقود الحروب التجارية الكثير من النتائج النهائية وجدت الدراسة الحالية أنه بينما استفاد منتجو المنتجات الحرجية في الولايات المتحدة من حواجز الاستيراد الباهظة، فقد خسروا المزيد من الإجراءات التعويضية التي قلصت الصادرات والمستهلكون الأمريكيون الذين خسروا من إلغاء الواردات الأمريكية استفادوا بدلاً من ذلك، وإن كان ذلك بكمية أقل، من التدابير الأجنبية التعويضية ضد الصادرات الأمريكية في بقية العالم، حقق المستهلكون مكاسب من إلغاء واردات الولايات المتحدة، لكنهم خسروا ما يقرب من ستة أضعاف ما خسره مع التخفيض التعويضي لصادرات الولايات المتحدة وفي الوقت نفسه، حقق المنتجون خارج الولايات المتحدة، الذين عانوا انخفاضًا في فائض المنتج مع الحمائية الأمريكية الباهظة، أكثر من ثلاثة أضعاف مع الانتقام من الصادرات الأمريكية.
- ✓ فيما يتعلق بالنزاع التجاري للأخشاب اللينة بين الولايات المتحدة وكندا، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن سياسة أحادية الجانب خالصة، حتى بدون رد كندي (غير مرجح في السياق السياسي الحالي؛ ستفيد المنتجين الامريكيين، ولكنه يضر بالمزيد من المستهلكين الأمريكيين، مما يؤدي إلى خسارة صافية في الرفاهية، في السيناريو الأكثر احتمالية مع الانتقام الكندي داخل قطاع الغابات و/أو في القطاعات الأخرى، ستكون النتيجة خسارة صافية في الرفاهية في كلا البلدين.
- ✓ قد يتطلب الامر إجراء تنبؤات أكثر تحديدًا لحالة الخشب اللين بعض التحسينات على النموذج على وجه الخصوص، يجب تقسيم الخشب المنشور بين الصنوبريات وغير الصنوبرية، وسيتعين الاعتراف بشكل صريح بالتدفقات التجارية الثنائية مثل واردات الولايات المتحدة من كندا علاوة على ذلك، تختلف التعريفات الأمريكية المقترحة عبر المقاطعات الكندية وحتى حسب الشركات، حيث تتراوح من 3 إلى 24٪، وهو مستوى من التفاصيل غير موجود في قاعدة بيانات GFPM الحالية.
- ✓ مع ذلك، بالنسبة لقطاع الغابات الإجمالي والمجتمع العالمي الواسع، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الرفاهية الكاملة (فائض المنتجين والمستهلكين) قد انخفض في كل من الولايات المتحدة وخارجها، مع وجود حواجز استيراد مانعة للولايات المتحدة وحدها وكذلك مع انتقام أجنبي أي أن الحروب التجارية مكلفة بالنسبة للبلد الذي يشنها، والإجراءات الانتقامية تؤدي إلى تفاقم رفاهية معظم البلدان المعنية

هذا يعني أن تحسينات باريتو المحتملة موجودة حيث يمكن للفائزين في عالم التجارة الحرة تعويض الخاسرين مع استمرارهم في وضع أفضل.

- ✓ إن حقيقة أننا نواصل مراقبة السياسات الحمائية داخل قطاع الغابات تعني ضمناً أنها مدفوعة، جزئياً، لفائدة صناعات محددة ولكن ليس بالضرورة الاقتصاد الأكبر.
- ✓ باختصار، وفقًا لنتائج هذه الدراسة، من غير المرجح أن تفيد السياسات التجارية الحمائية التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة قطاع الغابات لديها حتى بدون الانتقام الأجنبي، فإن فرض حواجز تجارية مانعة على واردات منتجات الغابات الأمريكية يضر بالمستهلكين الأمريكيين لمنتجات الغابات أكثر مما يفيد المنتجين، مما يؤدي إلى خسارة صافية في الرفاهية أدت الحرب التجارية، مع الإجراءات التعويضية ضد الصادرات الأمريكية، إلى زيادة انخفاض الرفاهية في الولايات المتحدة وخارجها حتى الآن.
- ✓ تتمتع الولايات المتحدة بتاريخ طويل من التدخل الحكومي الذي يهدف إلى حماية صناعات المنتجات الغابية المحلية، والمتمثل في نزاع الأخشاب اللينة مع كندا تاريخياً، انخرطت المفاوضات في حرب تجارية، حيث استدعى كلا البلدين المحاكم تحت رعاية منظمة التجارة العالمية ونافتا في الآونة الأخيرة، قوبلت المصالح لإعادة التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية إلى جانب فرض رسوم جمركية بمتوسط 27٪ على واردات الخشب اللين الكندي إلى الولايات المتحدة (حكومة كندا 2017) بتهديدات من كندا باتخاذ تدابير تجارية انتقامية
- ✓ مع التحولات في السياسة الاقتصادية الأمريكية نحو الحمائية، يبدو أن الحواجز القوية أمام الواردات، والحروب التجارية المرتبطة بها، ليست بالضرورة من بقايا الماضي.

7. دراسة: Céline Carrère & Marcelo Olarreaga & Damian Raess سنة 2021.[1]

الموسومة بـ:

Labor clauses in trade agreements: Hidden protectionism?

تستكشف هذه الورقة تأثير إدخال وتصميم بنود العمل LCs في اتفاقيات التجارة التفضيلية PTAs على تدفقات التجارة الثنائية خلال الفترة 1990-2014 في حين أنه ليس من الواضح مسبقًا ما إذا كان إدراج خطابات الاعتماد في اتفاقيات التجارة الحرة سيقلل أو يزيد التجارة الثنائية، فإننا نتوقع أن يكون اتجاه التجارة

[1] Céline Carrère & Marcelo Olarreaga & Damian Raess, Labor clauses in trade agreements: Hidden protectionism?, The Review of International Organizations, 2021.

مهمًا، أي أننا نتوقع أن نلاحظ التأثير (السلبي أو الإيجابي) لخطابات الاعتماد في الجنوب- تكوين التجارة الشمالية ونتوقع أيضًا، في هذا التكوين، أن تسفر خطابات الاعتماد الأقوى عن تأثيرات أقوى (سلبية أو إيجابية) على التدفقات التجارية الثنائية. باستخدام مجموعة بيانات جديدة حول محتوى أحكام العمل في اتفاقيات التجارة التفضيلية، وجدنا بما يتماشى مع توقعاتنا الأولى أنه في حين أن إدخال خطابات الاعتماد ليس له في المتوسط أي تأثير على تدفقات التجارة الثنائية، إلا أنه يزيد من صادرات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ذات العمالة الأضعف المعايير في اتفاقيات التجارة بين الشمال والجنوب تمشيا مع توقعاتنا الثانية، فإن هذا التأثير الإيجابي مدفوع في الغالب من خلال خطابات الاعتماد ذات أحكام التعاون المؤسسي. وعلى النقيض من ذلك، فإن خطابات الاعتماد التي تتمتع بآليات إنفاذ قوية ليس لها تأثير مهم إحصائيًا على صادرات البلدان النامية في اتفاقيات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب تتعارض النتائج مع الأفكار القائلة بأن خطابات الاعتماد تم وضعها لأسباب حمائية أو أن لها تأثيرات حمائية، مما يلقي بظلال من الشك على منطق إحجام العديد من البلدان النامية عن إدراج خطابات الاعتماد في اتفاقياتها التجارية.

يجادل البعض بأن خطابات الاعتماد في اتفاقيات التجارة التفضيلية هي أدوات حمائية خفية تضر بصادرات البلدان منخفضة الدخل ذات معايير العمل الضعيفة إما بسبب الزيادات في التكلفة في البلدان منخفضة الدخل التي تحتاج إلى تلبية خطابات الاعتماد هذه للاستفادة من تحسين الوصول إلى الأسواق أو استخدام خطابات الاعتماد غير القابلة للتنفيذ كأداة حمائية في البلدان ذات الدخل المرتفع وقد جادل آخرون بأن إدخال خطابات الاعتماد يمكن أن يساعد بدلاً من ذلك المصدرين في البلدان منخفضة الدخل على أن يصبحوا أكثر إنتاجية أو مستوى غير مناسب من حماية العمال لأصحاب المصلحة المعنيين في البلدان ذات معايير العمل الأقوى، مما سيزيد الطلب من المستهلكين النهائيين والشركات المشاركة في العرض العالمي السلاسل

لتقييم أي من هذه الآراء هو السائد، نستخدم نموذج الجاذبية للتجارة الدولية لتقييم تأثير إدخال (أنواع مختلفة) من خطابات الاعتماد في اتفاقات التجارة الحرة على تدفقات التجارة الثنائية وجدنا أنه في المتوسط ، عبر جميع أنواع اتفاقيات التجارة التفضيلية، لا يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية لإدخال خطابات الاعتماد على تدفقات التجارة الثنائية

ومع ذلك، فإن هذه النتائج المتوسطة تخفي عدم تجانس مثير للاهتمام يعد تأثير خطابات الاعتماد معتد به إحصائيًا، وكبيرًا وإيجابيًا على xports في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تجاه البلدان ذات الدخل المرتفع

تماشياً مع هذه النتيجة، في اختبار مباشر للقناة من خلال خطابات الاعتماد التي تعمل، وجدنا أن إدراج خطاب اعتماد له تأثير إيجابي على التدفقات التجارية عندما يكون لدى المصدر معايير عمل أضعف من المستورد علاوة على ذلك، فإن تأثير خطابات الاعتماد في المناطق الشمالية والجنوبية يكون مهمًا للغاية عندما تكون خطابات الاعتماد مصحوبة بتعاون مؤسسي وعلى النقيض من ذلك، فإن خطابات الاعتماد ذات آليات الإنفاذ القوية، سواء كانت مصحوبة بتعاون مؤسسي أم لا، ليس لها تأثير مهم إحصائيًا على التدفقات التجارية الثنائية في اتفاقيات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب

باختصار، يكون تأثير خطابات الاعتماد قويًا حيث من المتوقع أن يكون لها تأثير، وهو مدفوع أساسًا بأحكام التشغيل المؤسسي في خطابات الاعتماد. على عكس ما يُقترح في بعض الأحيان، يجب ألا تخشى البلدان منخفضة الدخل ذات معايير العمل الأضعف من إدخال خطابات الاعتماد كأداة حمائية في اتفاقيات التجارة التفضيلية لأنها تساعد بدلاً من إعاقة وصولها إلى الأسواق في البلدان ذات الدخل المرتفع. يجب على كل من البلدان ذات الدخل المنخفض والمرتفع تبني خطابات الاعتماد من خلال آليات تعاون مؤسسية نظرًا لأن التجارة الأكبر التي تولدها ترتبط في نفس الوقت بتحسين معايير العمل في البلدان منخفضة الدخل على هذا النحو، فهي تلبي اهتمامات دائرتين أساسيتين في البلدان ذات الدخل المرتفع، وهما التجار العادلون، من خلال تحسين معايير العمل في الخارج، وأولئك الذين يسعون إلى الحماية، من خلال تسوية ساحة اللعب للعمال والشركات في المنزل، وبالتالي يساعدون في إضفاء الشرعية.

8. دراسة: Şerif DİLEK1 - İrem AYAR DİLEK سنة 2022.[1]

الموسومة بـ:

THE AMERICAN HEGEMONY BETWEEN THE RISE OF NEOPROTECTIONISM AND LIBERAL ECONOMIC ORDER

إن صعود الحمائية ضد النظام الاقتصادي الليبرالي هو موضوع نوقش كثيرًا ويرتبط أيضًا بالمناقشات حول مستقبل النظام الليبرالي تجادل هذه الورقة بأن الحمائية الاقتصادية التي يتبناها ترامب مؤقتة وتهدف إلى تعزيز القدرة الاقتصادية للولايات المتحدة بدلاً من تدمير النظام الاقتصادي الليبرالي بما أن الولايات المتحدة تضمن مستقبل هيمنتها وتجعل من نفسها الدولة الأكثر استفادة، يمكن أن يكون هناك تدخل أقل في عمل النظام الاقتصادي في

[1] Şerif DİLEK1 - İrem AYAR DİLEK , THE AMERICAN HEGEMONY BETWEEN THE RISE OF NEOPROTECTIONISM AND LIBERAL ECONOMIC ORDER, Electronic Journal of Social Sciences, turkey, Volume:21, 2022

ذلك، يستخدم جميع أدوات القوة للهيمنة وهي القدرة المادية والمؤسسات والخطابات يهدف ترامب ماديا تعزيز موقف الولايات المتحدة، وهو يدعم هذا الموقف من خلال المؤسسات والخطابات المعاد تنظيمها داخل النظام الليبرالي يعتبر أن إعادة تنظيم قواعد المؤسسات وخلق لغة جديدة ضد المنافسين المحتملين هي الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة للحفاظ على المكانة العالمية للولايات المتحدة.

تم توسيع النظام تدريجياً من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم من خلال إدراج دول جديدة وإدخال مؤسسات وآليات عاملة جديدة ذات مبادئ ليبرالية بالإضافة إلى المؤسسات السياسية والعسكرية، اتبعت المؤسسات الاقتصادية أجندة طموحة للغاية لزيادة الترابط الاقتصادي والتجارة بين البلدان ومع ذلك، أدت السياسات الحمائية الجديدة التي أعادت إدارة ترامب تقديمها إلى نقاش ساخن حول مستقبل النظام الاقتصادي الليبرالي ودور القوة المهيمنة في الحفاظ على هذا النظام تجادل هذه الورقة بأنه لا يمكن النظر إلى الهيمنة الأمريكية والنظام الاقتصادي الليبرالي بشكل منفصل في هذا السياق تتعاون الأفكار والمؤسسات والقدرات المادية للمهيمنين لدعم النظام منذ الحرب العالمية الثانية ومع ذلك، فإن البيئة الاقتصادية المتغيرة تظهر بعض أوجه القصور في النظام الليبرالي الذي تقوده القوة الأمريكية

عندما يدرك المهيمن أن القوة والثروة تنتشر وتتوسع نحو بقية العالم بشكل متزايد، فإن قوته الاقتصادية النسبية تتناقص تدريجياً، ثم يعطي الأولوية لزيادة قدرتها المادية – يمكن أن تكون اقتصادية وعسكرية على حد سواء – للحفاظ على فعالية التعاون بين أركان هيمنته الثلاثة. نظرًا لأن المهيمن قادر على إنشاء لغة / خطاب جديد وفقًا لمصلحته، فيمكنه دعم سياساته الجديدة لزيادة القدرة المادية مع الخطابات الزمنية والمتغيرة وبالتالي، يمكن للهيمنة أن تعزز مكانتها ماديًا، وهو يدعم هذا الموقف بمؤسسات وخطابات معاد تنظيمها داخل النظام الليبرالي.

الحرب التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين، التي أشعلها ترامب، ليست نزاعًا تجاريًا بسيطًا مع استمرار المنافسة التكنولوجية والنضال من أجل الهيمنة الاقتصادية بين البلدين، من الصعب التوصل إلى اتفاق شامل يمكن أن يحل المشاكل على المدى الطويل على الرغم من شن حرب متداخلة مع تجنب الصين تكاليف الاقتصاد الأمريكي، وتكافح الولايات المتحدة لتحويل ميزان القوى الاقتصادي لصالحها. القوة المقارنة أساسية في العلاقات الدولية، تتصرف الولايات المتحدة من خلال اعتبار تكلفة الحرب التجارية أقل من التكلفة التي ستتحملها الصين. وبالتالي، فهي تهدف إلى حماية حصة الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي من خلال إبطاء نمو الهينا. خلاف ذلك، ستنمو الصين بسرعة من خلال توسيع نطاق نفوذها إلى مناطق أخرى،

وخاصة أمريكا اللاتينية، بعد توفير الهيمنة الإقليمية في آسيا طالما استمر الصراع على توازن القوى بين الولايات المتحدة والصين، يبدو أن الحروب التجارية ستكون على جدول الأعمال العالمي وقال بيتر نافارو المستشار التجاري للبيت الأبيض لشبكة سي بي إس إن الرسوم الجمركية تعمل. إنهم جزء مهم من استراتيجية جلب الصينيين إلى طاولة المفاوضات ترامب، الذي يتهم الصين بعدم ممارسة اللعبة وفقًا لقواعد اللعبة، يريد إضفاء الشرعية على الإجراءات الوقائية الجديدة بالخطاب الذي ابتكره، على حد سواء الساحة المحلية والدولية إذا كانت مصالح الممثلين "الغشاشين" تتعارض مع مصالح الدولة المهيمنة، فإن آليات العقاب تلعب دورًا عندما لا يخدم النظام الليبرالي مصلحة الدولة المهيمنة أكثر من غيره، عندئذٍ تدخل آليات العقاب حيز التنفيذ ولتحقيق ذلك، فإن الطريقة الأسهل والأسرع هي الإضرار بالمكاسب المشتركة للدول الأخرى من خلال القيود الاقتصادية بدلاً من تحمل تكلفة إنشاء نظام عالمي جديد والحفاظ عليه تمامًا كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية، يفضل المهيمن جعل النظام الحالي أكثر فاعلية لكسب المزيد وللحفاظ على مكاسب الآخرين تحت السيطرة إن تعزيز الهيمنة لا يتعارض في الواقع مع وجود النظام الليبرالي هناك ثمن يجب دفعه للمحافظة على النظام السائد أو حتى إعادة إنتاجه وبهذا المعنى، فإن خطاب الحمائية الجديدة الذي بدأه ترامب في الغالب لا يعكس بالضرورة أنه يضر أو يدمر النظام الليبرالي الدافع الأساسي لإدارة ترامب لرفع صوت الحمائية الجديدة هو إعادة خلط النظام الحالي لصالح الولايات المتحدة مرة أخرى استفادت معظم القوى الصاعدة اليوم من النظام الليبرالي الذي تقوده أمريكا وزاد ازدهارها بعد الحرب العالمية الثانية لا تهاجم الدول الصاعدة والقوى العظمى مثل الصين وروسيا والهند النظام الليبرالي، بل تسعى أحيانًا إلى اتباع أجندات مختلفة تتوافق مع مصالحها الاقتصادية

9. دراسة: Erdal Yalcin, Gabriel Felbermayr, Luisa Kinzius سنة 2017.[1]

الموسومة بـ:

Hidden Protectionism: Non-Tariff Barriers and Implications for International Trade

تشير هذه الدراسة بكون أن هناك زيادة مطردة في الخطاب الدولي المناهض للتجارة في جميع أنحاء العالم في الواقع، بعد الانهيار الدراماتيكي للتجارة الدولية في أعقاب الأزمة المالية في 2008/2007، كان هناك خوف مشترك من أن الحكومات قد تستجيب للتحديات الاقتصادية المحلية من خلال زيادة الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية لحماية الاقتصادات من المحتمل أن تؤدي مثل هذه السياسة التجارية غير المنسقة إلى إرضاء المصالح المحلية على المدى القصير كرد فعل رمزي، لكنها في الوقت نفسه كانت ستؤدي إلى تباطؤ أقوى في النمو

[1] Erdal Yalcin, Gabriel Felbermayr, Luisa Kinzius, Hidden Protectionism: Non-Tariff Barriers and Implications, info institute for economic research at the university of munich, 2017.

الاقتصادي كان أحد الاختلافات الكبيرة في كيفية استجابة البلدان للأزمة المالية العالمية الأخيرة للقرن الحادي والعشرين على عكس أزمات القرن الماضي هو التعاون الأقوى في سياسات التجارة الدولية تحت حماية منظمة التجارة العالمية.

وبناءً على بيانات تنبيه التجارة العالمية التي تم إصدارها مؤخرًا، توضح هذه الدراسة كيفية ظهور الحماية التجارية في شكل حواجز غير جمركية على مدار السنوات الماضية يتم التركيز بشكل رئيسي على توضيح نوع الحواجز غير الجمركية التي تم تنفيذها من قبل صانعي السياسات للحد من المنافسة على الواردات، يتضح من البيانات الوصفية، أن الحمائية غير المباشرة من خلال الحواجز غير الجمركية في تزايد مستمر ولقياس أثر هذه الحواجز على التدفقات التجارية تم تقدير نموذج قياسي يهدف إلى فك التشابك في الآثار التجارية التي تسببها أنواع مختلفة من الحواجز غير الجمركية.

$$Ln(X_{ijkt}) = \beta_1 PROT_{ijkt-1} + \beta_2 ln(1 + tariff_{ijkt-1}) + ExpFE_{ikt} + ImpFE_{jkt} + pair_{ijk} + \epsilon_{ijkt},$$

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ هناك مساهمة مهمة للدراسة تتمثل في التقييم التجريبي لكيفية تأثير الحواجز غير الجمركية على التلاعب الدولي على عكس مخاوف أصحاب المصلحة المختلفين من رسوم الاستيراد
- ✓ لم يتم استخدامها بشكل كبير لحماية الأسواق المحلية من المنافسة الأجنبية منذ الأزمة المالية في عام 2008، على الرغم من أن الضغط السياسي في العديد من البلدان خلق حافزًا كبيرًا لسياسة تجارية وقائية لسوء الحظ، لا تعني هذه النتيجة أن الدول امتنعت عن الحمائية توضح بيانات GTA المقدمة أنه في حين لم يتم استخدام التعريفات على نطاق واسع لتقليل الواردات في نفس الوقت، حدثت زيادة قوية في الحواجز غير الجوية منذ عام 2009، يمكن أن يُعزى 20٪ فقط من جميع التدخلات الحمائية إلى زيادة التعريفات في المقابل، شكلت الحواجز غير الجمركية حوالي 55٪ من جميع التدخلات الحمائية المنفذة زاد استخدام حاملات non-ari بشكل مطرد مقارنة بتدابير الدفاع التجاري بينما في عام 2010، كانت 54٪ فقط من جميع التدخلات الحمائية عبارة عن حواجز غير عرقية، ارتفع استخدام الحواجز غير الجمركية إلى 61٪ في عام 2016.
- ✓ اتضح أن تطبيق الحواجز غير الجمركية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى الدخل للاقتصاد يبدو أن البلدان ذات الدخل المرتفع تستخدم الحواجز غير الجمركية أكثر من منخفضة أو الدول متوسطة الدخل على الرغم من الاختلاف في عدد الحواجز غير الجمركية المنفذة،

- ✓ الأهمية النسبية للحواجز غير الجمركية مقارنة بالتعرفة كأدوات حمائية أيضًا يختلف باختلاف مستويات الدخل وبالمثل، يختلف استخدام الحواجز غير الجمركية اختلافًا كبيرًا الدول نفذت الولايات المتحدة إلى حد بعيد أكبر عدد من الحواجز غير الجمركية مع الإغلاق إلى 800 حاجز غير حكومي نفذت حكومة الولايات المتحدة ضعف السياسات الحمائية مثل الحكومة الهندية التي تحتل المرتبة الثانية تحتل اقتصادات دول البريكس، الهند وروسيا المرتبة الثاني والثالث من بين الدول التي طبقت أكثر الحواجز غير الجمركية، بحوالي 310 وتم تنفيذ 204 إجراء، على التوالي اقتصادات أوروبية أكبر مثل ألمانيا والولايات المتحدة.
- ✓ نفذت المملكة وفرنسا ما بين 50 و100 حاجز غير جمركي، أي حوالي واحد فقط عُشر كمية الحواجز غير الجمركية التي تنفذها الولايات المتحدة.
- ✓ الإعانات من الدولة؛ تشكل تدابير المساعدة أكبر عدد من الحواجز غير الجمركية المنفذة في المنطقة المدروسة.
- ✓ قاعدة البيانات هذه التدابير مدفوعة بشكل رئيسي بتقديم المنح المالية على نطاق واسع للشركات المحلية التي تميز ضد المنافسين الأجانب أكثر من 500 من هذه المنح المالية تم توفيرها في الفترة بين عامي 2009 و2017 غيرها من الإعانات الهامة والدولية.
- ✓ كانت أدوات المساعدة عبارة عن قروض حكومية وعمليات الإنقاذ والضرائب أو إعفاءات التأمين الاجتماعي الموقع.
- ✓ المتطلبات في المشتريات العامة هي ثاني أكثر الحواجز غير الجمركية تطبيقا، مع أكثر من 360 قيد التنفيذ.
- ✓ لم يقتصر الأمر على تطبيق الحواجز غير الجمركية بشكل متزايد كإجراءات لتقييد التجارة، بل تم تطبيقه أيضًا كما كان لها تأثير كبير في الحد من الواردات في المتوسط تنخفض الواردات الثنائية استجابة لذلك لتنفيذ ما لا يقل عن حاجز واحد غير حكومي بنسبة 12٪. وبالمثل، في المتوسط سنوي – ثنائي انخفاض التجارة بحوالي 11٪، إذا كان هناك تدبير دفاع تجاري واحد على الأقل، بما في ذلك مكافحة الإغراق.
- ✓ يتم تنفيذ تدابير مكافحة الدعم والضمانات ومع ذلك، يتم استخدام الحواجز غير الجمركية بشكل كبير أكثر من تدابير الدفاع التجاري.
- ✓ تأثير الحواجز غير الجمركية على الواردات يتضح عبر الصناعات المختلفة والبلدان ذات مستويات الدخل المختلفة والدول الفردية.

- ✓ يمكن العثور على سبب رئيسي لهذا التباين في الاختلاف القوي في كيف وأي نوع من الحواجز غير الجمركية يتم تنفيذها في المجموعات المختلفة.
- ✓ توضح الدراسة أن تحديد الحواجز غير الهوائية لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا. على عكس البيانات المتعلقة بالحواجز غير الجمركية المقدمة من مصادر أخرى، تسجل قاعدة بيانات GTA على سبيل المثال عددًا قليلاً جدًا من مقاييس SPS وBTmures
- ✓ تحمل الدراسة رسالة واضحة الحمائية آخذة في الارتفاع ليس في شكل تعريفات ولكن مع أدوات سياسة تجارية أقل تنسيقًا داخل منظمة التجارة العالمية.
- ✓ يوضح التحليل الأساسي أن الحواجز غير الجمركية قد تكون مسؤولة عن حوالي 16٪ من التباطؤ الملحوظ في التجارة العالمية.
- ✓ من خلال هذه النتائج، يتضح أن العالم بحاجة إلى اتخاذ خطوات حاسمة لمنع المزيد من الصعود للحواجز غير الجمركية وقد اتخذت خطوة صحيحة فيما يتعلق باتفاقات التجارة الحرة مثل شراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي أو الشراكة عبر المحيط الهادئ التي يمثل فيها الحد من الحواجز غير الجمركية وتنسيقها هدفاً رئيسياً يجب أن يكون إحياء هذه المبادرات هدفًا رئيسيًا في المستقبل القريب.
- ✓ وبالمثل، هناك رسالة واضحة لنظام التجارة متعدد الأطراف لقد كان العالم ناجحًا للغاية في تنظيم تعريفات الاستيراد ولكن هناك تدابير حمائية جديدة تتطلب تنسيقًا دوليًا تعطي هذه التحديات منظمة التجارة العالمية مهمة مهمة، وهي مجرد جمع البلدان الأعضاء معًا وتحقيق نفس النجاح كما في حالة التعريفات.

10. دراسة: Samuel Delpeuch, Etienne Fize and Philippe Martin سنة 2021.[1]

الموسومة بـ:

Trade Imbalances and the Rise of Protectionism

تحقق هذه الورقة في دور الاختلالات التجارية في صعود الحمائية في السنوات العشر الماضية تعتبر الاختلالات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف منبهات قوية للهجمات الحمائية. هذه النتيجة مدفوعة جزئيًا ولكن ليس بالكامل بسنوات ترامب. ونجد أيضًا أن الدول التي تشهد ارتفاعًا في سعر الصرف الحقيقي الثنائي تشن المزيد من الهجمات الحمائية. يتأكد دور الاختلالات التجارية في صعود الحمائية عندما نستخدم السياسات المالية كمتغيرات مساعدة للاختلالات التجارية. والبلدان ذات

[1] Samuel Delpeuch, Etienne Fize and Philippe Martin, Trade Imbalances and the Rise of Protectionism, Centre for Economic Policy Research, London, 2021.

السياسات المالية التوسعية تتفاعل مع اختلال التوازن التجاري من خلال سياسة تجارية أكثر حمائية. إن دور الاختلالات التجارية في صعود الحمائية مهم من الناحية الكمية: في مجموعة العشرين، تؤدي زيادة انحراف معياري واحد في العجز التجاري الثنائي والمتعدد الأطراف لبلد ما إلى زيادة بنسبة 7٪ و17٪ في الهجمات الحمائية من قبل هذا البلد، يوفر النموذج النظري بعض الإرشادات للتقدير ولكن لا توجد معادلة هيكلية للاختبار، ومن ثم فإننا نختبر عدة أشكال معادلتنا الرئيسية ما يلي:

$$\#att_{hit} = \alpha + \beta TB_{hit} + \gamma X_{hit} + \mu_t + (\eta_h + \eta_i + \delta_{hi} + \lambda_{ht} + \lambda_{it})$$

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ تشير النتائج إلى أن الخلل التجاري ينبئ بهجمات الدوران كانت هذه العوامل حاضرة في المناقشات السياسية والإعلامية، ولكن على حد علمنا،
- ✓ إن هذه الورقة هي أول تحليل تجريبي لدور الاختلالات التجارية في صعود الحمائية.
- ✓ لا تحتوي هذه الورقة على أي دلالات معيارية مباشرة، لكنها تشير إلى أنه إذا أدت العولمة، في بعدها التجاري والمالي، إلى المزيد من الاختلالات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، فقد تولد أيضًا قوى حمائية قد تكبح العولمة بشكل داخلي.
- ✓ غالبًا ما يُنظر إلى الاختلالات التجارية أيضًا على أنها مصدر قلق بسبب عواقبها الاقتصادية الكلية، ولا سيما من حيث تراكم الديون الخارجية أو العجز في الطلب.
- ✓ تشير النتائج إلى أن لها تأثيرًا سلبيًا إضافيًا محتملاً في تفاقم التوترات التجارية ومن النتائج الأخرى التي تم التوصل إليها أن عدم اهتمام الاقتصاديين بالاختلالات التجارية الثنائية قد يكون مضللاً قد لا تكون الاختلالات التجارية الثنائية (خاصة في وجود سلاسل القيمة العالمية) مؤشراً على التشوهات الحقيقية التي يمكن للسياسات التجارية أو ينبغي أن تعالجها.
- ✓ تشير النتائج إلى أن وجود اختلالات تجارية ثنائية قد يولد توترات حمائية مع تشوهات حقيقية أخيرًا، يُنظر إلى التعاون الدولي في سياسات الاقتصاد الكلي (لا سيما السياسات المالية) على أنه مهم للحد من إمكانية وجود مشكلة حرية الوصول حيث تعمل البلدان ذات السياسات المالية الأكثر تقييدًا (والفوائض التجارية الأكبر) على تقليل الطلب العالمي ولكنها تستفيد من المالية التوسعية للبلدان الأخرى.
- ✓ هذه السياسات على سبيل المثال انتقاد موجه لبعض دول الاتحاد الأوروبي من قبل الإدارات الأمريكية وأحد تفسيرات تحليلنا هو أن القضية لن تختفي مع نهاية رئاسة ترامب تشير نتائجنا بالفعل إلى أن البلدان التي تعمل كـ "مستهلك" الملاذ الأخير من خلال سياستها المالية وتتكبد

عجزًا تجاريًا نتيجة لذلك، تنتقم من خلال الإجراءات الحمائية ما إذا كان هذا الانتقام فعالاً أم لا لتغيير سياسة الاقتصاد الكلي للبلدان المستهدفة هو سؤال نتركه لمزيد من الدراسة.

11. دراسة: Rianne Mahon and Lynn Krieger Mytelka سنة 2015.[1]

الموسومة بـ:

Industry, the state, and the new protectionism: textiles in Canada and France

لقد تناولت هذه المقالة سؤالين مرتبطين بالمناقشات الحالية حول الحمائية الجديدة؛ أولاً هل يشير ظهور الحواجز التجارية الخاصة بالصناعة بالضرورة إلى محاولة الحفاظ على تلك القطاعات التقليدية التي لم تعد الدول الرأسمالية المتقدمة تتمتع فيها بميزة نسبية ثانيًا، هل جميع الدول الرأسمالية المتقدمة عرضة بشكل متساوٍ للضغوط الحمائية أم أن الدول ذات النزعة التجارية الجديدة، نظرًا لقدرتها الراسخة على التدخل القطاعي، ستجد مثل هذه الضغوط أسهل للمقاومة من نظيراتها الليبرالية؟ في أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر، بدأت تظهر أدلة على تزايد الصعوبات الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة كما تظهر الأرقام في المليار 1 بدأ متوسط المعدلات السنوية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الصناعي والصادرات الصناعية في الانتعاش وقد ترافق ذلك مع ظهور "فائض السعة" في عدد من الصناعات الرئيسية – أولاً في المنسوجات، ثم في الفولاذ، ومؤخراً في السيارات مع الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط في عام 1973 وتسارع معدل التضخم الذي أعقب ذلك، تحولت الدول الرأسمالية المتقدمة إلى سياسات أصبحت تُعرف باسم "الحمائية الجديدة" الدول الصناعية في العالم الثالث ولكن تتجلى في قيود التصدير الكمية التي تفرضها البلدان الرأسمالية المتقدمة على الواردات من بعضها البعض – السيارات والصلب من اليابان والجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC والألياف الاصطناعية من الولايات المتحدة وكندا.

نعرب عن امتناننا لدعم صندوق مارشال الألماني ومجلس أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في كندا في إعداد هذه الدراسة لطالما كان يُنظر إلى الإفراط في الإنتاج ونقص الاستهلاك على أنهما عنصران حاسمان في الأزمات المتكررة داخل الرأسمالية في الآونة الأخيرة، أعادت سوزان سترينج تقديم فكرة القدرة الفائضة في المناقشات حول إعادة الهيكلة الصناعية على نطاق عالمي.

[1] Rianne Mahon and Lynn Krieger Mytelka, *Industry, the state, and the new protectionism: textiles in Canada and France*, International Organization, Vol. 37, No. 4, MIT Press, 1983.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ إن الحمائية "الجديدة" ليست جديدة بالطبع ولكن في أحدث أشكالها، تتميز عن الحواجز الجمركية التقليدية في تركيزها على القيود التجارية الكمية.
- ✓ فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد، فإن مثل هذه القيود تم وضعها في الأدبيات الاقتصادية باعتبارها أكثر سلبية من التعريفات الشاملة.
- ✓ تشير حالة النسيج إلى أنه من الخطأ افتراض أن الدول لديها خياران فقط؛ الحماية أو التعديل يمكن إنشاء روابط بين التكنولوجيا العالية والصناعات التقليدية التي تجعل من الممكن، على المدى الطويل، للمدخلات من الأولى لاستعادة الوضع التنافسي للأخيرة إذا تم تشكيل مثل هذه الروابط، فقد تستخدم الدول الحواجز التجارية للسماح للمنتجين المحليين بالوقت (والأرباح) لتبني تقنيات إزاحة العمالة الجديدة.
- ✓ فحص تحليل سياسات المنسوجات في كندا وفرنسا في فترة ما بعد الحرب محددات استجابات الدولة للأزمات الناتجة عن الاقتصاد العالمي المتغير لقد فشلت في تأكيد فرضية Helleiner وStrange بأن الدول ستستسلم للضغوط الحمائية في القطاعات التي تهيمن فيها الشركات الوطنية يبدو أن مثل هذا النهج مناسب لتحليل مواقف مثل تلك التي حدثت في فرنسا في الخمسينيات والستينيات، عندما عملت لجنة التخطيط ووزارة المالية مع الشركات الكبيرة لتعزيز التركيز في القطاعات الرئيسية بينما اتبعت فروع أخرى للدولة سياسات مصممة للحفاظ على الشركات التقليدية ومع ذلك، لا يمكنها تفسير التغييرات اللاحقة في سياسة المنسوجات الفرنسية بقبول وجهة النظر التعددية القائلة بأن السلطة منتشرة ومتقطعة عبر مجالات القضية، يخطئ هيلينر وسترينج ما أدركه كاتزنشتاين؛ أنه في ظل ظروف معينة، لم يعد بإمكان الائتلاف الحاكم السماح لقطاعات أخرى من رأس المال بالبقاء غير فعالة وستستخدم بعد ذلك موقعها داخل الدولة لإجبار هذه القطاعات الأخرى على إعادة الهيكلة.
- ✓ يساعدنا تأكيد كاتزنشتاين على قوة الائتلاف الحاكم أيضًا على فهم سبب محاولة الدولة الكندية رفض مناشدات الصناعة للحصول على حصة مضمونة في السوق كانت الدولة الكندية ملتزمة بشدة بإنشاء وصيانة نظام دولي ليبرالي يمكن فيه لجزء المواد الأساسية المهيمن تحقيق مصالحها ومع ذلك، فإن تأكيد كاتزنشتاين على "شبكات السياسة" القائمة كقيد محتمل على خيارات السياسة للدول الليبرالية يفشل في تفسير قدرة الدولة الكندية الليبرالية على صياغة سياسة قطاعية فعالة وبالتالي فهو يتجاهل احتمال أن "الضغوط والتناقضات" التي تعرضت لها شبكات السياسة بشكل متزايد قد تثبت أنها قوية بما يكفي للحث على تطوير قدرة التخطيط على المستوى الجزئي.

- ✓ قد ينبع التحيز الثابت إلى حد ما لنهج كاتزنشتاين من التقدير غير الكافي لتأثير "الثورة الكينزية" على الدول الليبرالية غالبًا ما كان إدخال الأفكار الكينزية يعني إنشاء القدرة على الدمج المستمر في عملية السياسة لتقنيات جمع وتحليل المعلومات المتطورة التي تم تطويرها في الجامعات ومعاهد البحث الخاصة وهكذا يمكن حتى للدول الليبرالية أن تدرك أن "الطلب لا يولد دائمًا العرض الخاص به" وتتصرف وفقًا لذلك من خلال تطوير أسواق العمل والدخل والسياسات القطاعية.
- ✓ هذا لا يعني أن مثل هذه المعرفة ستؤدي إلى الحلول المثلى في كل من الحالتين الكندية والفرنسية، كانت هناك حاجة إلى إجراء تجارب كبيرة، وحتى في ذلك الوقت لم تتم معالجة مخاوف العمال بشكل كافٍ كما أننا لا نرغب في الإيحاء بأننا دخلنا حقبة تكون فيها التكنوقراطية القائمة على العلوم الاجتماعية حرة في اتخاذ القرارات في مجال خالٍ من السياسة كما جادل أندرو مارتن.
- ✓ إن الحفاظ على الاقتصاد السياسي الكينزي ينطوي على أكثر من إيجاد الحل الصحيح تقنيًا للمشاكل الاقتصادية يتعين على الدول أيضًا إيجاد حلول قادرة على الحفاظ على التحالفات السياسية المطلوبة أو خلقها إن الانتصارات الواضحة لأحزاب المحافظين الجدد والاشتراكية الجديدة في الولايات المتحدة وفرنسا تعمل على تأكيد هذه النقطة نود فقط أن نقترح أن الثورة الكينزية ربما زودت الدول الرأسمالية المتقدمة بالقدرة التقنية على التكيف.
- ✓ تشير دراسات الحالة إلى أهمية مراعاة السياق الذي تقع فيه عملية السياسة.
- ✓ أدت الظروف الاقتصادية المتغيرة إلى الحاجة إلى علاقات جديدة بين القوى الاجتماعية المحلية وقد وفرت هذه بدورها الأسس السياسية لمبادرات السياسة الجديدة.

12. دراسة: John Gilbert Onur A. Koska Reza Oladi سنة 2022.[1]

الموسومة بـ:

Labor-eliminating technology, wage inequality and trade protectionism

لقد أثارت الأتمتة السريعة في التصنيع أسئلة ملحة في الخطاب العام والسياسي فيما يتعلق بتأثيرات العمالة التي تقضي على التقدم التقني في الصناعة إننا نتعامل مع الآثار المترتبة على تقنية استبعاد العمالة المعتمدة في التصنيع من أجل تغيرات أسعار عوامل الإنتاج، والفجوة في الأجور بين المهرة وغير المهرة، والسياسات التجارية

[1] John Gilbert Onur A. Koska Reza Oladi, Labor-eliminating technology, wage inequality, and trade protectionism, journal of public economic, theory, wiley, 2022.

التي تهدف إلى حماية العمال وباستخدام نموذج توازن عام تقليدي متعدد القطاعات، فإننا نشتق الشروط التي بموجبها سيتم اعتماد تقنية إزالة العمالة في التصنيع، ونبين أن مثل هذا التغيير التقني سيزيد من معدل العائد على رأس المال، ويقلل من أجور العمالة الماهرة وغير الماهرة نحن نشتق الظروف التي في ظلها يزداد عدم المساواة في الأجور، والأهم من ذلك، نظهر أن تنفيذ سياسات التجارة الحمائية في الصناعة التي تشهد تقدمًا تقنيًا يقضي على العمالة، من المفارقات، أن يضر بالعمال الذين تهدف السياسة إلى حمايتهم، لعزل تأثير عامل إزالة التغيير التقني على أسعار العوامل بشكل نظيف، نسمح بتمثيل تقنية الإنتاج بمرونة ثابتة لوظيفة الاستبدال؛ النموذج.

$$Q_i = \left[\delta_i K_i^{\rho_i} + I(1-\delta_i)H_i^{\rho_i} + (1-I)(1-\delta_i)U_i^{\rho_i}\right]^{\frac{1}{\rho_i}}, \quad i \in \{h, m, s\},$$

- ✓ القضاء على التقدم التقني وفيرة من تصاعد الأتمتة في التصنيع في العقود القليلة الماضية إلى التطور الحالي للذكاء الاصطناعي وتطبيقه في عمليات الإنتاج.
- ✓ كان التغيير التقني من النوع الذي يستبعد العمالة مثل نوع زيادة العمالة الذي تمت دراسته بشكل أكثر شيوعًا كما ذكر في القسم1 أن هذه الورقة تهدف إلى دمج العمل – القضاء على التقدم التقني والآثار بطريقة جديدة في نموذج توازن عام تقليدي متعدد القطاعات مشابه في هيكل النموذج بواسطة Gruen and Corden (1970) على وجه الخصوص.
- ✓ من خلال نمذجة العمل – القضاء على التقدم التقني كتغيير تقني متزامن لرأس المال – زيادة العمالة والعمل – لا يمكننا فقط التقاط إزاحة العمالة بطريقة متسقة تجريبيًا، ولكن أيضًا التقاط العديد من الانتظامات التجريبية الملحوظة.
- ✓ على الرغم من أنه لم تتم نمذجة مجموعة المهام بشكل صريح، إلا أن الجدال في أن النهج للتخلص من العمالة الناجم عن التكنولوجيا (أي تغيير حصة توزيع رأس المال في الإنتاج) يتوافق مع النهج القائم على المهام في الإجمالي.
- ✓ نعتقد أن هذه الورقة تساهم بشكل كبير في النقاش حول الآثار المترتبة على سوق العمل للتخلص من العمالة الناجم عن التكنولوجيا وتزود الأدبيات الحالية بمزيد من الأفكار المهمة حول هذا الموضوع المثير للجدل وبشأن انعكاساته على سياسة التجارة.
- ✓ لقد أظهرنا أن التقدم التقني الذي يقضي على العمالة يخفض أجور المهرة وغير المهرة في ظل ظروف معقولة إلى حد ما، ويزيد من فجوة الأجور بين المهرة وغير المهرة علاوة على ذلك، فإن سياسة التجارة الحمائية (التعريفة) ستضخم الآثار السلبية للتغير التقني الذي يقضي على العمالة على كل من أجور المهرة وغير المهرة وعلى عدم المساواة في الأجور.

- ✓ لا يمكن التقليل من الآثار المترتبة على السياسة التجارية، خاصة بالنظر إلى إحياء المشاعر الحمائية التي أثارتها الأتمتة.
- ✓ إن السياسة التجارية الحمائية التي تهدف إلى حماية العمال قد تضر بهم بسهولة في الواقع وهذا يعني أنه إذا كان الاقتصاد يشهد تغيراً تقنياً يقضي على العمالة ونتيجة لذلك تنخفض الأجور ويتزايد التفاوت في الأجور، فإن حماية المصنعين المحليين من خلال زيادة التعريفات ستكون بالضبط الوصفة الخاطئة في ظل الظروف الموضحة في هذه الورقة.
- ✓ في الورقة الحالية، كان تبسيط جانب الطلب في النموذج إلى حد كبير من خلال افتراض أن جميع السلع يتم تداولها، وباعتماد افتراض الدولة الصغيرة هذا يسمح بمعاملة الأسعار على أنها خارجية، بينما تسمح هذه المواصفات بالتركيز بشكل واضح على الآليات التي تعمل داخل الاقتصاد، فإن الامتداد الطبيعي هو النظر في تأثير تقنيات القضاء على العمالة في سياق نموذج تكون فيه الأسعار داخلية.
- ✓ التحليل الكامل خارج نطاق الورقة، لكن بعض الأفكار جديرة بالملاحظة افترض أن لدينا دولتين من النوع الموصوف في الورقة لنفترض أن جميع السلع يتم تداولها، وأن التفضيلات متماثلة ومتشابهة عبر البلدان، وأن نواقل الهبات في كل بلد تمتد عبر متجهات كثافة العوامل التي يتم تقييمها بأسعار التجارة الحرة (بحيث يتم إنتاج جميع السلع في كلا البلدين).
- ✓ لنفترض كذلك أن شرط التبني قائم وأن مرونة تكلفة العمالة – والقضاء على التغيير التقني مرتفعة بما يكفي عندما يحدث مثل هذا التغيير الفني، يرتفع ناتج التصنيع، بينما ينخفض إنتاج الخدمات وقطاع التكنولوجيا الفائقة وسواء حدث التغيير التقني في بلد ما أو كليهما، فإن السعر العالمي للمصنوعات سينخفض بالنسبة للسلع الأخرى من الواضح أن الآثار المترتبة على الرفاهية تعتمد على نمط التجارة؛ فالبلد الذي يصدر المصنوعات ويستورد السلع عالية التقنية يتضرر من التدهور في شروط التبادل التجاري، بينما يستورد البلد المصنوعات ويصدر منافع التكنولوجيا العالية لا يمكن استبعاد إمكانية الغمر من حيث أسعار العناصر، فإن الانخفاض في السعر النسبي للمصنوعات وارتفاع السعر النسبي للتكنولوجيا الفائقة من شأنه أن يضعف من تحركات أسعار العوامل – فإن العائد إلى رأس المال سيرتفع بنسبة أقل، والعائد إلى كل من المهرة والعاملين العمالة غير الماهرة ستنخفض بنسبة أقل بالنظر إلى النطاق العالمي للأتمتة والقضاء على العمالة، سيكون من المفيد استكشاف الآثار بشكل أكبر.

13. دراسة: Wei Tian Miaojie Yu Chunru Zheng سنة 2022.[1]

الموسومة بـ:

China-US Trade Protectionism:
The Role of China's Retaliatory Tariffs

هذه الدراسة سلطت الضوء على التبادل الصيني الأمريكي المتعلق بفرض التعريفات فاستجابةً لزيادة التعريفات الجمركية الأمريكية منذ عام 2018، فرضت الصين بالمقابل رسومًا انتقامية على المنتجات المستوردة من الولايات المتحدة باستخدام 48 شهرًا من بيانات الجمارك الصينية على مستوى الشركة، تقدر هذه الورقة آثار الرسوم الانتقامية الصينية، بدءًا من أداء الاستيراد ثم الصادرات.

- لاستكشاف مخاوف الترقب باستخدام طريقة دراسة الحدث، نقارن اتجاهات استيراد المنتجات المستهدفة مع تلك التي لم يتم استهدافها بشكل مباشر في المواصفات وفق:

$$\ln(IM_{gt}) = \beta_0 + \sum_{j=-6}^{6} \beta_{1j} I_{gtj} * R_g + \sum_{j=-6}^{6} \beta_{2j} I_{gtj} + \alpha_g + \alpha_t + \varepsilon_{gt}$$

- نقوم بعد ذلك بالتحقيق في تأثير التعريفات الانتقامية على واردات الصين من الولايات المتحدة، باستخدام معادلة التعريف:

$$ln(ImY_{fgt}) = \beta_0 + \beta_1 * ln(1 + ImDuty_{gt}) + \alpha_{fg} + \alpha_{ft} + \varepsilon_{fgt}$$

- ثم نستخدم حصة معالجة الواردات التجارية كمؤشر ونأخذ المتغير الوهمي لمعالجة المشاركة التجارية على أنه فحص للالتزام:

$$\ln(ExV_{ft}) = \alpha + \beta_1 \log\left(\mathrm{ImV}_{ft}^{US}\right) + \beta_2 \ln\left(\mathrm{ImV}_{ft}^{EL}\right) + \alpha_{kt} + \alpha_f + \varepsilon_{ft}$$

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ تظهر النتائج أن زيادة بنسبة 10٪ في الرسوم الانتقامية تؤدي إلى انخفاض بنسبة 3.4٪ في الواردات من الولايات المتحدة، مما يكشف عن مرور كامل للتعريفات.

✓ تظهر النتائج أيضًا أن الرسوم الانتقامية تسببت في انخفاض الصادرات إلى الولايات المتحدة، وكذلك الصادرات إلى دول أخرى تم الكشف عن ارتباط قوي بين الاستيراد والتصدير داخل الشركات، على كل من الهوامش المكثفة والشاملة التعريفات الانتقامية لها تأثيرات أكبر على الشركات ذات الخبرة التجارية الأقل، والتعامل الأعمق مع المصادر الأجنبية، وتمايز المنتجات الأقل، والصناعات التحويلية.

[1] Wei Tian Miaojie Yu Chunru Zheng, China-US Trade Protectionism: The Role of China's Retaliatory Tariffs, china center, for economic research,chaina, 2022.

- ✓ تم استخدم البيانات الجمركية على مستوى الشركة لتقدير تكلفة الرسوم الجمركية الانتقامية التي فرضتها الصين خلال الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، على كل من أداء الاستيراد وسلوكيات التصدير
- ✓ وجد انخفاضً كبير في قيمة وكمية الواردات عند تطبيق التعريفات الانتقامية.
- ✓ فضلاً عن تأثير تمريري كامل على سعر الاستيراد استكشفنا آثار التعريفات الانتقامية على سلوك الاستيراد ومظاهرها المختلفة حسب النمط التجاري وولاية الشركة التحذير هو أن التقديرات التي تقارن فجوات الأسعار بين المصدرين داخل منتج أو عبر المنتجات لا يمكن أن تعكس التوزيع الكامل لتغيرات الأسعار على سبيل المثال، لا يمكن أن تنعكس آثار الحرب التجارية على أسعار الواردات من خلال الانخفاض الشامل في الأجور مع هذا التقدير وبالتالي، من المفيد التأكيد على أن هذا التقدير لا يعكس سوى التأثير النسبي على المنتجات المستهدفة مقارنةً بالمنتجات غير المستهدفة
- ✓ من خلال احتساب تأثيرات تعريفات الاستيراد على الإنتاج المحلي وكذلك سلوك التصدير، وجدنا تكلفة أعلى للحمائية بسبب الارتباط القوي بين الاستيراد والتصدير داخل الشركات.
- ✓ تؤدي الرسوم الانتقامية إلى انخفاض الصادرات إلى الولايات المتحدة، فضلاً عن انخفاض الصادرات إلى البلدان الأخرى، كشفت المزيد من الاستكشافات.
- ✓ أن تأثير رسوم الاستيراد يختلف عبر الشركات، بناءً على خبرتها في الاستيراد والتصدير، ومشاركة المصادر الأصلية، وخصوصية العلاقة، فضلاً عن وضع الإنتاج على وجه التحديد.
- ✓ إن صادرات الشركات تنخفض أكثر إذا كانت الشركات تعتمد أكثر على المصادر الأجنبية، خاصة بالنسبة للمنتجات المتمايزة علاوة على ذلك، فإن التعريفات الانتقامية المفروضة على واردات المنبع تؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الصادرات النهائية للشركات، ويمكن تقليل التكاليف المتزايدة للمصادر الدولية من مراحل المنبع، وبالتالي يكون لها تأثيرات سلبية أقوى على صادرات شركات المصب.

14. دراسة: Alessandro Barattieri and Matteo Cacc iatore سنة 2022.[1]

الموسومة بـ:

American Protectionism and Construction Materials Costs

في هذه الورقة، نستكشف أحد المحددات المحتملة لأسعار مواد البناء في الولايات المتحدة: السياسة التجارية إنه في أغسطس 2021، كانت أسعار مواد البناء أعلى بنسبة 27 في المائة مما كانت عليه في أغسطس

[1] Alessandro Barattieri and Matteo Cacc iatore, American Protectionism and Construction Materials Costs, CATO BRIEFING Paper, n 133, 2022.

من العام السابق، وقد أبرز العديد من المحللين كيف يمكن أن تكون القيود التجارية الأمريكية قد ساهمت في هذا الاتجاه.

على سبيل المثال؛ يوضح Scott Lincicome أن العديد من المدخلات الوسيطة (مثل المسامير الفولاذية) والسلع التامة الصنع (مثل الغسالات) في قطاع تشييد المساكن تخضع لحماية التجارة الأمريكية2 في نوفمبر 2021، ضاعفت إدارة بايدن "العلاج التجاري" الرسوم الجمركية على واردات الأخشاب الكندية، على الرغم من الطلبات المتكررة لبناة أومبرينغ للتخلص من هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات المناوبة التي يقولون إنها تزيد من خسائر البناء في الولايات المتحدة، بناءً على العمل السابق، استخدمنا بيانات عن التجارة الأمريكية العلاجات – مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية (مكافحة الدعم)، وتدابير الحماية – لدراسة تأثير الحمائية على أسعار مواد البناء في الولايات المتحدة.

لقد تم تقدير استجابة الأسعار لزيادة الحمائية الأولية من خلال تقدير الانحدارات التنبئية التالية:

لـ h = 0، ...، H:

$$\Delta P^C_{t+h} = \delta^h + \gamma_h \hat{\varepsilon}^C_t + \sum_{s=1}^{p} \phi_{sh} \Delta P^C_{t-s} + \epsilon_{t+h},$$

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- ✓ ارتفعت أسعار مواد البناء بمرور الوقت، حيث بلغت ذروتها بعد ستة أشهر من الصدمة عند 0.9 في المائة، ومع ذلك، لم يتم تقدير التأثير بدقة لأن النطاق يتراوح من 0.2 في المائة إلى 1.75 في المائة.
- ✓ بعد زيادة موحدة بنسبة 1 في المائة في حصة الواردات الخاضعة للتعويضات التجارية الجديدة في قطاعات المنبع تتوافق الصدمة مع فرض تعريفة 1.35 في المائة على جميع الواردات في أهم ثمانية مستخدمين لعلاج التجارة.
- ✓ توجد تفسيرات بديلة محتملة لارتفاع الأسعار الناجم عن الحمائية الأولية. على سبيل المثال، عندما يخضع أحد المدخلات الوسيطة لإجراء علاجي تجاري، فقد يجد المنتجون في قطاع البناء والتشييد صعوبة في استبداله، وينتهي بهم الأمر بدفع سعر أعلى، وبدلاً من ذلك، قد يتحول المنتجون إلى موردين أقل كفاءة وبالتالي يواجهون أسعارًا أعلى نسبيًا في كلتا الحالتين، تزداد تكاليف الإنتاج في قطاع البناء.
- ✓ في الختام، من أجل المتانة، أخذنا في الاعتبار مقياسًا بديلاً لأسعار المواد: يوضح مؤشر أسعار صافي المدخلات لسلع الإنشاءات السكنية أننا حصلنا على نتائج مماثلة من الناحيتين النوعية والكمية.

15.دراسة: Banwo Adetoro Olaniyi, Ph.D سنة 2021.[1]

الموسومة بـ:

From Protectionism to Globalization: The One Belt, One Road Dynamics in Africa

تبحث هذه الدراسة في سياسة الحزام الواحد والطريق الواحد للصين في إفريقيا بهدف مركزي هو تصوير تأثير العولمة والحمائية يقع هذا العمل البحثي في محيط العولمة والحمائية تم الحصول على البيانات من خلال أخذ عينات متجانسة الغرض واستخدم تحليل المحتوى لدراسة هذا العمل تم اختيار عوامل معينة مثل العولمة والحمائية والتجارة والحواجز والمستهلكين للدراسة في هذا العمل وهي تتبنى الإطار النظري للعولمة كما طرحه "ويليامز آي روبنسون" الذي يجادل بأنه مع نقل السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية، فإن تصنيعها وإنتاجها يتشتت أيضًا، إنه يؤكد أن العولمة تسمح بالتجارة الحرة من خلال الحواجز المكسورة ولها آثار إيجابية وسلبية على الاقتصادات التي تعزز العولمة.

تعاني الاقتصادات الأفريقية من ضعف القطاعات الصناعية ونقص الأموال اللازمة لتشجيع المشاريع الرأسمالية؛ هل يجب أن تحمي إفريقيا اقتصادها وتستمد رأس المال المطلوب من التجارة أم يجب أن تخضع إفريقيا لأهواء ونزوات الصين؟

تعد الصين حليفًا اقتصاديًا قويًا لمعظم الدول الأفريقية بسبب التجارة وتطوير البنية التحتية والمالية معظم الاقتصادات الأفريقية مدينة لها، ومع ذلك، فإن القيود التي تفرضها الحمائية تعزز تنمية الصناعات في إفريقيا في مواجهة المنافسة الهائلة التي تروج لها العولمة في حين أنه من المفهوم أن الحمائية لا توفر إمكانات ابتكارية، فإن العولمة من ناحية أخرى توفر النمو الاقتصادي العالمي، وخلق فرص العمل، والأسواق والأسعار التنافسية، لذلك يهدف هذا العمل البحثي إلى دراسة مفهوم العولمة ضد الحمائية، ويهدف إلى استخلاص الاستنتاجات وتطوير نموذج من شأنه أن يعمل مع الأفارقة والصينيين.

وقد خلصت الدراسة للنتائج التالية:

- ✓ تعمل الصين على تعزيز التجارة الحرة من خلال استراتيجيتها في مبادرة الحزام والطريق، وقد أيدت الحكومة الصينية علنًا الصفقات والارتباطات التجارية الإقليمية.
- ✓ رأى العلماء الدوليون أن الصين تستخدم سياسة OBOR لتأكيد قوتها الإقليمية وتأثيرها، اقترح آخرون هدفها لتحقيق التكامل الاقتصادي الذي من شأنه أن يفيد الصين كمركز التصنيع والابتكار في العالم.

[1] Banwo Adetoro Olaniyi, Ph.D, From Protectionism to Globalization: The One Belt, One Road Dynamics in Africa, Wukari International Studies Journal, Vol.5, No.1, 2021

- ✓ هل ينبغي لأفريقيا أن تسمح بالوصول الحر للسلع ورؤوس الأموال والبنية التحتية الصينية إلى اقتصادها دون تعريفات أو شروط أو لوائح؟ هذه هي ديناميات استراتيجية الحزام والطريق لأفريقيا.
- ✓ إن إفريقيا غارقة في صناعة صناعية لا تعمل، وهي مشلولة بسبب نقص في البنية التحتية وسوق غير منظم يسهل اختراقه حيث يتم استيراد البضائع من مختلف دول العالم، وخاصة الصين.
- ✓ كيف يمكن لأفريقيا الاستفادة من سياسة الحزام والطريق بشكل استراتيجي وبالتالي ضمان أقصى قدر من مزايا الصفقة التجارية مع الصين.
- ✓ يجب أن يكون للدول الأفريقية جبهة موحدة وقوية وجريئة عند التعامل مع الصين.
- ✓ يجب عليهم إنشاء مؤسسات متجذرة في الاتحاد الأفريقي من شأنها أن تثير بعض التعريفات التي من شأنها أن تكون مفيدة لهذه الدول المريضة.
- ✓ يجب على الاتحاد الأفريقي أن يحرض ويفرض ممارسات تجارية عادلة وأخلاقية بين الدول.
- ✓ إن ضمان الموازين التجارية والتجارة العادلة من شأنه أن يساعد الأفارقة في التغلب على الاختلالات والعجز التجاري الكامنة لديهم.
- ✓ يتعين على الحكومات الأفريقية إنشاء مؤسسات من شأنها أن تقدم تدابير شفافة في تعاملها مع الصين.
- ✓ يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني نهجًا لدعم القوة الناعمة الصينية باستمرار في المنطقة وإغراء الدول تكتيكيًا في أزمة ديون.
- ✓ رابعا، يتعين على الدول الأفريقية ضمان وجود نقل تكنولوجي بين البلدين التجاريين.
- ✓ يحتاج الأفارقة إلى تعلم المهارات والخبرات الكامنة وراء تطوير البنية التحتية الصينية.
- ✓ أخيرًا، يجب أن ترسي إفريقيا التنمية الداخلية لاقتصاداتها ومجتمعاتها.
- ✓ ويجب على الحكومة حماية الصناعات المتنامية والمصنعين.
- ✓ يجب أن يأتي الدافع والدعم من الحكومة المركزية من حيث رأس المال والامتيازات المعفاة من الضرائب.
- ✓ يجب على إفريقيا تشجيع رعاية المنتجات المصنوعة في إفريقيا من خلال ضمان وجود توازن تجاري مع الصين والدول الغربية الأخرى.

المبحث الثاني: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة

لقد تشابهت واختلفت هذه الدراسة عن نظيراتها، وهذا ما سنحاول تبيانه في هذا المبحث وذلك بعد تقديم ملخص حول الدراسات السابقة من خلال الجدول الموالي:

أولا: ملخص حول الدراسات السابقة

سنقوم بتلخيص الدراسات السابقة من خلال جدول يوضح نوع الدراسة ونتائجها وإطارها الزماني والمكاني وكذا عنوان الدراسة ومنهجها وصاحبها وتاريخها.

الجدول رقم 02: ملخص الدراسات السابقة

الرقم	صاحب الدراسة وتاريخها	عنوان الدراسة ومنهجها	أهم النتائج المتوصل إليها	الاطار الزماني والعينة
01	جعفري عمار -2018-	السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نموذجا مع الإشارة إلى حالة الصين" -دراسة قياسية تحليلية-	- تخفيض قيمة العملة أكسب الصين قوة تصديرية. - يؤثر سعر الصرف كمتغير نقدي في حجم الصادرات والواردات من خلال استخدامه كأداة حمائية جديدة حيث يكسب الصادرات المحلية ميزة تنافسية في الأسواق الدولية.	2016-2000 -الصين-
02	عبد الرحمان روابح عمار جعفري خلاف علام -2019-	الحمائية النقدية كأسلوب حمائي جديد وأثرها على قطاع الصادرات في الصين" -دراسة قياسية تحليلية-	- وجود مرونة نسبية في ارتفاع الطلب الخارجي على الصادرات الصينية إزاء تخفيض قيمة اليوان وفقا لشرط مارشال أي مجموع مرونة الطلب الداخلي ومرونة الطلب الخارجي أكبر. - وجود علاقة عكسية بين معدلات أسعار صرف اليوان وصادرات الصين من السلع والخدمات.	2016-2000 -الصين-
03	مخزم حسينة -2016-	أثير الأساليب الحمائية المقنعة على الصادرات التجارية دراسة حالة قطاع المنتجات البحرية المغربية -دراسة قياسية تحليلية-	- البلدان المستوردة في حالة زيادة دخولهم يفضلون زيادة استهلاكهم للمنتجات البحرية قيد الدراسة، على عكس سكان المغرب يقومون بتخفيض استهلاكم من هذه المنتجات وتوجيهه ناحية منتجات أخرى في حالة زيادة دخولهم. - بالتعريفة الجمركية فنجد بأنها لا تأثر بشكل كبير على صادرات المغرب وهذا راجع إلى انخفاض قيمتها.	2012-2009 -المغرب والاتحاد الأوروبي-
04	مخزم حسينة -2015-	تقدير تأثير الأساليب الحمائية المقنة في ظل اتفاقية الشراكة الاوروموتوسطية -دراسة قياسية تحليلية-	- تخفيض الرسوم الجمركية لا يعني تخلي الدول عن حماية صناعاتها. - تستخدم معايير حماية الصحة والسلامة والانظمة التقنية كأساليب حمائية مقنعة.	2010-2009 -تونس والمغرب-
05	بن عبد العزيز سفيان بن أحمد كلثوم مخلوفي عبد السلام -2019-	الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية -دراسة وصفية تحليلية-	-اتجهت الدول الصناعية إلى فرض العديد من القيود الجديدة والحواجز غير الجمركية والتي أصبحت أكثر انتشارا من القيود الجمركية خاصة في ظل إفرازات الأزمات المالية العالمية. - تبنت الدول الصناعية اشتراطات مشروعة في ظاهرها لكنها بوسائل ممنوعة في العلاقات الدولية.	2016-2000 -الجزائر-

06	*Bela Balassa* -1978-	*The "New Protectionism "and the Interrnational Economy* –دراسة وصفية تحليلية–	–شملت الحواجز غير الجمركية المستخدمة خلال فترة الكساد الاقتصادي زيادة الاعتماد على الرسوم التعويضية ورسوم مكافحة الإغراق، فضلاً عن الحصص الرسمية وغير الرسمية. – بدأ استخدام التدابير غير الجمركية والمساعدات الحكومية مرة أخرى بشكل متزايد منذ عام 1974، كما بُذلت جهود لإنشاء كارتلات دولية وترتيبات شبيهة بالكارتلات وقد ساهم استخدام هذه التدابير، بدوره، في تباطؤ التجارة العالمية على وجه الخصوص. – كما قدمت الحكومات المساعدة إلى صناعاتها تحت ستار الترشيد وتم تشكيل عدد من الكارتلات الدولية.	
07	*RidoanKarim Robayet Ferdous Syed Md. Toriqul Islam* -2022-	*Trade Protectionism & China's International Trade Disputes : Renewable Energy Perspectives* –دراسة وصفية تحليلية–	– قد يؤدي تزايد الحمائية التجارية في صناعة الطاقة المتجددة إلى تعريض تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة للخطر، وكنتيجة لذلك، ينبغي لمنظمات صنع القرار أن تدرك الحاجة إلى اتخاذ خطوات لحل النزاعات التجارية الدولية. – في النزاعات التجارية حول التقنيات المتجددة، هناك نوعان أساسيان من التدابير التي يتم الطعن فيها؛ الأول هو التدابير العلاجية، مثل الرسوم التعويضية، ورسوم مكافحة الإغراق، أو تدابير الحماية (في شكل زيادة التعريفات الجمركية على الواردات)؛ في حين أن الآخر هو متطلبات المحتوى المحلي، والتي كثيرًا ما يتم التساؤل عنها باعتبارها انتهاكًا لالتزامات المعاملة الوطنية.	الصين
08	*Guanghui Tian, Jianming Miao, Changhong Miao Yehua Dennis Wei and Dongyang Yang* -2022-	*Interplay of Environmental Regulation and Local in China Protectionism* –دراسة قياسية تحليلية–	– تساهم هذه الدراسة في هذا المجال من خلال بناء إطار تحليلي يدمج الجهات الفاعلة الثلاثة للحكومة المركزية والحكومة المحلية والشركة الملوثة بالإضافة إلى لعبتهم المعقدة والمنافسة وعلاقات اللجوء ومن خلال النظر في العلاقة والتفاعل بين ER وLP على مستوى المدينة الصينية. – بسبب المفاضلة بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي، تواجه الحكومات المحلية في الصين صراعًا بين ER وLP، والذي له تأثير معقد على تطوير وموقع الصناعات والشركات كثيفة التلوث. – مع زيادة الحوكمة البيئية من الحكومة المركزية، بدأ التأثير التقييدي للتعافي من الكوارث على LP يصبح أكثر وضوحًا، وتغير "السباق نحو القاع" بين الحكومات المحلية في المنافسة على التعافي المبكر إلى "سباق إلى القمة".	2013–2008 الصين
09	*Fabio Ghironi* Matteo *Cacciatore Alessandro Barattieri* -2018-	*Technical Appendix to Protectionism and the " "Business Cycle* –دراسة قياسية تحليلية–	–الاستنتاج الرئيسي للسياسة في هذه الورقة هو أن الحمائية تظل مكلفة – على الأقل بالنسبة للاقتصادات الصغيرة المفتوحة – حتى عندما يتم استخدامها مؤقتًا، حتى عندما تكون الاقتصادات عالقة في مصائد السيولة، وبغض النظر عن ترتيبات سعر الصرف. – حجة طويلة الأمد هي أنه عندما يكون سعر الصرف ثابتًا، فإن التعريفات المؤقتة تكون توسعية.	2015–1994 تركيا – كندا

10	*Rita Cappariello, Sebastián Franco-Bedoya, Vanessa Gunnella Gianmarco Ottaviano* -2022-	*RISING PROTECTIONISM AND GLOBAL VALUE CHAINS: QUANTIFYING THE GENERAL EQUILIBRIUM EFFECTS* –دراسة قياسية تحليلية–	– ثم طبق النموذج على القياس الكمي لآثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ظل سيناريوهات سياسة التجارة البديلة. يعيد النموذج تصور هبوط في التجارة الثنائية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي سيكون أكثر حدة في الحالة التي تراجعت فيها التجارة بين الطرفين إلى شروط الدولة الأولى بالرعاية ("بلا صفقة"). – للكشف عن أهمية سلاسل القيمة العالمية بالنسبة لهذه النتائج، فقد تمت ايضا دراسة نسخة بديلة من النموذج الذي حددت فيه جميع التدفقات التجارية القطاعية الثنائية للمنتجات الوسيطة إلى الصفر وعزلت كمياتها الأصلية إلى المنتجات النهائية في المتوسط.	2014-2000 الاتحاد الأوروبي
11	*Joseph Buongiorno and Craig Johnston* -2018-	*Potential Effects of US Protectionism and Trade Wars on the Global Forest Sector* –دراسة قياسية تحليلية–	–أظهرت النتائج أن المنتجين الأمريكيين حصلوا على رفاهية اقتصادية من السياسات الحمائية التي تهدف إلى حظر الواردات، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج المحلي. – باختصار، وفقًا لنتائج هذه الدراسة، من غير المرجح أن تفيد السياسات التجارية الحمائية التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة قطاع الغابات لديها حتى بدون الانتقام الأجنبي، فإن فرض حواجز تجارية مانعة على واردات منتجات الغابات الأمريكية يضر بالمستهلكين الأمريكيين لمنتجات الغابات أكثر مما يفيد المنتجين، مما يؤدي إلى خسارة صافية في الرفاهية أدت الحرب التجارية، مع الإجراءات التعويضية ضد الصادرات الأمريكية، إلى زيادة انخفاض الرفاهية في الولايات المتحدة وخارجها حتى الآن.	-2013-2012 2014 الولايات المتحدة الأمريكية
12	*Céline Carrère & Marcelo Olarreaga & Damian Raess* -2021-	*Labor clauses in trade Hidden agreements: protectionism?* –دراسة قياسية تحليلية–	– أنه في المتوسط، عبر جميع أنواع اتفاقيات التجارة التفضيلية، لا يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية لإدخال خطابات الاعتماد على تدفقات التجارة الثنائية. – يكون تأثير خطابات الاعتماد قويًا حيث من المتوقع أن يكون لها تأثير، وهو مدفوع أساسًا بأحكام التشغيل المؤسسي في خطابات الاعتماد. على عكس ما يُقترح في بعض الأحيان، يجب ألا تخشى البلدان منخفضة الدخل ذات معايير العمل الأضعف من إدخال خطابات الاعتماد كأداة حمائية في اتفاقيات التجارة التفضيلية لأنها تساعد بدلاً من إعاقة وصولها إلى الأسواق في البلدان ذات الدخل المرتفع.	2014-1995
13	*Şerif DİLEK1 - İrem AYAR DİLEK* -2022-	*THE AMERICAN HEGEMONY BETWEEN THE RISE OF AND NEOPROTECTIONISM LIBERAL ECONOMIC ORDER* –دراسة وصفية تحليلية–	– الحرب التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين، التي أشعلها ترامب، ليست نزاعًا تجاريًا بسيطًا مع استمرار المنافسة التكنولوجية والنضال من أجل الهيمنة الاقتصادية بين البلدين، من الصعب التوصل إلى اتفاق شامل يمكن أن يحل المشاكل على المدى الطويل على الرغم من شن حرب متداخلة مع الصين تحمل تكاليف للاقتصاد الأمريكي، لكن تكافح الولايات المتحدة لتحويل ميزان القوى الاقتصادي لصالحها. – تعزيز موقف الولايات المتحدة، وهو يدعم هذا الموقف من خلال المؤسسات والخطابات المعاد تنظيمها داخل النظام الليبرالي يعتبر أن إعادة تنظيم قواعد المؤسسات وخلق لغة جديدة ضد المنافسين المحتملين هي الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة للحفاظ على المكانة العالمية للولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية والصين

14	*Erdal Yalcin, Gabriel Felbermayr, Luisa Kinzius* -2017-	*Non- Hidden Protectionism: Tariff Barriers and Implications for International Trade* –دراسة قياسية تحليلية–	– هناك مساهمة مهمة للدراسة تتمثل في التقييم التجريبي لكيفية تأثير الحواجز غير الجمركية على التلاعب الدولي على عكس مخاوف أصحاب المصلحة المختلفين من رسوم الاستيراد. –اتضح أن تطبيق الحواجز غير الجمركية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى الدخل للاقتصاد يبدو أن البلدان ذات الدخل المرتفع تستخدم الحواجز غير الجمركية أكثر من منخفضة أو الدول متوسطة الدخل على الرغم من الاختلاف في عدد الحواجز غير الجمركية المنفذة.	2015-2010 152مصدرا 152مستوردا
15	*Samuel Delpeuch, Etienne Fize and Philippe Martin* -2021-	*Trade Imbalances and the Rise of Protectionism* –دراسة قياسية تحليلية–	– إن هذه الورقة هي أول تحليل تجريبي لدور الاختلالات التجارية في صعود الحمائية. –لا تحتوي هذه الورقة على أي دلالات معيارية مباشرة، لكنها تشير إلى أنه إذا أدت العولمة، في بعدها التجاري والمالي، إلى المزيد من الاختلالات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، فقد تولد أيضًا قوى حمائية قد تكبح العولمة بشكل داخلي. –غالبًا ما يُنظر إلى الاختلالات التجارية أيضًا على أنها مصدر قلق بسبب عواقبها الاقتصادية الكلية، ولا سيما من حيث تراكم الديون الخارجية أو العجز في الطلب.	2009 فما فوق 234 دولة ومجموعة العشرين
16	*Rianne Mahon and Lynn Krieger Mytelka* -2015-	*Industry, the state, and the new protectionism: textiles in Canada and France* –دراسة وصفية تحليلية–	– إن الحمائية الجديدة ليست جديدة بالطبع ولكن في أحدث أشكالها، تتميز عن الحواجز الجمركية التقليدية في تركيزها على القيود التجارية الكمية، فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد فإن مثل هذه القيود تم وضعها في الأدبيات الاقتصادية باعتبارها أكثر سلبية من التعريفات الشاملة. – إن الحفاظ على الاقتصاد السياسي الكينزي ينطوي على أكثر من إيجاد الحل الصحيح تقنيًا للمشاكل الاقتصادية يتعين على الدول أيضًا إيجاد حلول قادرة على الحفاظ على التحالفات السياسية المطلوبة أو خلقها إن الانتصارات الواضحة لأحزاب المحافظين الجدد والاشتراكية الجديدة في الولايات المتحدة وفرنسا تعمل على تأكيد هذه النقطة نود فقط أن نقترح أن الثورة الكينزية ربما زودت الدول الرأسمالية المتقدمة بالقدرة التقنية على التكيف.	1960-1950 فرنسا وكندا
17	*John Gilbert Onur A. Koska Reza Oladi* -2022-	*Labor-eliminating technology, inequality, and trade wage protectionism* –دراسة وصفية تحليلية–	– نعتقد أن هذه الورقة تساهم بشكل كبير في النقاش حول الآثار المترتبة على سوق العمل للتخلص من العمالة الناجم عن التكنولوجيا وتزود الأدبيات الحالية بمزيد من الأفكار المهمة حول هذا الموضوع المثير للجدل وبشأن انعكاساته على سياسة التجارة. – لا يمكن التقليل من الآثار المترتبة على السياسة التجارية، خاصة بالنظر إلى إحياء المشاعر الحمائية التي	/

			أثارتها الأتمتة. – إن السياسة التجارية الحمائية التي تهدف إلى حماية العمال قد تضر بهم بسهولة في الواقع وهذا يعني أنه إذا كان الاقتصاد يشهد تغيراً تقنياً يقضي على العمالة ونتيجة لذلك تنخفض الأجور ويتزايد التفاوت في الأجور، فإن حماية المصنعين المحليين من خلال زيادة التعريفات ستكون بالضبط الوصفة الخاطئة في ظل الظروف الموضحة في هذه الورقة.	
18	*Wei Tian Miaojie Yu Chunru Zheng* -2022-	*China-US Trade Protectionism: China's Retaliatory The Role of Tariffs* –دراسة تحليلية–	–تظهر النتائج أيضًا أن الرسوم الانتقامية تسببت في انخفاض الصادرات إلى الولايات المتحدة، وكذلك الصادرات إلى دول أخرى تم الكشف عن ارتباط قوي بين الاستيراد والتصدير داخل الشركات، على كل من الهوامش المكثفة والشاملة التعريفات الانتقامية لها تأثيرات أكبر على الشركات ذات الخبرة التجارية الأقل، والتعامل الأعمق مع المصادر الأجنبية، وتمايز المنتجات الأقل، والصناعات التحويلية. – من خلال احتساب تأثيرات تعريفات الاستيراد على الإنتاج المحلي وكذلك سلوك التصدير، وجدنا تكلفة أعلى للحمائية بسبب الارتباط القوي بين الاستيراد والتصدير داخل الشركات.	2018 الصين
19	*Alessandro Barattieri and Matteo Cacciatore* -2021-	*American Protectionism and Construction Materials Costs* –دراسة تحليلية–	– بعد زيادة موحدة بنسبة 1 في المائة في حصة الواردات الخاضعة للتعويضات التجارية الجديدة في قطاعات المنبع تتوافق الصدمة مع فرض تعريفة 1.35 في المائة على جميع الواردات في أهم ثمانية مستخدمين لعلاج التجارة. –توجد تفسيرات بديلة محتملة لارتفاع الأسعار الناجم عن الحمائية الأولية. على سبيل المثال، عندما يخضع أحد المدخلات الوسيطة لإجراء علاجي تجاري، فقد يجد المنتجون في قطاع البناء والتشييد صعوبة في استبداله، وينتهي بهم الأمر بدفع سعر أعلى، وبدلاً من ذلك، قد يتحول المنتجون إلى موردين أقل كفاءة وبالتالي يواجهون أسعارًا أعلى نسبيًا في كلتا الحالتين، تزداد تكاليف الإنتاج في قطاع البناء.	2021 الولايات المتحدة الأمريكية
20	*Banwo Adetoro Olaniyi, Ph. D* -2021-	*From Protectionism to Globalization: The One Belt, One Road Dynamics in Africa* –دراسة وصفية تحليلية–	– يجب أن يكون للدول الأفريقية جبهة موحدة وقوية وجريئة عند التعامل مع الصين. – يجب على الاتحاد الأفريقي أن يحرض ويفرض ممارسات تجارية عادلة وأخلاقية بين الدول. – ويجب على الحكومة حماية الصناعات المتنامية والمصنعين.	2021 الصين

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

ثانيا: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

حاولت هذه الدراسة أن تدرس ومن ثمة تقيس أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية، وذلك من خلال أشكالها الثلاثة (حرب العملات، التكتلات الاقتصادية، المعايير البيئية ومعايير الصحة والصحة النباتية) معتمدة على ثلاث نماذج وذلك بتقسيم المتغير التابع إلى:

النموذج الأول؛ أثر الحمائية الجديدة على الناتج المحلي الإجمالي.

النموذج الثاني؛ أثر الحمائية الجديدة على صادرت السلع والخدمات.

النموذج الثالث؛ أثر الحمائية الجديدة على واردات السلع والخدمات.

ولقد استخدمت هذه الدراسة عدة مؤشرات لقياس الحمائية الجديدة بأشكالها الثلاثة وهي: مؤشر سعر الصرف؛ مؤشر التضخم؛ مؤشر التعريفة الجمركية الوسطية المرجحة؛ التعريفة الجمركية الوسطية المرجحة للدولة الأولى بالرعاية؛ مؤشر إيرادات الضرائب البيئية؛ مؤشر صرامة السياسات البيئية؛ وقد أضفنا متغير وهمي. وذلك لمجموعة من الدول الصناعية (عشرين دولة) خلال فترة زمنية 1990-2021.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في المقاربات القياسية المستخدمة فقد حاولنا تطبيق مقاربات حديثة والمتمثلة في panel-corrected standard error (PCSE) بديل المربعات الصغرى المعممة الممكنة، كذلك اختلفت عن سابقاتها كونها الدراسة القياسية الوحيدة التي ألمت بأشكال الحمائية في نموذج واحد.

ويمكن التفصيل في النقاط سالفة الذكر من خلال العناصر التالية:

1. مجال الدراسة:

لقد اختلفت هذه الدراسة كونها عمدت لقياس أثر الحمائية بجملة بمعايير ومؤشرات مختلفة معا بينما كل الدراسات السابقة تطرقت لدراسة الموضوع بمعيار واحد فمثلا هناك من رأى الحمائية في حرب العملات مثل دراسة عبد الرحمان روابح عمار جعفري خلاف علام -2019- الموسومة بـ: الحمائية النقدية كأسلوب حمائي جديد وأثرها على قطاع الصادرات في الصين، كذلك من رآها في استخدام معايير حماية الصحة والسلامة والانظمة التقنية دراسة محزم حسينة -2015- تقدير تأثير الأساليب الحمائية المقنعة في ظل اتفاقية الشراكة

الاوروميتوسطية، وقد عالجها كل من *Céline Carrère & Marcelo Olarreaga & Damian Raess* -2021- بكونها معايير العمل في دراستهم العنونة بـ:*Hidden protectionism Labor clauses in trade agreements*.

2. ربط متغيرات الدراسة:

تم ربط المتغيرات في هذه الدراسة، بين مؤشرات الحمائية الجديدة وحرية التجارة فتمثلت المؤشرات المستقلة في (سعر الصرف، التضخم، التعريفة الوسطية المرجحة، التعريفة المرجحة للدولة الأولى بالرعاية، إيرادات الضرائب البيئية، صرامة السياسات البيئية)، وأما عن المؤشرات التابعة فتمثلت في (الناتج المحلي الإجمالي، صادرات السلع والخدمات، واردات السلع والخدمات) وسنخوض فيها بشيء من التفصيل في البحث الأول من الفصل الثالث. أما عن الدراسات السابقة فقد اختلفت عن بعضها وعن الدراسة الحالية من حيث المؤشرات المستخدمة فنجد دراسة جعفري عمار، سنة 2018 أستخدمت المتغير المستقل (سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي) والمتغير التابع (التجارة الخارجية للصين)، ودراسة محزم حسينة، سنة 2016 المتغير التابع هو صادرات المنتوجات البحرية والمتغير المستقل كل من *A.B* NTM و LN tariff معاملات الأساليب الحمائية وGDP وفي دراسة أخرى لها المتغير التابع التدفقات التجارية والمتغير المستقل معايير الصحة والسلامة والمعايير التقنية أما دراسة Guanghui Tian, Jianming MiaoChanghong Miao Yehua Dennis Wei and Dongyang Yang فاعتمدت مؤشر التنظيم البيئي ER ومؤشر الحماية المحلية LP كما اعتمدت دراسة Alessandro Barattieri and Matteo Cacc iatore على كمؤشر أسعار مواد البناء كمتغير تابع ومؤشر مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية كمتغير مستقل. أما الدراسات الأخرى منها الوصفية التحليلية ومنها التي اعتمدت على المقارنة.

3. عينة الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على عشرين دولة صناعية بالاعتماد على موقع وكالة الاستخبارات المركزية، قد اختلفت عن الدراسات السابقة في كونها لم تتعدى في مجملها البلدين، ماعدا ثلاث دراسات وهي: *Samuel Delpeuch, Etienne Fize and Philippe Martin* -2021- حيث اشتملت دراستهم على 234 دولة ودراسة *Erdal Yalcin, Gabriel Felbermayr, Luisa Kinzius* -2017- فكانت 152 دولة، ودراسة *Rita Cappariello, Sebastián Franco-Bedoya, Vanessa Gunnella Gianmarco Ottaviano* -2022- في دراسة معنونة بـ: *RISING QUANTIFYING THE GENERAL EQUILIBRIUM EFFECTS PROTECTIONISM AND GLOBAL VALUE CHAINS:* حيث كانت العينة دول الاتحاد الأوروبي.

4. الإطار الزماني للدراسة:

لقد تم اختيار الفترة الزمنية للدراسة وفق ما توفرت عليه قواعد البيانات من مشاهدات لمتغيرات الدراسة، حيث كانت الفترة من 1990 إلى 2021 وهي الأطول، بينما تباينت الفترات في الدراسات السابقة، فمنها من كانت سنة واحدة مثل: *Wei Tian Miaojie Yu Chunru Zheng* -2022- أيضا دراسة *Alessandro Barattieri and Matteo Cacc iatore* -2021- ودراسة *Banwo Adetoro Olaniyi, Ph. D* -2021- كذلك هنالك من اختار ثلاث سنوات *Joseph Buongiorno and Craig Johnston* -2018- أما الدراسات الباقية فأطولها فترة زمنية كانت دراسة *Alessandro Barattieri* Matteo *Cacciatore Fabio Ghironi* -2018- فقد كانت الفترة 1995-2015.

5. المنهج المستخدم:

لقد انتهجت هذه الدراسة منهج وصفي تحليلي ومنهج دراسة الحالة كون الدراسة قياسية ولقد توافقت هذه الدراسة مع مجموعة من الدراسات واختلفت مع الباقي، أما الدراسات التي توافق معها فهي دراسة؛ جعفري عمار -2018- ودراسة عبد الرحمان روابح عمار جعفري خلاف علام -2019- ومحزم حسينة -2016- كذلك محزم حسينة -2015- ودراسة *Guanghui Tian, Jianming Miao, Changhong Miao Yehua* ودراسة *Dennis Wei and Dongyang Yang* -2022- ودراسة Matteo *Cacciatore Fabio Ghironi* -2018- ودراسة *Alessandro Barattieri Rita Cappariello, Sebastián Franco-Bedoya,* -2022- ودراسة *Vanessa Gunnella Gianmarco Ottaviano Joseph Buongiorno and Craig Johnston* -2018- ودراسة *Céline Carrère & Marcelo Olarreaga & Damian Raess* -2021- ودراسة *Erdal Yalcin, Gabriel Felbermayr, Luisa Kinzius* -2017- ودراسة *Samuel Delpeuch, Etienne Fize and Philippe Martin* -2021- ودراسة *Wei Tian Miaojie Yu Chunru Zheng* -2022- ودراسة *Alessandro Barattieri and Matteo Cacc iatore* -2021- أما عن الدراسات الباقية فهي عبارة عن دراسات وصفية تحليلية.

6. الطريقة المستخدمة:

تناولت الدراسات السابقة المواضيع بطرق مختلفة فمثلا استخدم جعفري عمار، سنة 2018 نموذج الانحدار البسيط وهذا بالاعتماد على برنامج (Econometrics Eviews[09]) وطريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج بينما استخدمت محزم حسينة، سنة 2016 نموذج الجاذبية مثل دراسة Céline Carrère & Marcelo Olarreaga & Damian Raess 2021، كما أستخدم Guanghui Tian, Jianming Miao,

Changhong Miao Yehua Dennis Wei and Dongyang Yang سنة 2022 تحليل الارتباط المكاني ونماذج المعادلات المتزامنة للوحة المكانية، بينما Alessandro Barattieri Matteo Cacciatore Fabio Ghironi سنة 2018 اعتمد تقديرات VAR ،أما Vanessa Rita Cappariello, Sebastián Franco-Bedoya, Gunnella Gianmarco Ottaviano سنة 2020، وعن Rita Cappariello, Sebastián Franco-Bedoya, Vanessa Gunnella Gianmarco Ottaviano سنة 2020، فقد طبقت نموذج التوازن العام الكمي المعزز لتقييم آثار rexit، كما تم إجراء التحليل باستخدام نموذج عالمي للمنتجات الحرجية من طرف Joseph Buongiorno and Craig Johnston سنة 2018، بينما استخدمت تقدير الانحدارات التنبئية دراسة دراسة: Alessandro Barattieri and Matteo Cacc iatore سنة 2021. كما أن هناك أستخدم التحليل الوصفي مثل؛ دراسة *Bela Balassa* –1978– كذا بن عبد العزيز سفيان بن أحمد كلثوم مخلوفي عبد السلام –2019– وكذلك دراسة Şerif DİLEK1 – أيضا دراسة –2022– Md. Toriqul Islam Robayet Ferdous Syed RidoanKarim -2022- İrem AYAR DİLEK

بينما سنعتمد في الدراسة الحالية على الأسلوب القياسي مرفقا بالتحليل اللازم لمخرجات البرامج الاحصائية المستخدمة stata 16، stata 17.

خلاصة الفصل:

من خلال مراجعة الأدبيات التطبيقية، فقد وجدنا بأن هناك بعض التقاطعات بينها وبين الدراسة الحالية، ولكننا وجدنا عديد الاختلافات، كون أن الدراسة الحالية اختلفت وتميزت من خلال عديد العناصر لعل أهمها مجال الدراسة الذي يتعلق بأثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية، وكذا الإطار الزماني الذي يعتبر الأطول من خلال دراسة الفترة من 1990 إلى 2021.

وقد تميزت الدراسة الحالية أيضا من خلال مجموعة الدول عينة الدراسة (20 دولة) في حين وجدنا بأن أغلب الدراسات السابقة وصفية تحليلية أما بالنسبة للدراسات القياسية فتكفي أغلبها بالمقارنة بين دولتين على الأكثر.

ومن الاختلافات الرئيسية بين هذه الدراسة والتراث العلمي هو اختلاف المتغيرات وكذا المؤشرات المتعلقة بالإشكالية الرئيسية بالإضافة إلى الطريقة والأدوات المستخدمة. وهو الأمر الذي سنتطرق إليه ونبينه بشكل مفصل في الفصل الموالي من خلال دراسة الحالة مع التركيز على التحليل الاحصائي والتعليق الاقتصادي على النتائج.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية حول

قياس أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية

تمهيد

يأتي هذا الفصل محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في قياس أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية، وهذا باعتماد مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالتحرير التجاري والمتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي وصادرات السلع والخدمات وكذا واردات السلع والخدمات، ومجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الحمائية الجديدة وتتمثل في سعر الصرف الرسمي، التضخم والتعريفة الوسطية المرجحة والتعريفة المرجحة للدولة الأولى بالرعاية وكذا إيرادات الضرائب البيئية وصرامة السياسات البيئية ومعايير الصحة والصحة النباتية.

ووفقا للمنهجية المتبناة سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ سنتطرق في الأول منه إلى الأداء الاقتصادي لدول العينة وكذا متغيرات الدراسة، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى الطرق والاختبارات القياسية والنتائج.

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي لدول العينة ومتغيرات الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى دول العينة من خلال التطرق إلى عرض أدائها الاقتصادي وسنتطرق أيضا إلى متغيرات الدراسة.

أولا: قراءة وصفية لاقتصاديات عينة الدراسة

1. وصف مجتمع وعينة الدراسة:

لقد اخترنا في هذه الدراسة عشرين دولة صناعية لنرى فيها أثر الحمائية الجديدة على حرية تجارتها من خلال ثلاث مؤشرات؛ الناتج المحلي الإجمالي، صادرات السلع والخدمات وواردات السلع والخدمات للفترة 1990-2021.

2. الأداء الاقتصادي لدول عينة الدراسة والمعطيات المجمعة:

تم اختيار مجموعة من الاقتصاديات الصناعية متنوعة المستوى والمتمثلة في عشرين دولة: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، إسبانيا، السويد، كندا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، كوريا الجنوبية، الهند، الصين، اليابان، ماليزيا، البرازيل، النمسا، جنوب إفريقيا، المكسيك، الدنمارك وأستراليا. من أجل قياس مدى تأثير الحمائية الجديدة والتي اصطلح عليها بالتدابير غير الجمركية على حرية التجارة العالمية (التحرير التجاري).

1.2 أستراليا:

أستراليا سوق مفتوح مع الحد الأدنى من القيود على واردات السلع والخدمات. أدت عملية الانفتاح إلى زيادة الإنتاجية، وحفز النمو، وجعل الاقتصاد أكثر مرونة وديناميكية.

تُعد أستراليا مصدرا مهمًا للموارد الطبيعية والطاقة والغذاء. تجذب الموارد الطبيعية الوفيرة والمتنوعة في أستراليا مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي وتشمل احتياطيات واسعة من الفحم والحديد والنحاس والذهب والغاز الطبيعي واليورانيوم ومصادر الطاقة المتجددة. كما تميزت بالصناعات التالية؛ التعدين والمعدات الصناعية والنقل وتجهيز؛ الأغذية والمواد الكيميائية والصلب.

2.2 البرازيل:

هي ثامن أكبر اقتصاد في العالم، لكنها تتعافى من ركود سنة 2015 يصنف على أنه الأسوأ في تاريخ البلاد. في عام 2017 نما الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل بنسبة 1٪، وانخفض التضخم إلى أدنى مستوياته التاريخية عند 2.9٪، وخفض البنك المركزي أسعار الفائدة القياسية من 13.75٪ في عام 2016 إلى 7٪.

وافق الكونجرس على تشريع في ديسمبر 2016 للحد من الإنفاق العام. دفع نمو الإنفاق الحكومي الدين العام إلى 73.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2017، ارتفاعًا من أكثر من 50٪ في عام 2012.

وعززت الحكومة أيضًا مشاريع البنية التحتية، مثل مزادات النفط والغاز الطبيعي، جزئيًا لزيادة الإيرادات. تهدف الإصلاحات الاقتصادية الأخرى، المقترحة في عام 2016، إلى تقليل الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي، وتحسين ظروف العمل. عززت السياسات الرامية إلى تعزيز القوى العاملة والقطاع الصناعي في البرازيل، مثل متطلبات المحتوى المحلي، العمالة، ولكن على حساب الاستثمار. كما تميزت البرازيل بالصناعات التالية؛ المنسوجات والأحذية والمواد الكيميائية والأسمنت والخشب وخام الحديد والقصدير والصلب والطائرات والسيارات وقطع الغيار والآلات والمعدات الأخرى.

3.2 كندا:

تشبه كندا الولايات المتحدة في نظامها الاقتصادي الموجه نحو السوق ونمط الإنتاج ومستويات المعيشة المرتفعة. منذ الحرب العالمية الثانية، أدى النمو المذهل لقطاعات التصنيع والتعدين والخدمات إلى تحويل الأمة من اقتصاد ريفي إلى حد كبير إلى اقتصاد صناعي وحضري في المقام الأول. تمتلك كندا قطاعًا كبيرًا من النفط والغاز الطبيعي حيث يتم الحصول على غالبية إنتاج النفط الخام من الرمال النفطية في المقاطعات الغربية، وخاصة ألبرتا. تحتل كندا الآن المرتبة الثالثة في العالم من حيث الاحتياطيات النفطية المؤكدة بعد فنزويلا والمملكة العربية السعودية وسابع أكبر منتج للنفط في العالم.

تتمتع كندا والولايات المتحدة بأكثر العلاقات التجارية والاستثمارية الثنائية شمولاً في العالم، حيث بلغ إجمالي تجارة السلع والخدمات أكثر من 680 مليار دولار في عام 2017، ومخزون استثماري ثنائي الاتجاه يزيد عن 800 مليار دولار يتجه أكثر من ثلاثة أرباع صادرات كندا من البضائع إلى الولايات المتحدة كل عام. كندا هي أكبر مورد أجنبي للطاقة إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية، وأعلى مصدر لواردات الولايات المتحدة من اليورانيوم. كما تميزت كندا بالصناعات التالية؛ معدات النقل، الكيماويات، المعادن المعالجة وغير المصنعة، المنتجات الغذائية، المنتجات الخشبية والورقية، منتجات الأسماك، البترول، الغاز الطبيعي

4.2 الصين:

منذ أواخر السبعينيات، انتقلت الصين من نظام مغلق ومخطط مركزيًا إلى نظام أكثر توجهاً نحو السوق ويلعب دورًا عالميًا رئيسيًا. نفذت الصين إصلاحات بطريقة تدريجية، مما أدى إلى مكاسب في الكفاءة ساهمت في زيادة أكثر من عشرة أضعاف في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1978. وبدأت الإصلاحات بالتخلص التدريجي

من الزراعة الجماعية، وتوسعت لتشمل التحرير التدريجي للأسعار، وزيادة اللامركزية المالية. استقلالية مؤسسات الدولة، ونمو القطاع الخاص، وتطوير أسواق الأوراق المالية ونظام مصرفي حديث، والانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبيين. تواصل الصين اتباع سياسة صناعية، ودعم الدولة للقطاعات الرئيسية، ونظام استثماري مقيد. من عام 2013 إلى عام 2017، كانت الصين من بين أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر من 9 ٪ سنويًا حتى عام 2021، مما أدى إلى انتشال ما يقدر بنحو 800 مليون شخص من الفقر، وتحسين مستويات المعيشة بشكل كبير. بحلول عام 2011، كان اقتصاد جمهورية الصين الشعبية ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بعد أن كان عام 2017 أكبر اقتصاد في العالم، فقد تجاوزت الولايات المتحدة في عام 2014 لأول مرة في التاريخ الحديث. أصبحت الصين أكبر مصدر في العالم في عام 2010، وأكبر دولة تجارية في عام 2013. ومع ذلك، فإن دخل الفرد في الصين أقل من المتوسط العالمي.

تسعى بكين إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من مصادر أخرى غير الفحم والنفط، مع التركيز على الغاز الطبيعي، والطاقة النووية، وتطوير الطاقة النظيفة. في عام 2016، صدقت الصين على اتفاقية باريس، وهي اتفاقية متعددة الأطراف لمكافحة تغير المناخ.

كما تميزت الصين بالصناعات التالية؛ حيث اصبحت الرائدة عالميا في القيمة الإجمالية للناتج الصناعي؛ التعدين ومعالجة الخامات والحديد والصلب والألمنيوم والمعادن الأخرى والفحم؛ بناء آلة؛ التسلح؛ المنسوجات والملابس؛ البترول؛ يبني؛ مواد كيميائية؛ سماد؛ المنتجات الاستهلاكية (بما في ذلك الأحذية والألعاب والإلكترونيات)؛ معالجة الغذاء؛ معدات النقل، بما في ذلك السيارات وعربات السكك الحديدية والقاطرات والسفن والطائرات؛ معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومركبات الإطلاق الفضائية التجارية والأقمار الصناعية[1]، حيث حصدت الصادرات الصينية 15،2% من الصادرات العالمية[2].

5.2 الولايات المتحدة الأمريكية:

تمتلك الولايات المتحدة أقوى اقتصاد من الناحية التكنولوجية في العالم، حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 59500 دولار. الشركات الأمريكية في طليعة التقدم التكنولوجي أو بالقرب منها، لا سيما في أجهزة الكمبيوتر والأدوية والمعدات الطبية والفضائية والعسكرية. ومع ذلك، فقد ضاقت ميزتها منذ نهاية الحرب

[1] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/china/، تاريخ الاطلاع: 2021/09/27.

[2] مركز التجارة الدولي، إحصاءات التجارة لتطوير الأعمال الدولية، https://intracen.org/، تاريخ الاطلاع: 2022/02/22.

العالمية الثانية. استنادًا إلى مقارنة الناتج المحلي الإجمالي المقاس بمعدلات تحويل تعادل القوة الشرائية، فإن الاقتصاد الأمريكي في عام 2014، بعد أن ظل كأكبر اقتصاد في العالم لأكثر من قرن من الزمان، انزلق إلى المركز الثاني بعد الصين، التي تضاعفت أكثر من ثلاثة أضعاف معدل النمو في الولايات المتحدة، تمتاز بمنتوج صناعي متنوع للغاية، حيث تتصدر العالم بابتكارات عالية التقنية، وهي تعد صاحبة ثاني أكبر ناتج صناعي في العالم؛ في مجال البترول والصلب والسيارات والفضاء والاتصالات والكيماويات والإلكترونيات وتجهيز الأغذية والسلع الاستهلاكية والأخشاب والتعدين[1]، وفي 2022 عرفت انخفاض في الصناعات المنتجة للسلع بنسبة 10.4 في المائة، وزادت الصناعات المنتجة للخدمات بنسبة 2.0 في المائة مما ساهم في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثاني[2]، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي قدره 2.9 في المائة في الربع الثالث من عام 2022، على عكس انخفاض بنسبة 0.6 في المائة في الربع الثاني. عكست الزيادة في الربع الثالث في المقام الأول الزيادات في الصادرات والإنفاق الاستهلاكي التي قابلها جزئيا انخفاض في الاستثمار في الإسكان[3].

6.2 النمسا:

النمسا هي اقتصاد سوق متطور مع قوة عاملة ماهرة ومستوى معيشة مرتفع؛ وهي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا باقتصاديات الاتحاد الأوروبي الأخرى، لا سيما اقتصادات ألمانيا، ولكن أيضًا الولايات المتحدة، ثالث أكبر شريك تجاري لها يتميز اقتصادها بقطاع خدمات كبير وقطاع صناعي سليم وقطاع زراعي صغير ولكنه متطور للغاية.

عرف الاقتصادي النمساوي سنة 2017 زيادة قدرها 2.9٪ في الناتج المحلي الإجمالي. حيث ارتفعت الصادرات النمساوية التي تمثل حوالي 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.2٪ في عام 2017. وانخفض معدل البطالة في النمسا بنسبة 5.5٪ إلى 0.3٪، وهو معدل منخفض وفقًا للمعايير الأوروبية، ولكنه لا يزال في ثاني أعلى معدل له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مدفوعًا بعدد متزايد من اللاجئين والمهاجرين من الاتحاد الأوروبي الذين يدخلون سوق العمل، وتميزت النمسا بصناعاتها في مجال؛ البناء والآلات والمركبات وقطع الغيار

[1] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/united-states/#economy، تاريخ الاطلاع 2021/05/17.

[2] الموقع إلكتروني رسمي لحكومة الولايات المتحدة، https://www.bea.gov/data/gdp/gdp-industry، تاريخ الاطلاع: 2022/01/30.

[3] موقع إلكتروني رسمي لحكومة الولايات المتحدة، https://www.bea.gov/news/glance، تاريخ الاطلاع: 2022/07/22.

والأغذية والمعادن والمواد الكيميائية والأخشاب والورق والإلكترونيات. كما لها سلة صادرات متنوعة؛ السيارات؛ الإمدادات الطبية المعبأة، قطع غيار السيارات، اللقاحات / الثقافات الطبية، المياه المنكهة[1].

7.2 بلجيكا:

ساعد الموقع الجغرافي المركزي لبلجيكا وشبكة النقل المتطورة للغاية في تطوير اقتصاد متنوع جيدًا، مع مزيج واسع من النقل والخدمات والتصنيع والتكنولوجيا العالية. تعتمد بلجيكا بالكامل على المصادر الأجنبية للوقود الأحفوري، ومن المفترض أن يؤدي الإغلاق المخطط لمحطاتها النووية السبعة بحلول عام 2025 إلى زيادة اعتمادها على الطاقة الأجنبية. بلغت حوالي ثلاثة أرباع من تجارة بلجيكا مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى؛ إذ نما الناتج المحلي الإجمالي لبلجيكا بنسبة 1.7٪ في عام 2017 وبلغ عجز الميزانية 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بلغت نسبة البطالة 7.3٪، في عام 2017، وافقت بلجيكا على خطة إصلاح ضريبي لتخفيض معدلات الشركات من 33٪ إلى 29٪ بحلول عام 2018 وخفضها إلى 25٪ بحلول عام 2020. وتضمنت الخطة الضريبية أيضًا مزايا للابتكار والشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تهدف إلى تحفيز التنافسية والاستثمار الخاص، وقد تميز الاقتصاد البلجيكي بالصناعة في؛ المنتجات الهندسية والمعدنية؛ وتجميع السيارات؛ ومعدات النقل؛ والأدوات العلمية؛ والأغذية والمشروبات المصنعة؛ والمواد الكيميائية؛ والأدوية؛ والمعادن الأساسية؛ والمنسوجات؛ والزجاج؛ والبترول.

تنوعت صادرات بلجيكا فقد شملت؛ السيارات وقطع غيار المركبات؛ البترول المكرر؛ الأدوية المعبأة؛ اللقاحات الطبية؛ الماس؛ الغاز الطبيعي[2].

8.2 الدنمارك:

يتميز هذا الاقتصاد بصناعة متقدمة مع شركات رائدة عالميًا في مجال الأدوية والشحن البحري والطاقة المتجددة وقطاع زراعي عالي التقنية. يتمتع الدنماركيون بمستوى معيشي مرتفع، ويتميز الاقتصاد الدنماركي بإجراءات رعاية حكومية واسعة النطاق وتوزيع عادل للدخل.

[1] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/austria/#economy، تاريخ الاطلاع: 2021/07/12.

[2] كتاب حقائق العالم، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/belgium/#economy، تاريخ الاطلاع: 2021/07/20.

تدعم الحكومة بشدة تحرير التجارة. تصنع الدنمارك توربينات الرياح؛ الأدوية؛ المعدات الطبية؛ بناء السفن وتجديدها؛ الحديد؛ الفولاذ؛ المعادن غير الحديدية؛ الكيماويات؛ تجهيز الأغذية؛ الآلات ومعدات النقل؛ المنسوجات والملابس؛ الإلكترونيات؛ البناء؛ الأثاث والمنتجات الخشبية الأخرى، كما تُعد الدنمارك مُصدِّرًا للمواد الغذائية والنفط والغاز وتتمتع بفائض ميزان مدفوعات مريح، ولكنها تعتمد على واردات المواد الخام لقطاع التصنيع.

شهدت الدنمارك توسعا اقتصاديا متواضعا. حيث نما الاقتصاد بنسبة 2.0٪ في عام 2016 و2.1٪ في عام 2017. وبلغ معدل البطالة 5.5٪ في عام 2017، بناءً على مسح العمالة الوطني[1].

9.2 فرنسا:

الاقتصاد الفرنسي متنوع في جميع القطاعات. قامت الحكومة بخصخصة العديد من الشركات الكبيرة جزئيًا أو كليًا، بما في ذلك الخطوط الجوية الفرنسية، وفرانس تيليكوم، ورينو، وتاليس. ومع ذلك، تحتفظ الحكومة بحضور قوي في بعض القطاعات، لا سيما الطاقة والنقل العام والصناعات الدفاعية. نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لفرنسا بنسبة 1.9٪ في عام 2017، ارتفاعًا من 1.2٪ من العام الذي قبله. ارتفع معدل البطالة (بما في ذلك الأقاليم الخارجية) من 7.8٪ في عام 2008 إلى 10.2٪ في عام 2015، قبل أن ينخفض إلى 9.0٪ في عام 2017. وانخفضت بطالة الشباب في فرنسا الحضرية من 24.6٪ في الربع الرابع من عام 2014 إلى 20.6٪ في الربع الرابع عام 2017.

تصنع فرنسا الآلات والكيماويات والسيارات والمعادن والطائرات والإلكترونيات؛ المنسوجات وتصنيع الأغذية؛ السياحة، بينما تصدر؛ الطائرات والأدوية المعبأة والسيارات وقطع غيار المركبات والتوربينات الغازية والنبيذ (2019)[2].

10.2 ألمانيا:

يعد الاقتصاد الألماني خامس أكبر اقتصاد في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية والأكبر في أوروبا حيث أنه يعتبر من بين أكبر منتجي العالم وأكثرهم تقدمًا من الناحية التكنولوجية للحديد والصلب والفحم والأسمنت والمواد الكيميائية والآلات والمركبات وأدوات الآلات والإلكترونيات والسيارات والأغذية والمشروبات وبناء السفن والمنسوجات، فقد احتل الريادة في تصدير الآلات والمركبات والمواد الكيميائية والمعدات المنزلية.

[1] كتاب حقائق العالم، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/denmark/#economy، تاريخ الاطلاع: 2021/02/22.

[2] كتاب حقائق العالم، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/france/#economy، تاريخ الاطلاع: 2020/12/11.

تستفيد ألمانيا من قوة عاملة ذات مهارات عالية، ولكنها، تواجه تحديات ديموغرافية كبيرة لتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل[1].

تخطط ألمانيا لاستبدال الطاقة النووية إلى حد كبير بالطاقة المتجددة، وهو ما يمثل مقابل 29.5٪ من إجمالي استهلاك الكهرباء في عام 2016، ارتفاعًا من 9٪ في عام 2000. قبل إغلاق المفاعلات الثمانية، اعتمدت ألمانيا على الطاقة النووية في 23٪ من قدرتها على توليد الكهرباء و46٪ من إنتاج الكهرباء الأساسي[2].

11.2 الهند:

في الهند يعد النمو في القطاع الصناعي أحد الأرقام الحيوية التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي فيشمل اقتصاد الهند المتنوع مجموعة واسعة من الصناعات الحديثة مثل؛ المنسوجات والكيماويات وتجهيز الأغذية والصلب ومعدات النقل والاسمنت والتعدين والبترول والآلات والبرمجيات والأدوية[3].

فنجد أقل من نصف القوة العاملة في الزراعة، ولقد استفادت الهند من عدد سكانها المتعلمين الناطقين باللغة الإنجليزية لتصبح مصدرًا رئيسيًا لخدمات تكنولوجيا المعلومات، وعمال البرمجيات. ومع ذلك، لا يزال دخل الفرد أقل من المتوسط العالمي. تتطور الهند إلى اقتصاد السوق المفتوح، وتدابير التحرير الاقتصادي، بما في ذلك تحرير الصناعة، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، فهي تصدر البترول المكرر، الماس، الأدوية المعبأة، المجوهرات، السيارات (2019)[4].

12.2 إيطاليا:

يتألف الاقتصاد الإيطالي من شمال صناعي متطور، تهيمن عليه الشركات الخاصة، وجنوب زراعي أقل تطوراً ومدعومًا بدرجة كبيرة، مع إرث من البطالة والتخلف. الاقتصاد الإيطالي مدفوع في جزء كبير منه بتصنيع السلع الاستهلاكية عالية الجودة التي تنتجها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكثير منها مملوكة للعائلات، كذلك الصناعة في؛ السياحة والآلات والحديد والصلب والكيماويات وتجهيز الأغذية والمنسوجات والسيارات

[1] كتاب حقائق العالم، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/germany/#economy، تاريخ الاطلاع:2022/04/30.

[2] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/germany/، تاريخ الاطلاع:2022/04/30.

[3] البوابة الوطنية للهند، https://www.india.gov.in/، تاريخ الاطلاع:2019/02/27.

[4] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/india/#economy، تاريخ الاطلاع:2020/03/10.

والملابس والأحذية والسيراميك. بينما تصدر إلى السوق الدولية الأدوية المعبأة، السيارات وقطع غيار المركبات، البترول المكرر، الصمامات، (2019)

تتمتع إيطاليا أيضًا باقتصاد سري كبير، والذي يمثل وفقًا لبعض التقديرات ما يصل إلى 17 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هذه الأنشطة هي الأكثر شيوعًا في قطاعات الزراعة والبناء والخدمات.

إيطاليا هي ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، لكن الدين العام المرتفع بشكل استثنائي والعوائق الهيكلية للنمو جعلها عرضة للتدقيق من قبل الأسواق المالية. ارتفع الدين العام بشكل مطرد منذ عام 2007، حيث وصل إلى 131٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. وتراجعت مخاوف المستثمرين بشأن إيطاليا والأزمة الأوسع في منطقة اليورو في عام 2013، مما أدى إلى انخفاض تكاليف الاقتراض الإيطالية على الديون الحكومية السيادية من سجلات عصر اليورو. لا تزال الحكومة تواجه ضغوطًا من المستثمرين والشركاء الأوروبيين لمواصلة جهودها لمعالجة المشاكل الاقتصادية الهيكلية طويلة الأمد في إيطاليا، بما في ذلك عدم كفاءة سوق العمل[1].

13.2 اليابان:

على مدار السبعين عامًا الماضية، ساعد التعاون بين الحكومة والصناعة، وأخلاقيات العمل القوية، وإتقان التكنولوجيا العالية، والتخصيص الدفاعي الصغير نسبيًا (أقل بقليل من 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي) اليابان على تطوير اقتصاد متقدم. فاليابان من بين أكبر منتجي السيارات والمعدات الإلكترونية والأدوات الآلية والصلب والمعادن غير الحديدية والسفن والمواد الكيميائية والمنسوجات والأطعمة المصنعة وأكثرها تقدمًا من الناحية التكنولوجية.

تم قياس اليابان في عام 2017 على أساس تعادل القوة الشرائية التي تتكيف مع فروق الأسعار، حيث كانت رابع أكبر اقتصاد في العالم بعد الصين التي احتلت المركز الأول، والتي تجاوزت اليابان في عام 2001، والهند التي احتلت المركز الثالث، والتي تفوقت على اليابان في عام 2012. على مدى ثلاثة عقود ما بعد الحرب، كان النمو الاقتصادي الحقيقي العام مثيرًا للإعجاب – حيث بلغ متوسطه 10٪ في الستينيات، و5٪ في السبعينيات، و4٪ في الثمانينيات. تباطأ النمو بشكل ملحوظ في التسعينيات، حيث بلغ متوسطه 1.7 ٪ فقط، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الآثار اللاحقة للاستثمار غير الفعال وانهيار فقاعة أسعار الأصول في أواخر

[1] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/italy/#economy، تاريخ الاطلاع: 2020/05/25.

الثمانينيات، مما أدى إلى عدة سنوات من الركود الاقتصادي حيث سعت الشركات إلى الحد من فائض الديون ورأس المال، والعمل. استمر النمو الاقتصادي المتواضع بعد عام 2000، لكن الاقتصاد دخل في حالة ركود أربع مرات منذ عام 2008.

نظرًا لندرة الموارد الطبيعية الحيوية، تعتمد اليابان منذ فترة طويلة على استيراد الطاقة والمواد الخام. بعد الإغلاق الكامل للمفاعلات النووية اليابانية في أعقاب كارثة الزلزال والتسونامي في عام 2011، بينما يصدر؛ البترول الخام والغاز الطبيعي والفحم والدوائر المتكاملة ومعدات البث (2019)[1].

14.2 كوريا الجنوبية:

بعد الخروج من حرب 1950-53 مع كوريا الشمالية، برزت كوريا الجنوبية كواحدة من أبرز قصص النجاح الاقتصادي في القرن العشرين، وأصبحت مجتمعًا متطورًا ومترابطًا عالميًا وعالي التقنية في غضون عقود. في الستينيات، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مماثلاً للمستويات في أفقر البلدان في العالم. في عام 2004، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية تريليون دولار.

ضربت الأزمة المالية الآسيوية في 1997-1998 شركات كوريا الجنوبية بشدة بسبب اعتمادها المفرط على الاقتراض قصير الأجل، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي في نهاية المطاف بنسبة 7٪ في عام 1998. عالجت كوريا الجنوبية الإصلاحات الاقتصادية الصعبة في أعقاب الأزمة، بما في ذلك إعادة هيكلة بعض التشايبول، وزيادة مرونة سوق العمل والانفتاح على الاستثمار الأجنبي والواردات. تؤدي هذه الخطوات إلى انتعاش اقتصادي سريع نسبيًا. بدأت كوريا الجنوبية أيضًا في توسيع شبكتها من اتفاقيات التجارة الحرة للمساعدة في تعزيز الصادرات، ونفذت منذ ذلك الحين 16 اتفاقية تجارة حرة تغطي 58 دولة – بما في ذلك الولايات المتحدة والصين – والتي تغطي مجتمعة أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

تميز الاقتصاد الكوري بالصناعة في؛ الإلكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية وإنتاج السيارات والمواد الكيميائية وبناء السفن والصلب، وتصدير؛ الدوائر المتكاملة والسيارات وقطع غيار المركبات والبترول المكرر والسفن والآلات المكتبية (2019)[2].

[1] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/japan/#economy، تاريخ الاطلاع: 2019/07/25.

[2] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/korea-south/#economy، تاريخ الاطلاع: 2020/08/22.

15.2 ماليزيا:

ماليزيا، وهي دولة ذات دخل متوسط أعلى، حولت نفسها منذ السبعينيات من منتج للمواد الخام إلى اقتصاد متعدد القطاعات. تحاول ماليزيا تحقيق وضع الدخل المرتفع بحلول عام 2020 والمضي قدمًا في سلسلة الإنتاج ذات القيمة المضافة من خلال جذب الاستثمارات في التكنولوجيا المتقدمة والصناعات والخدمات القائمة على المعرفة، كما نوعت من صناعاتها فشبه جزيرة ماليزيا —تعمل على معالجة وتصنيع المطاط ونخيل الزيت، البترول والغاز الطبيعي، الصناعات الخفيفة، الأدوية، التكنولوجيا الطبية، الإلكترونيات وأشباه الموصلات، معالجة الأخشاب ؛ صباح – قطع الأشجار وإنتاج البترول والغاز الطبيعي؛ ساراواك – معالجة الزراعة وإنتاج البترول والغاز الطبيعي وقطع الأخشاب، ويستمر الطلب المحلي في ترسيخ النمو الاقتصادي، مدعومًا بشكل أساسي بالاستهلاك الخاص، والذي يمثل 53 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، لا تزال الصادرات – وخاصة الإلكترونيات والنفط والغاز وزيت النخيل – محركًا مهمًا للاقتصاد. في عام 2015، كان إجمالي الصادرات من السلع والخدمات يعادل 73٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تصدر ماليزيا؛ الدوائر المتكاملة والبترول المكرر والغاز الطبيعي وأشباه الموصلات وزيت النخيل (2019)[1].

16.2 المكسيك:

أصبحت المكسيك ثاني أكبر سوق تصدير للولايات المتحدة وثالث أكبر مصدر للواردات. في عام 2017، والمتمثلة في؛ السيارات وقطع غيار المركبات وأجهزة الكمبيوتر وشاحنات التوصيل والبترول الخام والأسلاك المعزولة، كما تتنوع سلة الصناعة للمكسيك فهي تشمل؛ الأطعمة والمشروبات والتبغ والكيماويات والحديد والصلب والبترول والتعدين والمنسوجات والملابس والسيارات والسلع الاستهلاكية المعمرة والسياحة.

تجاوزت التجارة الثنائية في السلع والخدمات 623 مليار دولار. المكسيك لديها اتفاقيات تجارة حرة مع 46 دولة، تضع أكثر من 90 ٪ من تجارتها بموجب اتفاقيات التجارة الحرة[2].

[1] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/malaysia/#economy، تاريخ الاطلاع: 2019/01/18.

[2] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/mexico/#economy، تاريخ الاطلاع: 2019/10/09.

17.2 جنوب افريقيا:

تعد جنوب إفريقيا من الأسواق الناشئة ذات الدخل المتوسط ولديها وفرة من الموارد الطبيعية؛ قطاعات مالية وقانونية واتصالات وطاقة ونقل متطورة؛ وبورصة هي الأكبر في إفريقيا ومن بين أفضل 20 سوقًا في العالم.

ركزت السياسة الاقتصادية لجنوب إفريقيا على السيطرة على التضخم مع تمكين قاعدة اقتصادية أوسع؛ فتنوعت صناعاتها بين، التعدين (أكبر منتج في العالم للبلاتين والذهب والكروم)، وتجميع السيارات، وتشغيل المعادن، والآلات، والمنسوجات، والحديد والصلب، والمواد الكيميائية، والأسمدة، والمواد الغذائية، وإصلاح السفن التجارية، بينما كانت صادراتها في؛ الذهب والبلاتين والسيارات ومنتجات الحديد والفحم والمنغنيز والماس[1].

18.2 إسبانيا:

بعد الركود الطويل الذي بدأ في عام 2008 في أعقاب الأزمة المالية العالمية، احتفلت إسبانيا بالعام الرابع الكامل من النمو الاقتصادي الإيجابي في عام 2017، مع تجاوز النشاط الاقتصادي ذروة ما قبل الأزمة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى زيادة الاستهلاك الخاص. حطمت الأزمة المالية لعام 2008؛ 16 عامًا متتاليًا من النمو الاقتصادي لإسبانيا، مما أدى إلى انكماش اقتصادي استمر حتى أواخر عام 2013. في ذلك العام، نجحت الحكومة في دعم قطاعها المصرفي المتعثر بمساعدة برنامج إعادة الهيكلة وإعادة الرسملة الممول من الاتحاد الأوروبي. في عام 2019 إن تنوع مواضيع قطاع الصناعة حيث شملت؛ المنسوجات والملابس (بما في ذلك الأحذية)؛ والأغذية والمشروبات؛ وتصنيع المعادن والمعادن، والمواد الكيميائية؛ وبناء السفن؛ والسيارات؛ والأدوات الآلية؛ والسياحة؛ ومنتجات الطين والحراريات؛ والمستحضرات الصيدلانية؛ والمعدات الطبية

نمت الصادرات الإسبانية في؛ السيارات وقطع غيار المركبات والبترول المكرر والأدوية المعبأة وشاحنات التوصيل والملابس في عام 2019، وساعد نمو الصادرات القوي في تحقيق فائض في الحساب الجاري لإسبانيا في عام 2013 للمرة الأولى منذ عام 1986 والحفاظ على النمو الاقتصادي لإسبانيا. أدت زيادة إنتاجية العمالة والتخفيض الداخلي لقيمة العملة الناتج عن اعتدال تكاليف العمالة وانخفاض التضخم إلى تحسين القدرة التنافسية التصديرية لإسبانيا وولد اهتمام المستثمرين الأجانب بالاقتصاد، واستعادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

---

[1] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/south-africa/#economy، تاريخ الاطلاع: 2020/04/17.

[2] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/spain/#economy، تاريخ الاطلاع: 2020/04/29.

19.2 السويد:

كان الاقتصاد السويدي الصغير والمفتوح والتنافسي مزدهرًا وحققت السويد مستوى معيشيًا يحسد عليه بمزيج من رأسمالية السوق الحرة ومزايا الرفاهية الشاملة، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر بنحو 3.3٪ في عامي 2016 و2017 مدفوعا إلى حد كبير بالاستثمار في قطاع البناء. يتوقع الاقتصاديون السويديون أن يتراجع النمو الاقتصادي قليلاً في السنوات القادمة مع انحسار هذا الاستثمار. عزز النمو الاقتصادي العالمي صادرات المصنوعات السويدية بشكل أكبر، مما ساعد على دفع النمو الاقتصادي المحلي في عام 2017.

- ✓ الصناعة السويدية؛ الحديد والصلب، المعدات الدقيقة (المحامل، أجزاء الراديو والهاتف، الأسلحة)، لب الخشب والمنتجات الورقية، الأطعمة المصنعة، السيارات.
- ✓ الصادرات السويدية؛ السيارات وقطع غيار المركبات ، الأدوية المعبأة ، البترول المكرر ، معدات البث ، الخشب[1].

20.2 المملكة المتحدة:

المملكة المتحدة، قوة تجارية ومركز مالي رائد، هي ثالث أكبر اقتصاد في أوروبا بعد ألمانيا وفرنسا. الزراعة مكثفة وآلية للغاية وفعالة وفقًا للمعايير الأوروبية، وتنتج حوالي 60 ٪ من الاحتياجات الغذائية بأقل من 2 ٪ من القوى العاملة. تمتلك المملكة المتحدة موارد كبيرة من الفحم والغاز الطبيعي والنفط، لكن احتياطياتها من النفط والغاز الطبيعي آخذة في الانخفاض؛ كانت المملكة المتحدة مستورداً صافياً للطاقة منذ عام 2005. تعتبر الخدمات، ولا سيما الخدمات المصرفية والتأمين وخدمات الأعمال، من المحركات الرئيسية لنمو الناتج المحلي الإجمالي البريطاني. في غضون ذلك، تراجعت أهمية التصنيع، لكنه لا يزال يمثل حوالي 10٪ من الناتج الاقتصادي، متفرقة على؛ أدوات الآلات، معدات الطاقة الكهربائية، معدات الأتمتة، معدات السكك الحديدية، بناء السفن، الطائرات، السيارات وقطع الغيار، الإلكترونيات ومعدات الاتصالات، المعادن، الكيماويات، الفحم، البترول، الورق والمنتجات الورقية، تجهيز الأغذية، المنسوجات، الملابس، السلع الاستهلاكية الأخرى، أما عن الصادرات فتشمل؛ السيارات، توربينات الغاز، الذهب، البترول الخام، الأدوية المعبأة (2019)[2].

---

[1] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/sweden/#economy، تاريخ الاطلاع: 2019/04/24.

[2] كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/united-kingdom/#economy، تاريخ الاطلاع: 2020/01/16.

ثانيا: قراءة في متغيرات الدراسة

تعنى هذه الدراسة بقياس أثر الحمائية الجديدة (غير الجمركية) من خلال مجموعة من المتغيرات على حرية التجارة العالمية التي تم تمثيلها أيضا بعدة متغيرات وذلك لمجموعة من الدول الصناعية متفاوتة المستوى.

فقد تم قياس حرية التجارة العالمية كمتغير تابع من خلال من الناتج المحلي الإجمالي، صادرات السلع والخدمات وواردات السلع والخدمات.

أما الحمائية الجديدة بأشكالها الثلاثة سالفة الذكر (حرب العملات- المعايير البيئية ومعايير الصحة والصحة النباتية- التكتلات الاقتصادية) كمتغير مستقل تم قياسها بمجموعة من المتغيرات؛ سعر الصرف الرسمي، عائدات الضرائب البيئية؛ صرامة السياسات البيئية؛ معدل التعريفة الجمركية؛ معدل التعريفة الجمركية للدولة الأولى بالرعاية والتضخم.

1. المتغير التابع:

✓ الناتج المحلي الإجمالي GDP:

الناتج المحلي الإجمالي لدول عينة الدراسة خلال الفترة المعنية موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 13: الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي لدول عينة الدراسة.

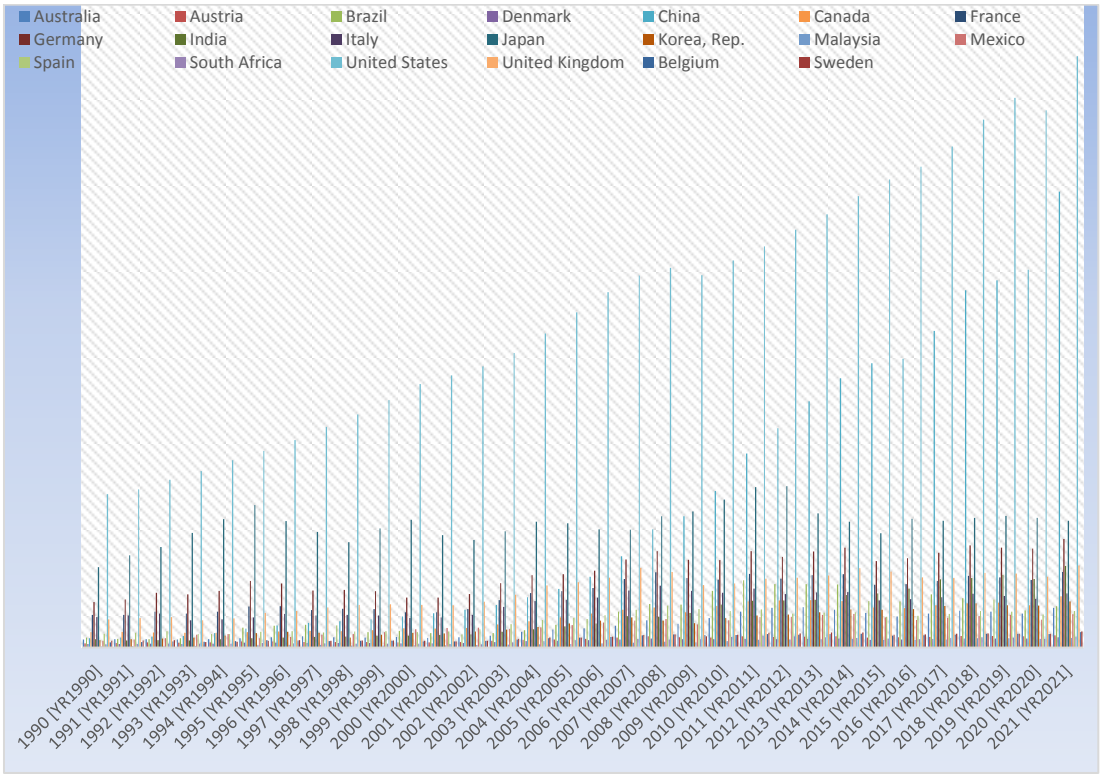

المصدر: من اعداد الطالبة وفق بيانات البنك الدولي.

✓ صادرات السلع والخدمات EXP

صادرات السلع والخدمات لدول عينة الدراسة خلال الفترة المعنية موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 14: صادرات السلع والخدمات بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي

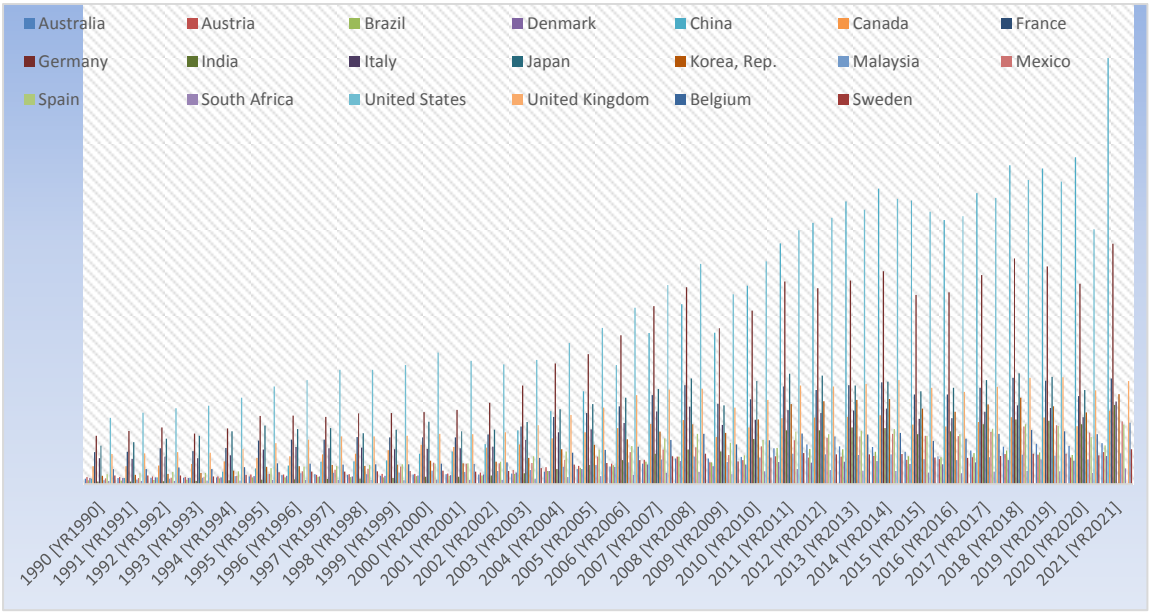

المصدر: من أعداد الطالبة وفق بيانات البنك الدولي.

✓ واردات السلع والخدمات IMP

واردات السلع والخدمات لدول عينة الدراسة خلال الفترة المعنية موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 15: واردات السلع والخدمات بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

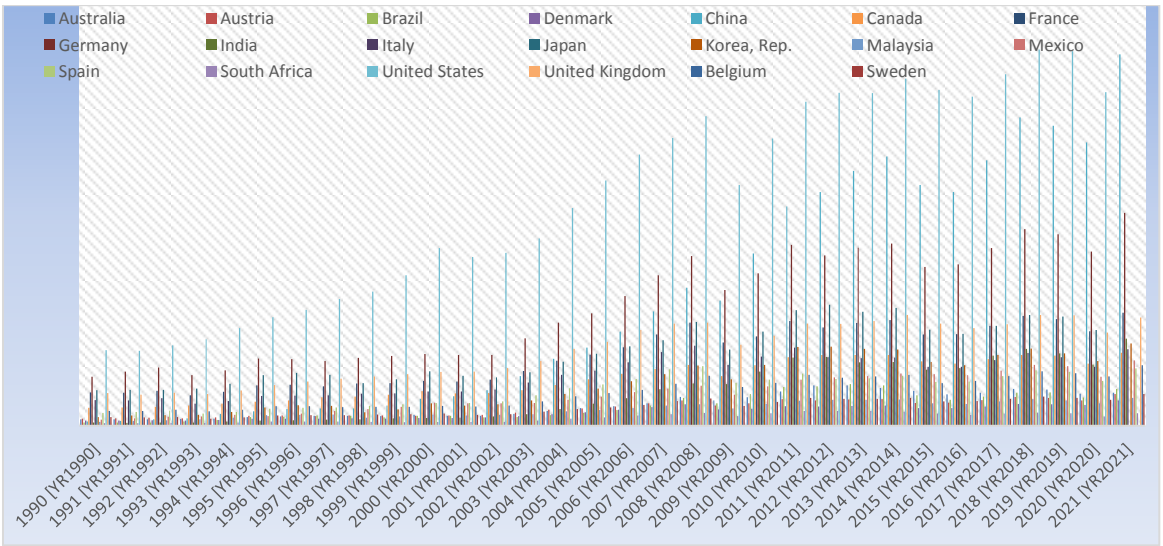

المصدر: من إعداد الطالبة وفق بيانات البنك الدولي.

2. المتغير المستقل:

✓ سعر الصرف الرسمي:

سعر الصرف الرسمي لدول عينة الدراسة خلال الفترة المعنية موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 16: سعر الصرف الرسمي لدول العينة (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)

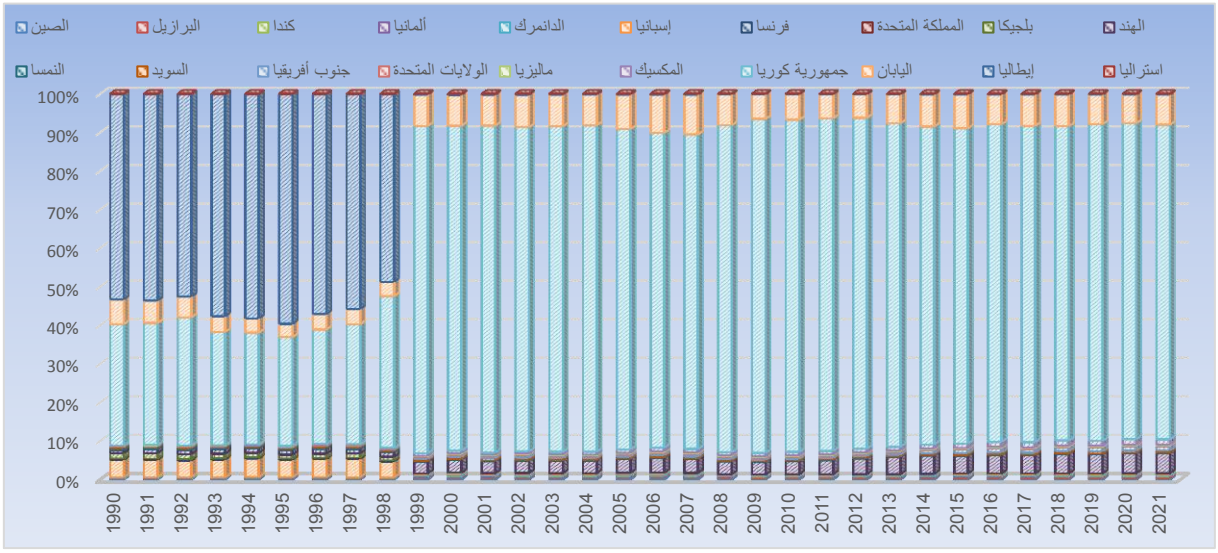

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية.

✓ عائدات الضرائب المتعلقة بالبيئة:

عائدات الضرائب المتعلقة بالبيئة لدول عينة الدراسة خلال الفترة المعنية موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 17: عائدات الضرائب البيئية لدول عينة الدراسة.

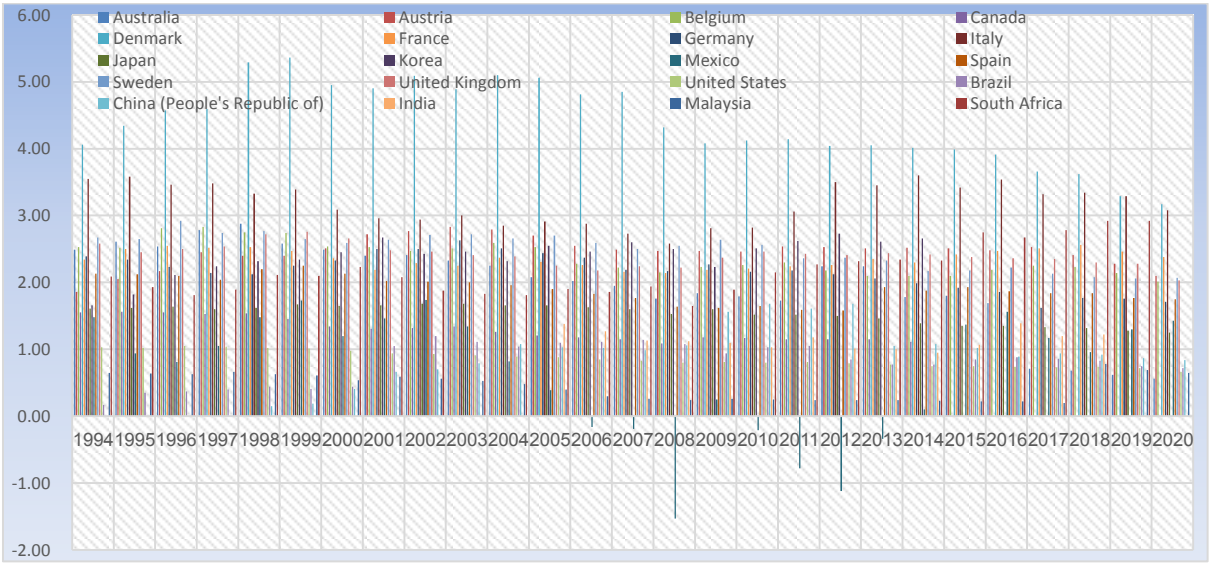

المصدر: من اعداد الطالبة وفق بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

✓ صرامة السياسات البيئية:

صرامة السياسات البيئية لدول عينة الدراسة خلال الفترة المعنية موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 18: مؤشر صرامة السياسات البيئية.

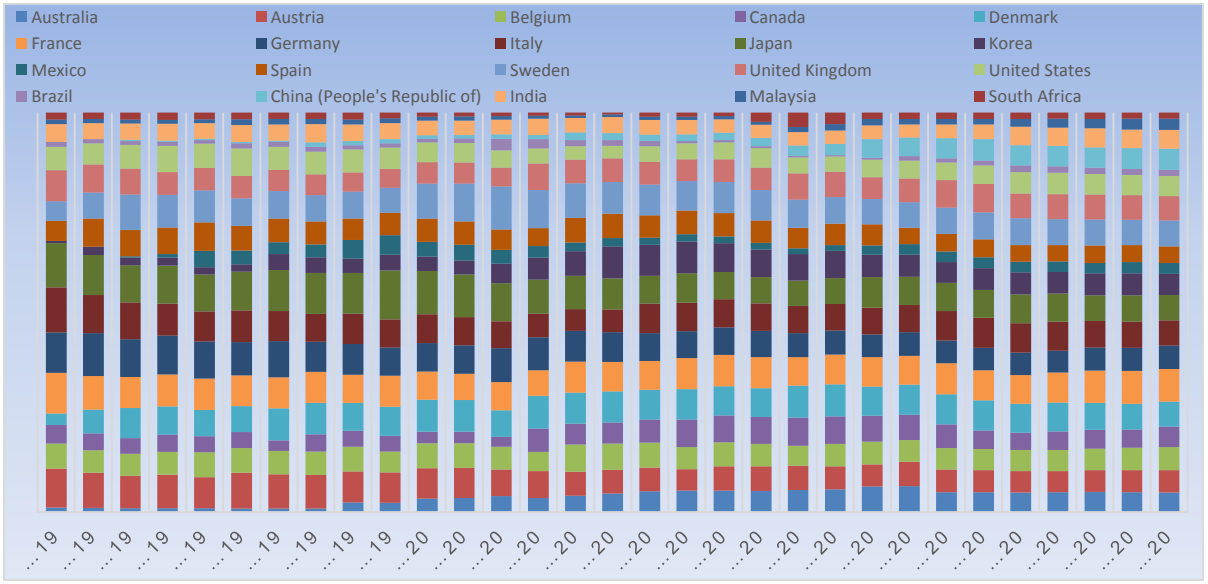

المصدر: من اعداد الطالبة وفق بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

✓ معدل التعريفة الجمركية المطبقة للمتوسط المرجح لكل المنتجات:

معدل التعريفة الجمركية المطبقة للمتوسط المرجح لكل المنتجات لدول عينة الدراسة خلال الفترة المعنية موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 19: معدل التعريفة الجمركية المطبقة للمتوسط المرجح لكل المنتجات.

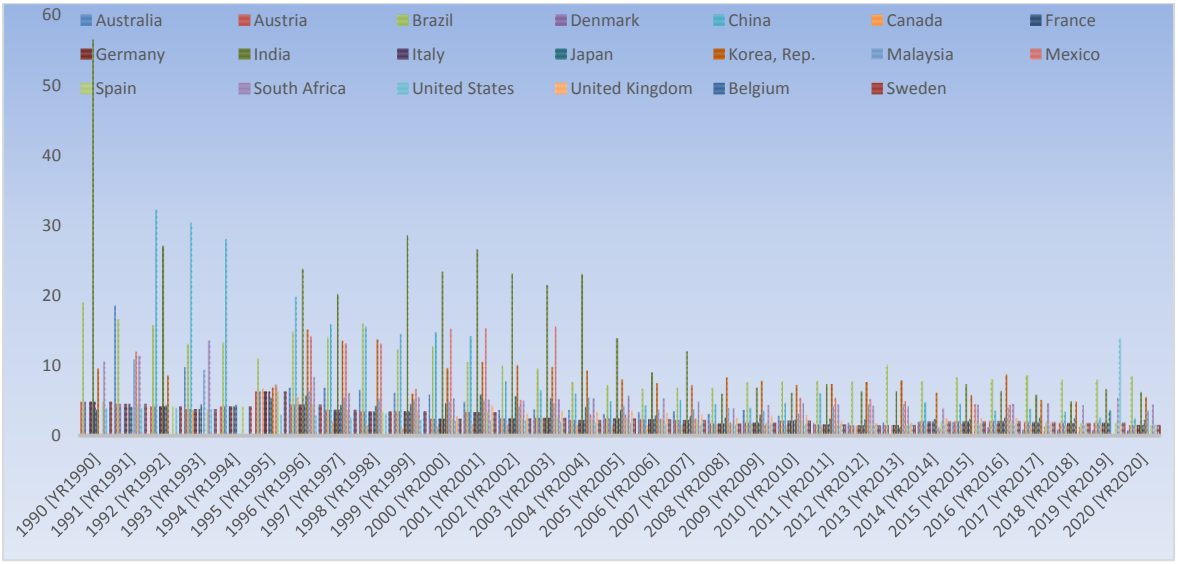

المصدر: من إعداد الطالبة وفق بيانات البنك الدولي.

✓ معدل التعريفة الجمركية للدولة الأولى بالرعاية بالوسط المرجح:

معدل التعريفة الجمركية للدولة الأولى بالرعاية لدول عينة الدراسة خلال الفترة المعنية موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 20: معدل التعريفة الجمركية للدولة الأولى بالرعاية لدول عينة الدراسة.

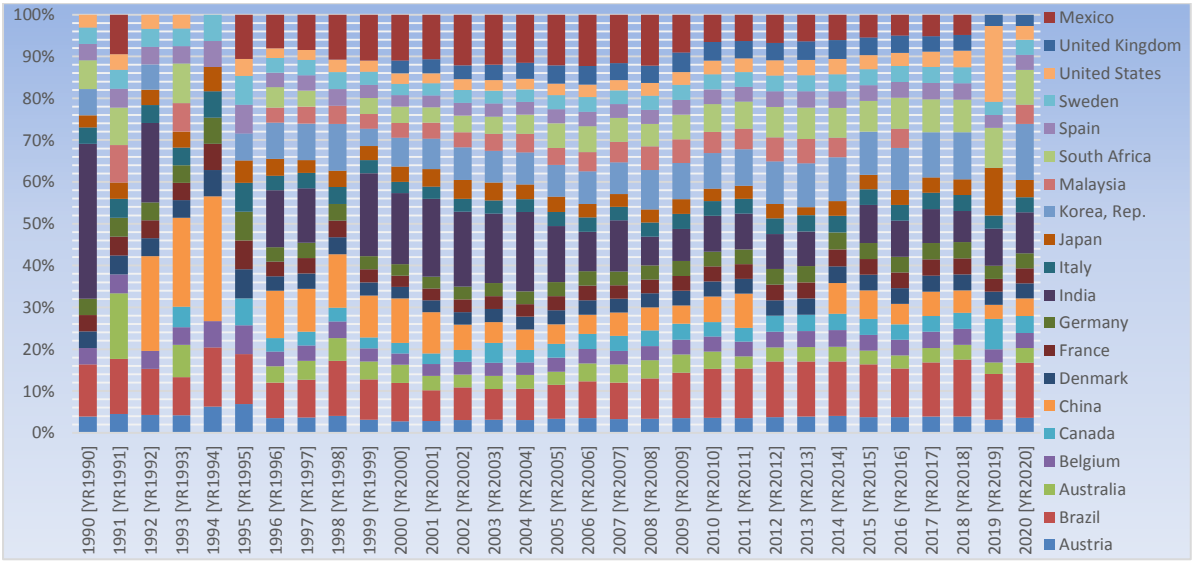

المصدر: من اعداد الطالبة وفق بيانات البنك الدولي.

✓ التضخم:

التضخم لدول عينة الدراسة خلال الفترة المعنية موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 21: التضخم (أسعار المستهلك).

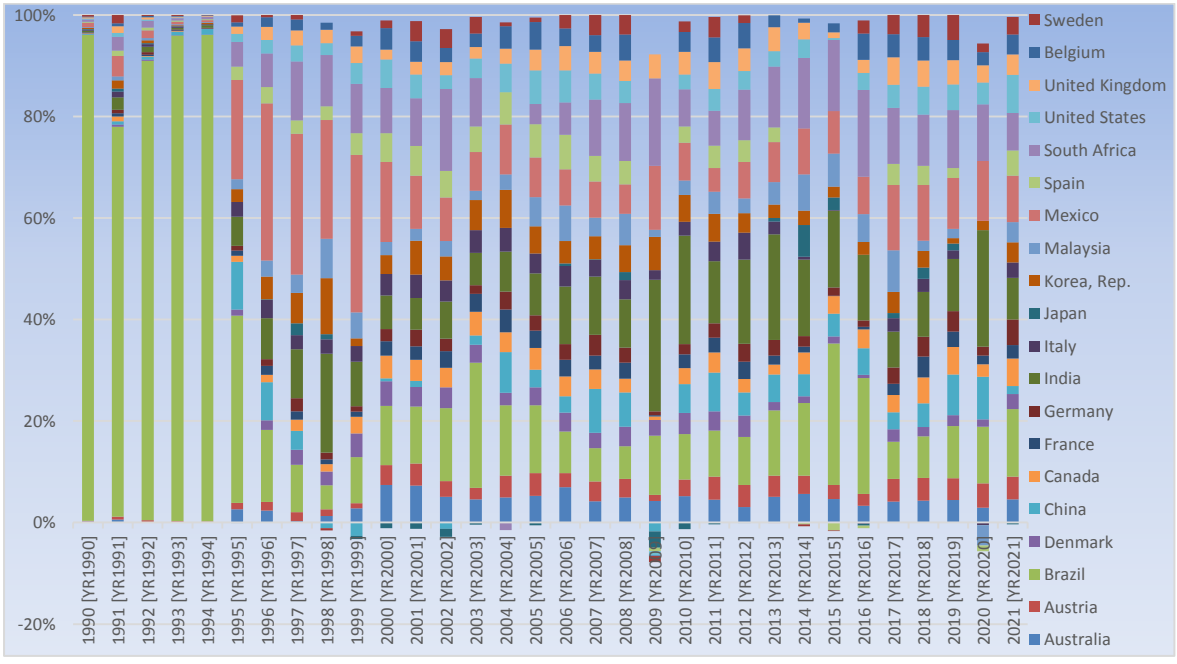

المصدر: من إعداد الطالبة وفق بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويمكننا تلخيص متغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: يلخص متغيرات الدراسة ومصادر البيانات.

المؤشر	التعريف	المصدر
المتغيرات التابعة		
GDP	إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. والأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة.	https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart
EXP	تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات المقدمة لبقية العالم. وهي تشمل قيمة البضائع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، والإتاوات، ورسوم الترخيص، وغيرها من الخدمات، مثل الاتصالات، والبناء، والمالية، والمعلومات، والأعمال، والخدمات الشخصية والحكومية. يستبعدون تعويضات الموظفين ودخل الاستثمار (المعروف سابقًا بخدمات العوامل) ومدفوعات التحويل.	https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS?end=2021&start=1990&view=chart
IMP	تمثل واردات السلع والخدمات قيمة جميع السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية العالم. وهي تشمل قيمة البضائع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، والإتاوات، ورسوم الترخيص، وغيرها من الخدمات، مثل الاتصالات، والبناء، والمالية، والمعلومات، والأعمال، والخدمات الشخصية والحكومية. يستبعدون تعويضات الموظفين ودخل الاستثمار (المعروف سابقًا بخدمات العوامل) ومدفوعات التحويل. المعلومات بالعملة الحالية المحلية.	https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?view=chart
المتغيرات المستقلة		
INF	يعرَّف التضخم الذي يقاس بمؤشر أسعار بأنه التغير في أسعار سلة السلع والخدمات التي يتم شراؤها عادةً من قبل مجموعات معينة من الأسر. يقاس التضخم من حيث معدل النمو السنوي ومؤشر سنة الأساس 2015 مع تفصيل للغذاء والطاقة والإجمالي باستثناء الغذاء والطاقة، يتم تقدير مؤشر أسعار المستهلك كسلسلة من المقاييس الموجزة للتغير النسبي من فترة إلى أخرى في أسعار مجموعة ثابتة من السلع الاستهلاكية والخدمات ذات الكمية والخصائص الثابتة، المكتسبة أو المستخدمة أو المدفوعة من قبل السكان المرجعيين. يتم إنشاء كل مقياس ملخص كمتوسط مرجح لعدد كبير من مؤشرات التجميع الأولية.	https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=ERTR
EXRT	يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).	https://data.albankaldawli.org/indicator
TRF ap	المتوسط المرجح للتعريفة المطبقة هو متوسط الأسعار المطبقة فعليًا والمرجحة بحصص استيراد المنتج المقابلة لكل بلد شريك وقد تم حساب أوزان الواردات باستخدام قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية. معدلات التعريفة الجمركية المطبقة فعليا على مستويات من ستة إلى ثمانية أرقام للمنتج هي متوسط المنتج في كل مجموعة من السلع. عندما يتعذر الحصول على المعدل المطبق فعليا يتم استخدام معدل الدولة الأولى بالرعاية بدلا منه.	https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.TAX.MRCH.WM.FN.ZS?view=chart
TRF mf	هي متوسط معدلات الدولة الأولى بالرعاية المرجحة بحصص واردات المنتجات المقابلة لكل دولة شريكة، هي متوسط معدلات التعريفة الجمركية المطبقة فعليا والمرجحة بنصيب المنتجات المستوردة الخاصة بكل بلد شريك. يتم تصنيف البيانات باستخدام النظام التجاري المنسق على مستويات تتراوح بين ستة إلى ثمانية أرقام. وقد تم حساب أوزان الواردات باستخدام قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.	https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.TAX.MRCH.WM.FN.ZS?view=chart
EVTR	الإيرادات المحصلة من الضرائب الموجهة لتغير المناخ. تشمل الضرائب المتعلقة بتغير المناخ الضرائب على غازات الدفيئة، وضرائب الوقود، والإيرادات من التصاريح المزادات لأنظمة تداول الانبعاثات لغازات الدفيئة، وضرائب الطاقة، والضرائب على استخدام الطرق، وضرائب الغابات، وما إلى ذلك. يتوافق إجمالي الإيرادات الضريبية المتعلقة بالبيئة مع الإيرادات المحصلة من جميع الضرائب قواعد البيئة الكلية.	https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=ERTR

EPS	يتم تعريف صرامة السياسة البيئية على أنها تكلفة ناتجة عن السياسات الملوثة أو أحد أدوات هذه السياسات للشركات عبر مختلف القطاعات؛ تمثل القيم الأعلى سياسة أكثر صرامة؛ مؤشر صرامة السياسة البيئية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية EPS هو مقياس خاص بالبلد وقابل للمقارنة دوليًا لصرامة السياسة البيئية. يتم تعريف الصرامة على أنها الدرجة التي تضع بها السياسات البيئية سعرًا صريحًا أو ضمنيًا على السلوك الملوث أو الضار بالبيئة؛ يعتمد المؤشر على درجة صرامة 13 أداة من أدوات السياسة البيئية، تتعلق في المقام الأول بالمناخ وتلوث الهواء؛ يتراوح المؤشر من 0 (غير صارم) إلى 6 (أعلى درجة من الصرامة) ويغطي 40 دولة للفترة 1990-2020.	https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=ERTR
SPS	متغير وهمي يمثل تدابير الصحة والصحة النباتية، قسناه من خلال الانضمام لمنظمة التجارة الدولية، حيث أن من تاريخ الانضمام المتغير يأخذ القيمة واحد وما قبل ذلك يأخذ القيمة صفر.	https://www.wto.org/

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المصادر المختلفة للبيانات.

المبحث الثاني: الطرق والاختبارات القياسية والنتائج

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة ومن ثمة قياس أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية سنقوم بتقدير ثلاث نماذج قياسية وهي: نموذج الناتج المحلي الإجمالي، نموذج صادرات السلع والخدمات، نموذج واردات السلع والخدمات، حيث أنه سيتم في هذا المبحث إجراء الاختبارات ثم القيام بالتحليل الاحصائي، ومن ثمة التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير، بما أن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف تجريبيا على مدى تأثير الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية، استخدمت الدراسة منهج بيانات البانل "**data Panel**★" المتميزة بما يلي[1]:

- ✓ التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في البيانات المقطعية أو الزمنية والذي قد يؤدي الى نتائج متحيزة؛
- ✓ تضمنها لمحتوى معلوماتي أكثر من السلاسل الزمنية او المقطعية وبالتالي الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بالمتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، وتتميز بيانات البانل بعدد أكبر من درجات الحرية؛
- ✓ توفر بيانات البانل إمكانية أكبر لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية؛
- ✓ تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة، وتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في كونها تأخذ بالاعتبار الاختلاف غير الملحوظ أو عدم التجانس Heterogeneous بمفردات العينة سواء في البيانات المقطعية أو الزمنية؛
- ✓ تساعد في منع مشكلة عدم تجانس حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النموذج القياسي.

★ تعرف قاعدة بيانات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة. البيانات المقطعية تصف عينة البحث كالدول الأسر، السلع... الخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، بينما تصف البيانات الزمنية تغير الظاهرة المدروسة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعدد. للاستزادة أنظر:
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00031305.1983.10482722

[1] عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1، 2010، ص: 16. على الرابط: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/49279/، تاريخ الاطلاع: 2021/02/12.

أولا: الطرق والاختبارات القياسية

يتم من خلال النماذج الثلاثة قياس أثر الحمائية الجديدة والتي تمثلها عدة مؤشرات على حرية التجارة العالمية لعشرين دولة صناعية خلال الفترة 1990-2021.

- **النموذج الأول: الناتج المحلي الإجمالي.**

يضم هذا النموذج المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي لدول عينة الدراسة والمتغيرات المستقلة أو المفسرة؛ مؤشر سعر الصرف، مؤشر التضخم، مؤشر التعريفة الوسطية المرجحة، مؤشر التعريفة المرجحة للدولة الأولى بالرعاية، مؤشر إيرادات الضرائب البيئية، مؤشر صرامة السياسات البيئية، وأدرجنا في النموذج متغير وهمي.

$$GDP = F(INF, EXRT, TRFap, TRFmf, EVTR, EPS, SPS)$$

- **النموذج الثاني: صادرات السلع والخدمات EXP.**

يضم هذا النموذج المتغير التابع والمتمثل في صادرات السلع والخدمات لدول عينة الدراسة والمتغيرات المستقلة أو المفسرة؛ مؤشر سعر الصرف، مؤشر التضخم، مؤشر التعريفة الوسطية المرجحة، مؤشر التعريفة المرجحة للدولة الأولى بالرعاية، مؤشر إيرادات الضرائب البيئية، مؤشر صرامة السياسات البيئية، وأدرجنا في النموذج متغير وهمي.

$$EXP = F(INF, EXRT, TRFap, TRFmf, EVTR, EPS, SPS)$$

- **النموذج الثالث: واردات السلع والخدمات IMP.**

يضم هذا النموذج المتغير التابع والمتمثل في ورادات السلع والخدمات لدول عينة الدراسة والمتغيرات المستقلة أو المفسرة؛ مؤشر سعر الصرف، مؤشر التضخم، مؤشر التعريفة الوسطية المرجحة، مؤشر التعريفة المرجحة للدولة الأولى بالرعاية، مؤشر إيرادات الضرائب البيئية، مؤشر صرامة السياسات البيئية، وأدرجنا في النموذج متغير وهمي.

$$IMP = F(INF, EXRT, TRFap, TRFmf, EVTR, EPS, SPS)$$

وبما أن متغيرات الدراسة عبارة على بيانات بانل Panel data وهي عبارة عن بيانات ثنائية بعدها الأول هو المقاطع العرضية cross-section وتتمثل في 20 دولة، وبُعدها الثاني هو السلاسل الزمنية time series وتتمثل في الفترة الزمنية بالسنوات 1990-2021 وحيث أن كل من عدد المقاطع العرضية الدول وطول السلسلة الزمنية السنوات صغير، فإننا سوف نعتمد على التحليل القياسي الساكن للبانل، عبر خيار المفاضلة بين نماذج

بيانات البانل في أشكالها الرئيسية وهي: نموذج الانحدار التجميعي "Pooled Regression Model"PM ، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model (FEM، ونموذج التأثيات العشوائية Random Effects Mode "REM[1]"

تقتضي أدبيات القياس الاقتصادي لبيانات البانل القيام بعدة اختبارات وتقديرات، ويمكن تعدادها كما وردت في هذه الدراسة:

- ✓ اختبار معامل تضخيم التباين VIF لفحص التداخل الخطي "multicollinearity" ؛
- ✓ اختبار إحصائية فيشر F المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث الفرضية الصفرية تشير إلى كون النموذج التجميعي هو الأفضل؛
- ✓ اختبار هوسمان Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث أنه للاختيار بين التأثيرات الثابتة أو العشوائية، يمكننا إجراء اختبار Hausman حيث تشير الفرضية الصفرية إلى أن النموذج المفضل هو التأثيرات العشوائية مقابل التأثيرات الثابتة؛
- ✓ اختبار Wald Modified لعدم تجانس التباينات لنماذج انحدار الآثار الثابتة، حيث تشير الفرضية الصفرية إلى تجانس تباينات نموذج الأثار الثابتة؛
- ✓ اختبار Pagan-Breusch / Weisberg-Cook لعدم تجانس التباينات لبيانات البانل لنماذج التجميعية، حيث تشير الفرضية الصفرية إلى تجانس تباينات النموذج التجميعي؛
- ✓ اختبار Wooldridge الارتباط الذاتي لبيانات البانل، حيث تشير الفرضية الصفرية إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لبيانات البانل؛
- ✓ اختبار LM Pagan-Breusch لاستقلالية البواقي للمقاطع العرضية، حيث تشير الفرضية الصفرية لاستقلالية البواقي للمقاطع العرضية لنموذج البانل؛
- ✓ تقدير Winsten–Prais والذي يعتمد على حساب تقديرات الخطأ المعياري للبانل المصحح PCSE لنماذج السلاسل الزمنية للمقاطع العرضية الخطية حيث يتم تقدير المعلمات إما من خلال الانحدار OLS أو Winsten – Praisوعند حساب الأخطاء المعيارية وتقديرات التباين–التغاير،
- ✓ يفترض أن التشويش هو، افتراضيا، غير متجانس ومرتبط بالتزامن عبر البانل؛

[1] Baltagi, B. H. Econometric Analysis of Panel Data. 5th ed. Chichester, UK: Wiley.2013, on: https://link.springer.com/content/pdf/bfm:978-3-030-53953-5/1.pdf, 23/02/2021.

- ✓ تقدير Kraay and Driscoll حيث ينتج أخطاء معيارية للمعاملات المقدرة بواسطة انحدار تأثيرات WLS / OLS المجمعة أو التأثيرات الثابتة أو انحدار GLS العشوائي كما يفترض أن تكون بنية الخطأ غير متجانسة، مرتبطة فيما بينها مع بعض الإبطاء، وحتى مرتبطة بين المجموعات البانل؛
- ✓ تقدير FGLS يناسب النماذج الخطية لبيانات البانل باستخدام المربعات الصغرى المعممة الممكنة، ويتيح التقدير في وجود ارتباط ذاتي (ER1) داخل البانل وارتباط المقاطع العرضية وعدم تجانس التباينات عبر البانل. كما يمكننا الحصول عمى نتائج دالة الإمكان الأعظم MLE من خلال تحديد خيار igls؛
- ✓ تقدير West-Newey بالنسبة لمجموعات بيانات البانل بتقديرات OLS أو SLS 2 المجمعة؛ أنها لا تنفذ لنماذج الآثار الثابتة أو العشوائية. وهو طريقة أخرى للحصول على أخطاء معيارية متسقة لعدم التجانس والارتباط الذاتي حتى ببعض الإبطاء؛
- ✓ تقدير Robust يشاع استخدامه لضمان الاستدلال الإحصائي الصحيح عند انتهاك بعض افتراضات نموذج الانحدار الأساسي. شريطة أن يتم توزيع البواقي بشكل مستقل، فإن الأخطاء المعيارية التي يتم الحصول عليها عن طريق هذا المقدر تكون متسقة حتى لو كانت البواقي غي متجانسة.

ثانيا: التحليل الاحصائي والقياسي لنماذج الدراسة:

حيث أن متغيرات الدراسة عبارة على بيانات بانل (Panel data)، وهي عبارة عن بيانات ثنائية بُعدها الأول هو المقاطع العرضية (cross-section) وتتمثل في 20 دولة من الدول غير النفطية، وبُعدها الثاني هو السلاسل الزمنية (time series) وتتمثل في الفترة الزمنية بالسنوات 1990–2021. سوف نقوم بعرض وصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04: عرض وصفي لمتغيرات نماذج الدراسة.

المتغير		الاحصاءات الوصفية				المشاهدات	
Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations	
GDP	overall	2.08e+12	3.37e+12	4.40e+10	2.30e+13	N =	640
	between		3.00e+12	1.90e+11	1.33e+13	n =	20
	within		1.68e+12	-5.25e+12	1.45e+13	T =	32
IMP	overall	4.48e+11	5.40e+11	2.10e+10	3.13e+12	N =	639
	between		4.38e+11	6.84e+10	1.89e+12	n =	20
	within		3.34e+11	-8.22e+11	2.49e+12	T =	31.95
EXP	overall	4.44e+11	5.07e+11	2.26e+10	3.55e+12	N =	639
	between		3.93e+11	7.08e+10	1.48e+12	n =	20
	within		3.34e+11	-7.00e+11	2.80e+12	T =	31.95
INF	overall	16.36764	166.2203	-1.401473	2947.733	N =	640
	between		59.23288	.436113	267.8482	n =	20
	within		155.8553	-248.2855	2696.252	T =	32
EXRT	overall	86.92937	288.0545	.0000296	1736.207	N =	640
	between		246.885	.6391266	1056.098	n =	20
	within		158.0512	-333.8886	1401.639	T =	32
TRFap	overall	4.662322	5.393043	.03	35.92999	N =	640
	between		3.616413	2.27875	15.01	n =	20
	within		4.079333	-9.737678	29.46278	T =	32
TRFmf	overall	6.326016	5.441784	1.5	56.36	N =	640
	between		3.683962	3.589375	17.14734	n =	20
	within		4.086544	-4.821328	45.53867	T =	32
EVTR	overall	1.917516	.9983728	-1.53	5.36	N =	640
	between		.9145385	.4765625	4.210937	n =	20
	within		.448267	-.5852968	4.584703	T =	32
EPS	overall	1.883109	1.1922	0	5.06	N =	640
	between		.7883587	.4421875	2.880937	n =	20
	within		.9110336	-.4065782	4.072797	T =	32

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي stata 16.

تشير الإحصائيات "الشاملة" إلى العينة بأكملها؛ بينما تشير الإحصائيات "بين" إلى الانحراف المعياري والحد الأدنى والحد الأقصى للمتوسطات لكل دولة على حدة. علاوة على ذلك، تشير الإحصائيات "داخل" إلى كل بلد على حدة وإلى الاختلاف عن متوسط كل دولة على حدة.

1. النموذج الأول: المتغير التابع للناتج المحلي الاجمالي GDP

1.1 فحص التداخل الخطي (multicollinearity) في نموذج المتغير التابع GDP

الخطوة الأولى هي فحص مستوى التداخل الخطي (multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة، ويتم ذلك عن طريق معامل تضخيم التباين (Variance Inflation Factor VIF) بالاعتماد على البرنامج الاحصائي stata16 لنتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 05: معامل تضخيم التباين VIF لمتغيرات نموذج المتغير التابع GDP

Variable	VIF	1/VIF
TRFmf	5.94	0.168393
TRFap	5.77	0.173435
EPS	1.59	0.627005
SPS	1.30	0.770970
EVTR	1.23	0.815680
INF	1.07	0.935584
EXRT	1.06	0.942822
Mean VIF	2.56	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

قيمة VIF لكل المتغيرات أدنى من 10، وهو ما يشير الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في النموذج.

2.1 التحليل القياسي لنموذج المتغير التابع GDP:

يتم استخدام نموذج نمو ساكن لبيانات البانل، يربط معدلات النمو بمصفوفة المتغيرات التوضيحية (التفسيرية) كما في المعادلة التالية:

$$GDP_{it} = \alpha_i + \beta_{1i}INF_{it} + \beta_{2i}EXRT_{it} + \beta_{3i}TRFap_{it} + \beta_{4i}TRFmf_{it} + \beta_{5i}EVTR_{it} + \beta_{6i}EPS_{it} + \beta_{7i}SPS_{it} + \tau_t + \eta_i + \varepsilon_{it}$$

حيث α هو حد ثابت، β_1 إلى β_7 هي المعلمات المراد تقديرها، و ε_{it} هو حد الخطأ والذي يمثل تأثير المتغيرات المحذوفة والتي تخص كل بلد وفترة، τ_t تمثل التأثيرات الزمنية المحددة، و η_i تعني التأثير الثابت للبلد. حيث يتم فهرسة المشاهدات لـ i = 1 .....N من البلدان، و t=1..... T للسنوات.

نقوم بتقدير نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام البرنامج الاحصائي stata 17 فنتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 06: نتائج تقدير التأثيرات الثابتة لنموذج المتغير التابع GDP

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       640
Group variable: country                         Number of groups   =        20

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.2905                                         min =        32
     Between = 0.0007                                         avg =      32.0
     Overall = 0.0258                                         max =        32

                                                F(7,613)           =     35.86
corr(u_i, Xb) = -0.2647                         Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         GDP |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         INF |  -8.66e+07   3.79e+08    -0.23   0.819    -8.31e+08    6.58e+08
        EXRT |   2.58e+08   3.70e+08     0.70   0.485    -4.68e+08    9.84e+08
       TRFap |  -6.32e+10   2.64e+10    -2.39   0.017    -1.15e+11   -1.13e+10
       TRFmf |  -2.44e+10   2.70e+10    -0.90   0.367    -7.75e+10    2.87e+10
        EVTR |   2.54e+11   1.32e+11     1.93   0.054    -4.49e+09    5.13e+11
         EPS |   8.27e+11   7.68e+10    10.77   0.000     6.76e+11    9.78e+11
         SPS |  -1.44e+11   1.95e+11    -0.74   0.460    -5.26e+11    2.38e+11
       _cons |   5.83e+11   3.50e+11     1.67   0.096    -1.04e+11    1.27e+12
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  3.205e+12
     sigma_e |  1.445e+12
         rho |  .83109272   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(19, 613) = 112.58                     Prob > F = 0.0000
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

يتضح من مخرجات الجدول السابق أن المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بالاعتماد على اختبار إحصائية فيشر(F) المقيد، والتي تشير الى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. والخطوة الموالية هي تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول رقم 07: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج المتغير التابع GDP

Random-effects GLS regression — Number of obs = 640
Group variable: country — Number of groups = 20

R-squared:
Within = 0.2903
Between = 0.0001
Overall = 0.0312

Obs per group:
min = 32
avg = 32.0
max = 32

Wald chi2(7) = 247.99
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

GDP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
INF	-9.71e+07	3.79e+08	-0.26	0.798	-8.41e+08	6.46e+08
EXRT	2.47e+08	3.67e+08	0.67	0.501	-4.72e+08	9.67e+08
TRFap	-6.18e+10	2.64e+10	-2.34	0.019	-1.14e+11	-1.00e+10
TRFmf	-2.40e+10	2.70e+10	-0.89	0.376	-7.70e+10	2.90e+10
EVTR	1.94e+11	1.30e+11	1.49	0.136	-6.06e+10	4.48e+11
EPS	8.18e+11	7.66e+10	10.68	0.000	6.68e+11	9.68e+11
SPS	-1.31e+11	1.95e+11	-0.67	0.502	-5.12e+11	2.51e+11
_cons	6.98e+11	7.65e+11	0.91	0.362	-8.01e+11	2.20e+12
sigma_u	3.043e+12					
sigma_e	1.445e+12					
rho	.8159354	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

بعد الحصول على نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية، يتطلب الامر اجراء اختبار (Breusch and Pagan) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي.

الجدول رقم (08): اختبار (Breusch and Pagan) للآثار العشوائية لنموذج المتغير التابع GDP

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

GDP[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
GDP	1.14e+25	3.37e+12
e	2.09e+24	1.45e+12
u	9.26e+24	3.04e+12

Test: Var(u) = 0
chibar2(01) = 4888.52
Prob > chibar2 = 0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل. والخطوة الموالية هي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار هوسمان (Hausman).

الجدول رقم 09: اختبار هوسمان (Hausman) لنموذج المتغير التابع GDP

	Coefficients (b) fe1	(B) re1	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
INF	-8.66e+07	-9.71e+07	1.05e+07	1.21e+07
EXRT	2.58e+08	2.47e+08	1.12e+07	4.73e+07
TRFap	-6.32e+10	-6.18e+10	-1.33e+09	8.51e+08
TRFmf	-2.44e+10	-2.40e+10	-4.22e+08	9.56e+08
EVTR	2.54e+11	1.94e+11	6.04e+10	2.32e+10
EPS	8.27e+11	8.18e+11	9.51e+09	6.93e+09
SPS	-1.44e+11	-1.31e+11	-1.34e+10	1.14e+10

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 8.49
Prob > chi2 = 0.2046

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل. والخطوة المقبلة هي التأكد من جودة النموذج نقوم بإجراء اختبارات تشخيص النموذج.

الجدول رقم 10: اختبارات تشخيص نموذج المتغير التابع GDP

اختبار: Modified Wald test لعدم التجانس	اختبار: Born and Breitung (2016) HR-test للارتباط الذاتي	اختبار: Pesaran's test of cross sectional independence لاستقلالية المقاطع
2.10e+06 P-Value > Chi2(20) 0.0000	**HR-stat = -1.32 p-value = 0.187**	17.351, 000Pr = 0.0

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي (autocorrelation) وفق نتائج اختبار (Born & Breitung, 2016) . ويعاني من مشكلة عدم تجانس التباينات

(heteroskedasticity) حسب نتائج اختبار كما تظهره نتائج اختبار (Wald). كذلك يعاني النموذج من عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية وفق نتائج اختبار (Pesaran M. , 2004) . وهو ما يتطلب معالجة المشاكل القياسية في النموذج، ويتم ذلك باستخدام تقدير panel-corrected standard error (PCSE) وهو بديل للمربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS).

الجدول رقم 11: تقدير النموذج النهائي للمتغير التابع GDP

```
Linear regression, heteroskedastic panels corrected standard errors

Group variable:   country                     Number of obs     =       640
Time variable:    year                        Number of groups  =        20
Panels:           heteroskedastic (balanced)  Obs per group:
Autocorrelation:  no autocorrelation                        min =        32
                                                            avg =        32
                                                            max =        32
Estimated covariances      =        20        R-squared         =    0.2103
Estimated autocorrelations =         0        Wald chi2(7)      =    168.92
Estimated coefficients     =         8        Prob > chi2       =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
             |             Het-corrected
         GDP |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         INF |  -1.04e+09   3.25e+08    -3.19   0.001    -1.68e+09   -4.01e+08
        EXRT |   1.50e+08   1.52e+08     0.99   0.321    -1.47e+08    4.47e+08
       TRFap |   4.60e+09   3.93e+10     0.12   0.907    -7.25e+10    8.17e+10
       TRFmf |  -6.74e+10   4.02e+10    -1.68   0.094    -1.46e+11    1.14e+10
        EVTR |  -1.43e+12   1.48e+11    -9.66   0.000    -1.72e+12   -1.14e+12
         EPS |   9.33e+11   1.13e+11     8.25   0.000     7.11e+11    1.15e+12
         SPS |  -4.45e+11   3.78e+11    -1.18   0.239    -1.19e+12    2.96e+11
       _cons |   3.85e+12   6.33e+11     6.08   0.000     2.61e+12    5.09e+12
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

2. النموذج الثاني: المتغير التابع صادرات السلع والخدمات EXP.

1.2 فحص التداخل الخطي (multicollinearity) في نموذج المتغير التابع EXP

الخطوة الأولى هي فحص مستوى التداخل الخطي (multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة، ويتم ذلك عن طريق معامل تضخيم التباين (Variance Inflation Factor VIF) بالاعتماد على البرنامج الاحصائي stata17 لنتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 12: معامل تضخيم التباين VIF لمتغيرات نموذج المتغير التابع EXP.

Variable	VIF	1/VIF
TRFmf	5.93	0.168500
TRFap	5.76	0.173527
EPS	1.60	0.626327
SPS	1.30	0.771048
EVTR	1.23	0.813878
INF	1.07	0.935561
EXRT	1.06	0.942950
Mean VIF	2.56	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

قيمة VIF لكل المتغيرات أدنى من 10، وهو ما يشير الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في النموذج.

2.2.2 التحليل القياسي لنموذج المتغير التابع EXP:

يتم استخدام نموذج نمو ساكن لبيانات البانل، يربط الصادرات بمصفوفة المتغيرات التوضيحية (التفسيرية) كما في المعادلة التالية:

$$EXP_{it} = \alpha_i + \beta_{1i}INF_{it} + \beta_{2i}EXRT_{it} + \beta_{3i}TRFap_{it} + \beta_{4i}TRFmf_{it} + \beta_{5i}EVTR_{it} + \beta_{6i}EPS_{it} + \beta_{7i}SPS_{it} + \tau_t + \eta_i + \varepsilon_{it}$$

حيث α هو حد ثابت، β_1 إلى β_7 هي المعلمات المراد تقديرها، و ε_{it} هو حد الخطأ والذي يمثل تأثير المتغيرات المحذوفة والتي تخص كل بلد وفترة، τ_t تمثل التأثيرات الزمنية المحددة، و η_i تعني التأثير الثابت للبلد. حيث يتم فهرسة المشاهدات لـ i = 1 .....N من البلدان، و t=1.....T للسنوات.

نقوم بتقدير نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام البرنامج الاحصائي stata 17 فنتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 13: نتائج تقدير التأثيرات الثابتة لنموذج المتغير التابع EXP.

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       639
Group variable: country                         Number of groups   =        20

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.4855                                         min =        31
     Between = 0.0053                                         avg =      31.9
     Overall = 0.1227                                         max =        32

                                                F(7,612)           =     82.49
corr(u_i, Xb) = -0.3780                         Prob > F           =    0.0000
```

EXP	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
INF	3.75e+07	6.42e+07	0.58	0.560	-8.86e+07	1.63e+08
EXRT	4.01e+07	6.26e+07	0.64	0.522	-8.28e+07	1.63e+08
TRFap	-1.19e+10	4.47e+09	-2.67	0.008	-2.07e+10	-3.17e+09
TRFmf	-9.64e+09	4.58e+09	-2.11	0.035	-1.86e+10	-6.57e+08
EVTR	6.27e+10	2.23e+10	2.81	0.005	1.89e+10	1.06e+11
EPS	2.09e+11	1.30e+10	16.05	0.000	1.83e+11	2.35e+11
SPS	-8.22e+09	3.29e+10	-0.25	0.803	-7.29e+10	5.65e+10
_cons	5.05e+10	5.93e+10	0.85	0.394	-6.59e+10	1.67e+11
sigma_u	4.562e+11					
sigma_e	2.447e+11					
rho	.77661584	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(19, 612) = 66.84                     Prob > F = 0.0000
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

يتضح من مخرجات الجدول السابق أن المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بالاعتماد على اختبار إحصائية فيشر(F) المقيد، والتي تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

الخطوة الموالية هي تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول رقم 14: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج المتغير التابع EXP.

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       639
Group variable: country                         Number of groups  =        20

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.4845                                         min =        31
     Between = 0.0103                                         avg =      31.9
     Overall = 0.1415                                         max =        32

                                                Wald chi2(7)      =    555.09
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =    0.0000
```

EXP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
INF	3.32e+07	6.49e+07	0.51	0.609	-9.40e+07	1.60e+08
EXRT	3.85e+07	6.21e+07	0.62	0.535	-8.33e+07	1.60e+08
TRFap	-1.13e+10	4.52e+09	-2.50	0.012	-2.02e+10	-2.44e+09
TRFmf	-9.32e+09	4.63e+09	-2.01	0.044	-1.84e+10	-2.53e+08
EVTR	3.88e+10	2.17e+10	1.78	0.075	-3.86e+09	8.14e+10
EPS	2.05e+11	1.31e+10	15.69	0.000	1.79e+11	2.30e+11
SPS	-1.10e+09	3.32e+10	-0.03	0.974	-6.62e+10	6.40e+10
_cons	9.51e+10	9.42e+10	1.01	0.313	-8.96e+10	2.80e+11
sigma_u	3.252e+11					
sigma_e	2.447e+11					
rho	.63859232	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

بعد الحصول على نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية، يتطلب الأمر اجراء اختبار (Breusch and Pagan) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي.

الجدول رقم 15: اختبار (Breusch and Pagan) للآثار العشوائية لنموذج المتغير التابع EXP

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        EXP[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]

        Estimated results:
                             |       Var     SD = sqrt(Var)
                             -------------------------------
                         EXP |   2.57e+23        5.07e+11
                           e |   5.99e+22        2.45e+11
                           u |   1.06e+23        3.25e+11

        Test: Var(u) = 0
                                   chibar2(01) =  3273.79
                                Prob > chibar2 =   0.0000
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل. والخطوة الموالية هي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار هوسمان (Hausman)

الجدول رقم 16: اختبار هوسمان (Hausman) لنموذج المتغير التابع EXP.

```
                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |       fe3          re3       Difference          Std. err.
-------------+----------------------------------------------------------------
         INF |   3.75e+07     3.32e+07        4258905           3266568
        EXRT |   4.01e+07     3.85e+07        1591744          1.26e+07
       TRFap |  -1.19e+10    -1.13e+10       -6.46e+08          2.27e+08
       TRFmf |  -9.64e+09    -9.32e+09       -3.20e+08          2.56e+08
        EVTR |   6.27e+10     3.88e+10        2.39e+10          6.10e+09
         EPS |   2.09e+11     2.05e+11        4.16e+09          1.84e+09
         SPS |  -8.22e+09    -1.10e+09       -7.13e+09          3.03e+09
------------------------------------------------------------------------------
                           b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
            B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =  18.38
Prob > chi2 = 0.0053
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

يتضح من مخرجات الجدول السابق قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. والخطوة المقبلة هي التأكد من جودة النموذج نقوم بإجراء اختبارات تشخيص النموذج.

الجدول رقم 17: اختبارات تشخيص نموذج المتغير التابع EXP

اختبار: Modified Wald test لعدم التجانس	اختبار: Born and Breitung (2016) HR-test للارتباط الذاتي	اختبار: Pesaran's test of cross sectional independence لاستقلالية المقاطع
Chi2 (20) = 17170.72 Prob>chi2 = 0.0000	HR-stat = -1.68 p-value = 0.092	**8.509,** **Pr = 0.0000**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي (autocorrelation) وفق نتائج اختبار (Born & Breitung, 2016) . ويعاني من مشكلة عدم تجانس التباينات (heteroskedasticity) حسب نتائج اختبار كما تظهره نتائج اختبار (Modified Wald). كذلك يعاني النموذج من عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية وفق نتائج اختبار (Pesaran M. , 2004) . وهو ما يتطلب معالجة المشاكل القياسية في النموذج، ويتم ذلك باستخدام تقدير panel-corrected standard error (PCSE) وهو بديل للمربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS).

الجدول رقم 18: تقدير النموذج النهائي للمتغير التابع EXP

```
Linear regression, heteroskedastic panels corrected standard errors

Group variable:   country                     Number of obs     =       639
Time variable:    year                        Number of groups  =        20
Panels:           heteroskedastic (unbalanced) Obs per group:
Autocorrelation:  no autocorrelation                        min =        31
                                                            avg =     31.95
                                                            max =        32
Estimated covariances      =        20        R-squared         =    0.3141
Estimated autocorrelations =         0        Wald chi2(7)      =    355.02
Estimated coefficients     =         8        Prob > chi2       =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
             |             Het-corrected
         EXP |Coefficient  std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         INF |  -1.35e+08   5.59e+07    -2.42   0.015    -2.45e+08   -2.58e+07
        EXRT |   5.51e+07   2.44e+07     2.25   0.024     7206970    1.03e+08
       TRFap |   2.37e+09   7.09e+09     0.33   0.738    -1.15e+10    1.63e+10
       TRFmf |  -1.16e+10   6.23e+09    -1.87   0.062    -2.39e+10    5.70e+08
        EVTR |  -1.99e+11   1.88e+10   -10.57   0.000    -2.36e+11   -1.62e+11
         EPS |   2.09e+11   1.70e+10    12.29   0.000     1.76e+11    2.42e+11
         SPS |   7.23e+08   5.08e+10     0.01   0.989    -9.88e+10    1.00e+11
       _cons |   4.92e+11   7.01e+10     7.03   0.000     3.55e+11    6.30e+11
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

3. النموذج الثالث: المتغير التابع واردات السلع والخدمات IMP:

1.3 فحص التداخل الخطي (multicollinearity) في نموذج المتغير التابع IMP

الخطوة الأولى هي فحص مستوى التداخل الخطي (multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة، ويتم ذلك عن طريق معامل تضخيم التباين (Variance Inflation Factor VIF) بالاعتماد على البرنامج الاحصائي stata17 لنتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 19: معامل تضخيم التباين VIF لمتغيرات نموذج المتغير التابع IMP

Variable	VIF	1/VIF
TRFmf	5.93	0.168500
TRFap	5.76	0.173527
EPS	1.60	0.626327
SPS	1.30	0.771048
EVTR	1.23	0.813878
INF	1.07	0.935561
EXRT	1.06	0.942950
Mean VIF	2.56	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

قيمة VIF لكل المتغيرات أدنى من 10، وهو ما يشير الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في النموذج.

2.3 التحليل القياسي لنموذج المتغير التابع IMP:

يتم استخدام نموذج نمو ساكن لبيانات البانل، يربط الواردات بمصفوفة المتغيرات التوضيحية (التفسيرية) كما في المعادلة التالية:

$$IMP_{it} = \alpha_i + \beta_{1i}INF_{it} + \beta_{2i}EXRT_{it} + \beta_{3i}TRFap_{it} + \beta_{4i}TRFmf_{it} + \beta_{5i}EVTR_{it} + \beta_{6i}EPS_{it} + \beta_{7i}SPS_{it} + \tau_t + \eta_i + \varepsilon_{it}$$

حيث α هو حد ثابت، β_1 إلى β_7 هي المعلمات المراد تقديرها، و ε_{it} هو حد الخطأ والذي يمثل تأثير المتغيرات المحذوفة والتي تخص كل بلد وفترة، τ_t تمثل التأثيرات الزمنية المحددة، و η_i تعني التأثير الثابت للبلد. حيث يتم فهرسة المشاهدات لـ i = 1 .....N من البلدان، و t=1.....T للسنوات.

نقوم بتقدير نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام البرنامج الاحصائي stata 17 فنتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 20: نتائج تقدير التأثيرات الثابتة لنموذج المتغير التابع IMP

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 639
Group variable: country — Number of groups = 20

R-squared: — Obs per group:
Within = 0.4638 — min = 31
Between = 0.0069 — avg = 31.9
Overall = 0.1189 — max = 32

F(7,612) = 75.61
corr(u_i, Xb) = -0.2934 — Prob > F = 0.0000

IMP	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
INF	2.72e+07	6.55e+07	0.41	0.679	-1.01e+08	1.56e+08
EXRT	3.63e+07	6.39e+07	0.57	0.570	-8.92e+07	1.62e+08
TRFap	-1.07e+10	4.57e+09	-2.34	0.020	-1.97e+10	-1.72e+09
TRFmf	-7.69e+09	4.67e+09	-1.65	0.100	-1.69e+10	1.49e+09
EVTR	3.76e+10	2.28e+10	1.65	0.099	-7.11e+09	8.23e+10
EPS	2.07e+11	1.33e+10	15.56	0.000	1.81e+11	2.33e+11
SPS	1.15e+10	3.36e+10	0.34	0.734	-5.46e+10	7.75e+10
_cons	7.20e+10	6.05e+10	1.19	0.235	-4.69e+10	1.91e+11
sigma_u	4.789e+11					
sigma_e	2.498e+11					
rho	.78618261	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(19, 612) = 77.63 — Prob > F = 0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

يتضح من مخرجات الجدول السابق أن المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بالاعتماد على اختبار إحصائية فيشر(F) المقيد، والتي تشير الى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. والخطوة الموالية هي تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول رقم 21: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج المتغير التابع IMP

Random-effects GLS regression — Number of obs = 639
Group variable: country — Number of groups = 20

R-squared: — Obs per group:
Within = 0.4633 — min = 31
Between = 0.0113 — avg = 31.9
Overall = 0.1324 — max = 32

Wald chi2(7) = 519.82
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

IMP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
INF	2.41e+07	6.58e+07	0.37	0.714	-1.05e+08	1.53e+08
EXRT	3.43e+07	6.33e+07	0.54	0.588	-8.99e+07	1.58e+08
TRFap	-1.03e+10	4.59e+09	-2.25	0.025	-1.93e+10	-1.31e+09
TRFmf	-7.52e+09	4.69e+09	-1.60	0.109	-1.67e+10	1.68e+09
EVTR	2.14e+10	2.23e+10	0.96	0.337	-2.23e+10	6.51e+10
EPS	2.04e+11	1.33e+10	15.37	0.000	1.78e+11	2.30e+11
SPS	1.58e+10	3.37e+10	0.47	0.640	-5.03e+10	8.19e+10
_cons	1.04e+11	1.09e+11	0.96	0.336	-1.08e+11	3.17e+11
sigma_u	4.028e+11					
sigma_e	2.498e+11					
rho	.72229382	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

بعد الحصول على نتائج تقدير نموذج الاثار العشوائية، يتطلب الامر اجراء اختبار (Breusch and Pagan) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي.

الجدول رقم 22: اختبار (Breusch and Pagan) للآثار العشوائية لنموذج المتغير التابع IMP

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        IMP[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]

        Estimated results:
                             |       Var      SD = sqrt(Var)
                     ---------------------------------------
                         IMP |   2.91e+23        5.40e+11
                           e |   6.24e+22        2.50e+11
                           u |   1.62e+23        4.03e+11

        Test: Var(u) = 0
                                     chibar2(01) =   3785.90
                                  Prob > chibar2 =    0.0000
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل. والخطوة الموالية هي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار هوسمان (Hausman).

الجدول رقم 23: اختبار هوسمان (Hausman) لنموذج المتغير التابع IMP

```
                 ---- Coefficients ----
                 |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                 |       fe2          re2       Difference          Std. err.
-----------------+------------------------------------------------------------
             INF |   2.72e+07     2.41e+07        3034851          2738178
            EXRT |   3.63e+07     3.43e+07        1983470          1.06e+07
           TRFap |  -1.07e+10    -1.03e+10       -3.83e+08          1.91e+08
           TRFmf |  -7.69e+09    -7.52e+09       -1.69e+08          2.15e+08
            EVTR |   3.76e+10     2.14e+10        1.62e+10          5.18e+09
             EPS |   2.07e+11     2.04e+11        2.84e+09          1.56e+09
             SPS |   1.15e+10     1.58e+10       -4.33e+09          2.56e+09
------------------------------------------------------------------------------
                    b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
     B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =  11.49
Prob > chi2 = 0.0745
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل. والخطوة المقبلة هي التأكد من جودة النموذج نقوم بإجراء اختبارات تشخيص النموذج.

الجدول رقم 24: اختبارات تشخيص نموذج المتغير التابع IMP

اختبار: Pesaran's test of cross sectional independence لاستقلالية المقاطع	اختبار: Born and Breitung (2016) HR-test للارتباط الذاتي	اختبار: Modified Wald test لعدم التجانس
10.276, 000 Pr = 0.0	HR-stat = -1.48 p-value = 0.140	2.04e+06 P-Value > Chi2(20) 0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي (autocorrelation) وفق نتائج اختبار (Born & Breitung, 2016) ، ويعاني من مشكلة عدم تجانس التباينات (heteroskedasticity) حسب نتائج اختبار كما تظهره نتائج اختبار (Wald). كذلك يعاني النموذج من عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية وفق نتائج اختبار (Pesaran M. , 2004). وهو ما يتطلب معالجة المشاكل القياسية في النموذج، ويتم ذلك باستخدام تقدير panel-corrected standard error (PCSE) وهو بديل للمربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS).

الجدول رقم 25: تقدير النموذج النهائي للمتغير التابع IMP

```
Linear regression, heteroskedastic panels corrected standard errors

Group variable:   country                     Number of obs     =       639
Time variable:    year                        Number of groups  =        20
Panels:           heteroskedastic (unbalanced) Obs per group:
Autocorrelation:  no autocorrelation                        min =        31
                                                            avg =     31.95
                                                            max =        32
Estimated covariances      =        20        R-squared         =    0.2990
Estimated autocorrelations =         0        Wald chi2(7)      =    324.31
Estimated coefficients     =         8        Prob > chi2       =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
             |             Het-corrected
         IMP |Coefficient  std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         INF |  -1.50e+08   5.85e+07    -2.57   0.010    -2.65e+08   -3.57e+07
        EXRT |   3.91e+07   2.35e+07     1.66   0.096     -6998586    8.52e+07
       TRFap |   5.92e+08   6.47e+09     0.09   0.927    -1.21e+10    1.33e+10
       TRFmf |  -1.15e+10   6.17e+09    -1.86   0.062    -2.36e+10    5.92e+08
        EVTR |  -2.21e+11   2.12e+10   -10.40   0.000    -2.62e+11   -1.79e+11
         EPS |   2.07e+11   1.74e+10    11.90   0.000     1.73e+11    2.41e+11
         SPS |  -1.70e+09   5.64e+10    -0.03   0.976    -1.12e+11    1.09e+11
       _cons |   5.54e+11   8.77e+10     6.31   0.000     3.82e+11    7.25e+11
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17

ثالثا: التحليل الاقتصادي للنتائج

تم استخدام نموذج نمو ساكن لبيانات البانل، يربط معدلات النمو بمصفوفة المتغيرات التوضيحية (التفسيرية).

فكانت النتائج كالتالي:

1. بالنسبة للنموذج الأول: الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

تشير نتائج التقدير أن للتضخم أثر عكسي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى معنوية **5** بالمئة، كما يُؤثر كذلك متوسط معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على منتجات الدولة الأولى بالرعاية عكسيا في الناتج المحلي الإجمالي والأثر دال احصائيا عند **10** بالمئة. أما بالنسبة الإيرادات المحصلة من الضرائب الموجهة لتغير المناخ فتؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي وهو نفس الأثر المسجل بالنسبة لصرامة السياسة البيئية سواء من حيث اتجاه العلاقة أو مستوى الدلالة الإحصائية عند **1** بالمئة.

يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه زيادة في قدرة بلد أو منطقة على توفير الاحتياجات الاقتصادية للسكان. يمكن قياس النمو الاقتصادي المرتفع أو المنخفض عن طريق حساب الناتج المحلي الإجمالي. ويتوافق الأثر الذي يُحدثه التضخم في الناتج المحلي الإجمالي مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، كون الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعمل كمكمش للناتج، وبالتالي يخفض من الناتج المحلي الحقيقي. وقد أثبتت مجموعة من الدراسات التجريبية اتجاه العلاقة المتوصل إليها في هذه الأطروحة من ذلك دراسة (Adaramola;2020)[1] التي أكدت نتائج دراسته إلى أن التضخم وسعر الصرف الحقيقي لهما تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي ، ونتيجة لذلك ، ومن المهم الإشارة إلى أن السلطات النقدية بحاجة إلى المزيد من الفعالية الواقعية لاستهداف التضخم بقوة لمنع آثاره السلبية من خلال ضمان معدل مقبول من شأنه أن يحفز النمو الاقتصادي. وقد استخلصت دراسة (Mohseni;2016)[2] ذات النتيجة حيث أكدت على أثر سلبي للتضخم في نمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل. والأثر المثبت في المدى الطويل والقصير من طرف (Sujianto;2020)[3].

وتُشير العلاقة العكسية بين متوسط معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على منتجات الدولة الأولى بالرعاية والناتج المحلي الإجمالي، إلى الأثر الذي تحدثه الإعفاءات الجمركية والتخفيضات السعرية والكمية المرتبطة

[1] Adaramola, A. O., & Dada, O. (2020). Impact of inflation on economic growth: evidence from Nigeria. Investment Management and Financial Innovations, 17(2), 1-13.
[2] Mohseni, M., & Jouzaryan, F. (2016). Examining the effects of inflation and unemployment on economic growth in Iran (1996-2012). Procedia Economics and Finance, 36, 381-389.
[3] Sujianto, A. E., & Azmi, M. F. U. (2020). Associative Study on Government Spending, Inflation, Trade Balance, and Gross Domestic Product. Ekuilibrium: Jurnal Ilmiah Bidang Ilmu Ekonomi, 15(1), 27-37.

في حجم الواردات، ما يُؤدي إلى زيادة هذه الأخيرة سواء كانت سلع استهلاكية أو إنتاجية وسيطية أو مرتبطة بتراكم رأس المال، حيث تُمثل المبالغ المقابلة تسربات ادخارية من تيار الإنفاق الوطني، وهو الأمر الذي يُؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وكمحصلة لذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي. كما تُؤدي التسهيلات التجارية الممنوحة للمنتجات الأجنبية إلى تمكين المنتجات من الاستحواذ على حصص سوقية في السوق المحلي، وهو الأمر الذي ينتج عنه منافسة السلع المحلية والتي قد تفقد حصص سوقية محلية أو تخرج من السوق الوطني، وهو الأمر الذي يُؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي. ومن الأسئلة الجدلية المطروحة لحد الآن جدوى التجارة الحرة في تحقيق النمو، وغالبًا ما يشير المشككون إلى حقبة أواخر القرن التاسع عشر على أنها فترة عززت فيها السياسات الحمائية التنمية الاقتصادية، وتؤكد وجهات نظر الفكرة الرئيسية بأن بلدان القرن التاسع عشر التي رفعت التعريفات زادت من معدل نموها، وهذه الإشارات المرتبطة بفوائد الحمائية يأتي من فترة غالباً ما توصف بأنها العصر الأول للعولمة.

وقد حققت دراسة (Schularick;2011)[1] في هذه العلاقة من خلال إعادة تقييم الأدلة التجريبية حول العلاقة بين التعريفات والنمو باستخدام البيانات الجديدة والمحسّنة واستخدام مجموعة كاملة من الاختبارات الاقتصادية القياسية ، وقد خلصت الدراسة إلى وجود بعض الارتباطات المقطعية الإيجابية بين التعريفات والنمو ، كما أن هناك القليل من الأدلة على أن العوامل الخارجية الأخرى ، مثل أسعار الصرف الحقيقية وتغيرات معدلات التبادل التجاري ، كانت محركات رئيسية للأداء الاقتصادي. التناقض في هذه الحقبة الأولى من العولمة لا يتمثل في أن التجارة الحرة كانت ضارة بالنمو؛ هو أن السياسات الاقتصادية الدولية يبدو أنها لم تهتم كثيرًا بمسارات نمو البلدان. وقد أكدت مجموعة من الدراسات التجريبية هذا المنحى حيث استخلصت دراسة (Mohseni;2016)[2] أن أدبيات السياسة التجارية ركزت لسنوات عديدة على التأثير الإيجابي للسياسات المفتوحة على النمو الاقتصادي والتنمية. وبينما تثبت هذه النتائج عمومًا عند قياسها بالمتوسطات، فإن الأدلة التجريبية تشير إلى أن تحرير التجارة من غير المرجح أن يؤدي إلى نتائج مفيدة عبر جميع القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية بما في ذلك النمو الاقتصادي والرفاهية قطاع الأسر المعيشية. وقد خلصت دراسة (Nicita;2009)[3] إلى أن التأثير الإيجابي العام لتحرير الرسوم يخفي اختلافات كبيرة في توزيع المكاسب عبر مستويات الدخل وعبر مكونات القطاع العائلي

[1] Schularick, M., & Solomou, S. (2011). Tariffs and economic growth in the first era of globalization. Journal of Economic Growth, 16(1), 33-70.
[2] Mohseni, M., & Jouzaryan, F. (2016). Examining the effects of inflation and unemployment on economic growth in Iran (1996-2012). Procedia Economics and Finance, 36, 381-389..
[3] Nicita, A. (2009). The price effect of tariff liberalization: Measuring the impact on household welfare. Journal of Development Economics, 89(1), 19-27.

والمستثمرين وكذا المناطق الجغرافية. وقد أثبتت دراسة (Ofem;2020)[1] أن الانفتاح التجاري عبر آليات النظام المتعدد الأطراف وفي ظل المنظمة العالمية للتجارة عبر لوائحها المختلفة بما في ذلك مبدأ الدولة الأولى بالرعاية يُؤدي إلى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. كما أكدت دراسة (JESAM;2011)[2] على أهمية الحمائية التجارية في تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي. وهو نفس الاتجاه الذي نحاه (Mata;2008)[3] كون الحمائية التجارية عززت النمو الاقتصادي والناتج المحلي.

وتُشير مخرجات التقدير في هذه الأطروحة إلى أن الإيرادات المحصلة من الضرائب الموجهة لتغير المناخ تؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل الضرائب البيئية تأثيرًا رئيسيًا على مسارات التنمية المستدامة خاصة في البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي، وما يُصاحبها من تبدلات مهمة في السياسة البيئية، بما في ذلك الضرائب ذات الصلة. ويمكن أن تُعزى هذه النتيجة إلى الأثر الذي تُحدثه السياسات الضريبية البيئية في تقييد الإنتاج خاصة في القطاعات ذات الاستخدام العالي للطاقة التقليدية، وفي البلدان ذات القدرات الامتصاصية البيئية المرتفعة، وهو الأمر الذي يُؤدي إلى خفض الإنتاج والاستثمار في هذه القطاعات، أو هروب الصناعات إلى البلدان ذات مستويات الضريبية المنخفضة أو الجنات الضريبية البيئية. كما أن ارتفاع الضرائب من شأنه أن يُؤدي إلى خفض الدخل الشخصي المتاح، وهو كما ينتج عنه خفض الطلب الاستهلاكي نتيجة انخفاض دخول الناتجة عن أرباح التنظيم، أو نتيجة لتحميل المستهلك النهائي للعبء الضريبي، وهو ما ينتج عنه انخفاض تيار الاستهلاك وكمحصلة لذلك انخفاض الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي.

وقد عُني الأدب الاقتصادي التجريبي بفحص العلاقة بين النمو الاقتصادي والضرائب البيئية وايراداتها، وتشير النتائج إلى بعض الأدلة على وجود علاقة سببية طويلة المدى تمتد من النمو الاقتصادي إلى زيادة الإيرادات من الضرائب البيئية، مع بعض الأدلة على وجود علاقة سببية قصيرة المدى في الاتجاه العكسي. (Abdullah;2014)[4] في المقابل فقد أكدت دراسة (Andrei;2016)[5] تأثير الضرائب البيئية في تحقيق وضمان التنمية الاقتصادية الخضراء، بدءًا من فرضية أن هذه الضرائب بالنسبة للاقتصادات الناشئة توفر زيادة في الناتج

[1] Ofem, L. U., & Adie, J. A. (2020). An analysis of the impact of tariffs on economic growth in Nigeria. Проблемы экономики и юридической практики, 16(2), 53-58.

[2] JESAM, V. U. (2011). ANAYLSIS OF THE IMPACT OF TARIFFS ON ECONOMIC GROWTH; DEPARTMENT OF ECONOMICS; DEPARTMENT OF ECONOMICS, DEPARTMENT OF ECONOMICS, DEPARTMENT OF ECONOMICS SCIENCES (B.SC), EC/2009/707.

[3] Mata, M. E., & Love, J. L. (2008). A reversal in the historical role of tariffs in economic growth? The cases of Brazil and Portugal. Estudos Econômicos (São Paulo), 38, 461-492.

[4] Abdullah, S., & Morley, B. (2014). Environmental taxes and economic growth: Evidence from panel causality tests. Energy Economics, 42, 27-33.

[5] Andrei, J., Mieila, M., Popescu, G. H., Nica, E., & Cristina, M. (2016). The impact and determinants of environmental taxation on economic growth communities in Romania. Energies, 9(11), 902.

المحلي الإجمالي وتمنع التدهور البيئي من خلال تقليل التلوث والإمدادات والممارسات الضارة بيئيًا. وقد استكشفت دراسة (Hassan;2020)[1] العلاقة بين الضرائب المرتبطة بالبيئة ومعدل النمو الاقتصادي. حيث تحلل الورقة فيما إذا كانت هذه العلاقة تختلف بين البلدان التي نفذت إصلاحات ضريبية بيئية وتلك التي لم تنفذ، وقد خلصت الدراسة أنه عندما تتفاعل إيرادات الضرائب المتعلقة بالبيئة مع المستوى الأولي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، فإن الإيرادات الإجمالية لهذه الضرائب ترتبط سلبًا بالنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل. علاوة على ذلك، تُظهر العلاقة أنه كلما ارتفع المستوى الأولي للناتج المحلي الإجمالي للفرد، زادت عائدات الضرائب المرتبطة بالبيئة التي يمكن أن تعزز معدل النمو الاقتصادي. يكشف التحليل أيضًا أن العلاقة بين الإيرادات الضريبية المتعلقة بالبيئة والنمو الاقتصادي تختلف بين البلدان التي لديها آلية لإعادة توزيع الإيرادات الضريبية المتعلقة بالبيئة وتلك التي لا تمتلكها. وتقدم دراسة (Tchapchet-Tchouto;2022)[2] دليلا على أن زيادة الضرائب البيئة في حالة أي إصلاح للسياسة الضريبية ستؤدي إلى خفض النمو الاقتصادي. في حين عُنيت دراسة (Mekhzoumi et al;2022)[3] بتحليل فرضية كوزنتس البيئية (EKC) لـ 31 دولة صناعية، وتوصلت نتائج تقدير النموذج الثابت (MG) والنماذج الديناميكية (CS-DL و CS-ARDL) إلى موثوقية فرضية EKC ، مما يعني ضمناً أن التلوث البيئي والنمو الاقتصادي مرتبطان في شكل حرف N معكوس. وقد أثبتت دراسة[4] (Loganathan et al;2022) علاقة كوزنتس المثبتة في الدراسة السابقة، كما كشف تحليل السببية أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين ضريبة الكربون وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما أن هناك علاقة سببية من النمو الاقتصادي نحو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وعلاقة سببية بين ضريبة الكربون باتجاه النمو الاقتصادي. وتوفر دراسة[5] (Kumbaroğlu;2003) نظرة حول التفاعلات بين الطاقة والاقتصاد والبيئة، وتشير إلى فرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة بيئيًا واقتصاديًا، إلى جانب الآثار المترتبة على السياسة العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن العائد الثاني للضرائب البيئية أي الفوائد الاقتصادية بالإضافة إلى التحسينات البيئية، يكون ممكنًا عندما يكون الوقود المستورد هو المصدر

[1] Hassan, M., Oueslati, W., & Rousselière, D. (2020). Environmental taxes, reforms and economic growth: An empirical analysis of panel data. Economic Systems, 44(3), 100806.

[2] Tchapchet-Tchouto, J. E., Koné, N., & Njoya, L. (2022). Investigating the effects of environmental taxes on economic growth: Evidence from empirical analysis in European countries. Environmental Economics, 13(1), 1.

[3] Mekhzoumi, L., Harnane, N., Ayachi, A., & Abdellaoui, O. (2022). The Environmental Kuznets Curve Hypothesis in Industrialized Countries: A Second Generation Econometric Approach. International Journal of Economics and Financial Issues, 12(2), 96-103.

[4] Loganathan, N., Shahbaz, M., & Taha, R. (2014). The link between green taxation and economic growth on CO2 emissions: fresh evidence from Malaysia. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 38, 1083-1091

[5] Kumbaroğlu, G. S. (2003). Environmental taxation and economic effects: a computable general equilibrium analysis for Turkey. Journal of Policy Modeling, 25(8), 795-810.

الأساسي لانبعاثات الملوثات. في المقابل فقد توصل [1] (Hettich;1998) إلى أنه على الرغم من أن التلوث لا يؤثر بشكل مباشر على عمليات الإنتاج، إلا أنه يمكن إثبات أن ضريبة التلوث المرتفعة وكذلك الإصلاح الضريبي البيئي المرتبط بالواردات يعزز النمو الاقتصادي، في حين أن الضريبة على رأس المال أو الاستهلاك أو العمالة تقلل من معدل النمو طويل الأجل للاقتصاد.

وتُثبت نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي في دراستنا هذه أن لصرامة السياسة البيئية وهو نفس الأثر المسجل سواء من حيث اتجاه العلاقة أو مستوى الدلالة الإحصائية عند 1 بالمئة. وتُؤثر صرامة السياسات البيئية على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي من خلال مداخل عدة سواء كانت مداخل كمية أو كيفية سعرية أو نوعية، فتُؤدي اللوائح البيئية المتشددة والتنظيمات المحددة لمستويات الانبعاثات والتشريعات البيئية المصنفة لأنماط الإنتاج وأنواع الصناعات المتوافقة مع أهداف التنمية، إلى تحديد كمي للإنتاج في القطاعات والصناعات غير الصديقة للبيئة ومستويات هذا الإنتاج والقيم المضافة الناتجة عنه في ظل مستوى مقبول بيئيا من الانبعاثات. بالإضافة إلى تضمن سياسات الصرامة البيئية الدرجة التي تضع بها السياسات البيئية سعرًا صريحًا أو ضمنيًا على السلوك الملوث أو الضار بالبيئة، وبالتالي من شأن هذه السياسات أن تُؤدي في المدى القصير إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي، لجانب من الاعتبار أنها تندرج ضمن أدوات السياسة المالية الانكماشية والتي تُؤدي إلى تقيد الطلب الكلي ما ينتج عنه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

وعموما فإن جدلية العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة اليوم معقد وأكثر حدة من أي وقت مضى. في الواقع، تمت مناقشة العلاقة بين النمو الاقتصادي واستدامة النظم البيئية على نطاق واسع في الأدبيات، لكن النتائج لا تزال مثيرة للجدل. وقد تناولت دراسات عدة بالتحليل موضوع صرامة السياسات البيئية وأثرها على القيمة المضافة المتولدة من النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، وقد توصلت دراسة[2] (Charfeddine;2018) إلى أدلة قوية على فرضية النمو، حيث تشير هذه النتيجة إلى أن صانعي السياسة يجب أن يدركوا أن سياسات الحفاظ على الطاقة سيكون لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي يجب اتخاذ وسائل بديلة للحفاظ على البيئة، وسياسات اقتصادية وطاقية وبيئية مفصلة يمكن أن تساعد صانعي السياسات في تحقيق هدف التوازن بين

[1] Hettich, F. (1998). Growth effects of a revenue-neutral environmental tax reform. Journal of Economics, 67(3), 287-316.

[2] Charfeddine, L., Al-Malk, A. Y., & Al Korbi, K. (2018). Is it possible to improve environmental quality without reducing economic growth: Evidence from the Qatar economy. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 82, 25-39.

النمو الاقتصادي وجودة البيئة. وقد كشفت نتائج دراسة[1] (das Neves et al;2017) أنه لم يتم إثبات فرضية كوزنتس EKCKوتستنتج أنه من الأهمية بمكان التأكيد أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتحسين الجودة البيئية. لذلك، فإن إنشاء إطار سياسة بيئية متسق ومتماسك وفعال أمر ضروري لتحسين الجودة البيئية التي تدعم الرفاهية وتمكن من التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وتؤكد دراسة[2] (Mohsin et al;2021)على أهمية استخدام الطاقات المتجددة كمعزز لنمو الاقتصادي، إذ تظهر النتائج ارتباطًا إيجابيًا بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة ، بينما تؤدي الزيادة بنسبة 1٪ في استهلاك الطاقة المتجددة إلى انخفاض بنسبة 0.193٪ في انبعاثات الكربون. ويرتبط النمو الاقتصادي والطاقة المتجددة ارتباطًا إيجابيًا على المدى القصير والطويل، مما يعني فرضية تغذية راجعة صحيحة. وارتباطا بما سبق يجب على صانعي السياسات في الاقتصادات النامية تطوير سياسات بشأن البنية التحتية للطاقة المتجددة (RE) لتحسين الناتج المحلي الإجمالي وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ويرى[3] Ricci, F. (2007) أن الاقتصاديين عموما يعتقدون اللوائح البيئية تفرض قيودًا على إمكانيات الإنتاج المحددة وبالتالي من المحتمل أن تكون ضارة بالنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فقد تم الاعتراف في السنوات الأخيرة بأن التنظيم البيئي يمكن أن يعزز آفاق النمو إذا أدت الجودة البيئية المحسنة إلى زيادة إنتاجية المدخلات أو كفاءة نظام التعليم. ومن المعروف أيضًا أن التنظيم البيئي يعزز نشاط مكافحة التلوث ويمكن أن يؤدي إلى استغلال العوائد القياسية المتزايدة في الحد. علاوة على ذلك، فإن التوقعات ببيئة أفضل قد تشجع الأسر على الادخار. أخيرًا، تم التخمين بأن اللوائح البيئية يمكن أن تحفز الابتكار لأن البحث والتطوير نشاط نظيف نسبيًا ولأن حصة السوق من الابتكارات النظيفة تزداد. وعلى ذبك فمن الأهمية بمكان أن تركز الأبحاث التجريبية المستقبلية الضوء على الأهمية النسبية لهذه القنوات المختلفة لنقل السياسة البيئية إلى معدل نمو الاقتصاد.

2. بالنسبة للنموذج الثاني: صادرات السلع والخدمات EXP.

تجدر الإشارة أن أداء قطاع الصادرات يعتمد على عوامل محلية وإقليمية ودولية، ومن ثم فإن كل من السياسات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية لها تأثير على أداء الصادرات. وتشير نتائج التقدير نموذج إجمالي

[1] das Neves Almeida, T. A., Cruz, L., Barata, E., & García-Sánchez, I. M. (2017). Economic growth and environmental impacts: An analysis based on a composite index of environmental damage. Ecological Indicators, 76, 119-130

[2] Mohsin, M., Kamran, H. W., Nawaz, M. A., Hussain, M. S., & Dahri, A. S. (2021). Assessing the impact of transition from nonrenewable to renewable energy consumption on economic growth-environmental nexus from developing Asian economies. Journal of environmental management, 284, 111999

[3] Ricci, F. (2007). Channels of transmission of environmental policy to economic growth: A survey of the theory. Ecological Economics, 60(4), 688-699.

الصادرات أن التضخم (INF) يُؤثر عكسيا على إجمالي الصادرات، والأثر دال احصائيا عند مستوى معنوية 5 بالمئة، ويُسهم سعر الصرف في زيادة الصادرات الإجمالية للدول محل الدراسة وهذا الأثر دال احصائيا 5 بالمئة، كما يُؤثر كذلك متوسط معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على منتجات الدولة الأولى بالرعاية عكسيا في إجمالي الصادرات والأثر دال احصائيا عند 10 بالمئة. أما الإيرادات المحصلة من الضرائب الموجهة لتغير المناخ فلها تأثير تخفيضي للصادرات الإجمالية، وهو أثر معنوي عند مستوى 1 بالمئة، وهو ذات الأثر المسجل بالنسبة لصرامة السياسة البيئية سواء من حيث اتجاه العلاقة أو مستوى الدلالة الإحصائية.

تجدر الإشارة أن زيادة الإنتاجية والقيم المضافة وتوسع التجارة الدولية أمران مهمان لكل بلد، ويُمكن القول إن ارتفاع المستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم من العوامل التي تُشكل خللا للهيكل الإنتاجي وهيكل التجارة في البلد. كما أن مستويات السعر تعتبر سلاحا تنافسيا، يحدد ماديات استغلال الفرص ويقرر مستويات الربح لجميع الأطراف في دورة الأعمال في السوق. وعلى ذلك يكون لارتفاع معدلات التضخم آثارا في التشوهات السعرية للسلع الوطنية سواء السلع الموجه للسوق المحلي أو السلع التصديرية، مما يجعل المنتجات الوطنية في وضعية غير تنافسية إزاء المنتج الأجنبي، نظرا لانخفاض أسعار السلع الأجنبية في السوق الدولية وفي السوق المحلي، وهذه التشوهات السعرية تُؤثر على الصادرات عبر مدخلين؛ أولها ارتفاع أسعار السلع التصديرية في الأسواق الدولية مما يُفقدها مزيا تنافسية كانت تتمتع بها، وهو ما يُعيق هذه الصناعات والسلع عن الاحتفاظ على حصصها السوقية السابقة، ويحد من إمكاناتها التنافسية للاستحواذ على حصص سوقية جديدة. أما المدخل الثاني فيكمن في فقدان التنافسية في السوق المحلي، وفقدان قدرات الاحلال التي تتمتع بها سابقا، وهو الأمر الذي يفتح المجال للسلع الأجنبية المنخفضة السعر مقارنة بالسلع الوطنية، مما يُؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وهو الأمر الذي يحرم الصناعات الوطنية من مزيا الحجم ومزايا اقتصاديات السلم وما تتيحه للصناعات من مزايا سعرية، وهو الأثر الذي يُعمّق من تآكل المزايا السعرية للمنتجات الوطنية وكمحصلة لذلك زيادة انخفاض حجم السلع التصديرية في البلدان محل الدراسة.

وتتوافق النتيجة المستخلصة في هذه الأطروحة مع ما نصت عليه النظرية الاقتصادية، كما تتقاطع هذه النتائج مع الدراسات السابقة التجريبية، فقد أكّدت دراسة (Purusa;2018)[1] أن للتضخم تأثير سلبي وكبير على الصادرات. كما أكدت هذه النتيجة دراسة (Gururaj et al;2016)[2] عندما استخلصت أن كل من معدل

[1] Purusa, N. A., & Istiqomah, N. (2018). Impact of FDI, COP, and inflation to export in five asean countries. Jurnal Ekonomi Pembangunan: Kajian Masalah Ekonomi dan Pembangunan, 19(1), 94-101.
[2] Gururaj, B., Satishkumar, M., & Kumar, M. K. (2016). Analysis of factors affecting the performance of exports in India. International journal of agriculture, environment and biotechnology, 9(4), 613-616.

التضخم، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كانت سلبية مرتبطة بقيمة الصادرات. وكشفت النتائج التجريبية من الدراسة (Okpe;2021)[1] عن وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الاقتصادية، وأن التضخم يُؤدي إلى زيادة الواردات في الدولة، إلى جانب ذلك، تشير نتائج الدراسة أيضًا إلى أن التضخم يؤثر سلبًا على الصادرات في الدولة محل الدراسة. في حين أثبتت دراسة (Tikhomirov;2021)[2] فاعلية آثار عمليات تخفيض قيمة العملة وضبط التضخم ضمن الاقتصاد الروسي على الكفاءة الاقتصادية ورفع القدرة التنافسية للإنتاج المحلي ما أسهم في تنمية الصادرات.

ومن المهم الإشارة، أنه في العالم الحديث، يكتسي سعر الصرف دورًا مهمًا في قياس قوة اقتصاد الدولة نتيجة لارتباطه بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس حالة النمو الاقتصادي وحالة التوازنات المالية والنقدية والتجارية والتوازنات في سوق السلع. ويعتبر سعر الصرف أداة مهمة للتحكم في متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة، كما يُعتبر أداة من أدوات السياسة التجارية، تُمكّن الدولة من استخدمها من أجل علاج مشكلات العجز في الميزان التجاري أو تعزيز حالات الفائض فيه، عبر أدوات وآليات مختلفة، وشروط وأسس محددة.

وتُبين نتائج هذه الأطروحة أن سعر الصرف يُسهم في زيادة الصادرات الإجمالية للدول محل الدراسة وهذا الأثر دال احصائيا 5 بالمئة، وهو ما يتوافق مع ما تنص عليه النظريات الاقتصادية، إذ تنص أن الصادرات ترتبط بعلاقة طردية مع تدهور العملة والدخل الأجنبي ومستوى الأسعار في العالم الخارجي، في حين ترتبط بعلاقة عكسية مع مستوى الأسعار المحلية. فكلما انخفضت قيمة العملة (ارتفاع سعر الصرف) كلما أدى ذلك إلى منح السلع المحلية مزايا سعرية تنافسية ما يُؤدي إلى انخفاض تنافسية السلع الأجنبية إزاء المنتج المحلي في السوق الوطنية وهو ما ينتج عنه انخفاض الواردات، كما تُؤدي تدهور العملة (ارتفاع سعر الصرف) إلى زيادة تنافسية السلع التصديرية في الأسواق الأجنبية ما ينتج عنه زيادة الصادرات. وبالتالي فمن ناحية النظرية الاقتصادية يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية رفع درجة تنافسية الدولة، وزيادة صادراتها نتيجة انخفاض أسعار هذه الصادرات بالنسبة للعالم الخارجي، في المقابل يترتب عن هذه السياسة ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين في الدولة، وهو ما يؤدي إلى تحويل الطلب إلى السلع المنتجة محليا بدلا من السلع المستوردة، ويُشجع الصناعات البديلة للواردات، وهو ما يساعد على تحقيق الفائض في الإنتاج ويُسهم في تشكيل أثر اقتصاديات الحجم وما ينتج عنها من منح مزايا تنافسية سعرية اضافية أخرى للسلع الوطنية علاوة على المزايا التي منتحها سياسة سعر الصرف للصادرات.

[1] Okpe, A.E., & Ikpesu, F. (2021). Effect of Inflation on Food Imports and Exports. The Journal of Developing Areas 55(4), 1-10. doi:10.1353/jda.2021.0075..

[2] Tikhomirov, A. I., & Fomin, A. A. (2018). Macroeconomic factors in realizing export potential for animal production. International Agricultural Journal, (3), 27-39.

وبالتالي فإن انتهاج سياسة سعر الصرف كأداة تجارية وكسياسة حمائية من شأنه أن يرفع من فائض عرض النقود الأجنبية، بشرط أن تدهور سعر الصرف الحقيقي (الزيادة في R) تُحفّز الصادرات وتضغط على الواردات. ولتحقيق سياسة سعر الصرف الأثر المرتجى منها، فإنه يستجوب تحقق شروط منها التنويع الاقتصادي في البلد، وجود سلع قابلة للتداول محليا، ولها قابلية إحلال السلع المحلية للسلع الأجنبية، الميل الحدي للواردات صغير، قدرة العرض المحلي من السلع على الاستجابة للتزايد في الطلب على الصادرات مع تخفيض قيمة العملة، مرونة الجهاز الإنتاجي (العرض) للاستجابة لسياسة تحويل الإنفاق (أي سياسة تحويل إنفاق المستهلكين من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى السلع المنتجة محليا).

كما أنه لتحقق شرط مارشال ولرنر (Marshall–Lerner) القائل دور مهم في نجاح سياسة تدهور العملة، حيث كلما كان مجموع المرونة السعرية للطلب على الصادرات (درجة استجابة الطلب على الصادرات في الخارج نتيجة تغير أسعارها) والمرونة السعرية للطلب على الواردات (درجة استجابة الطلب على الواردات في الداخل نتيجة تغير أسعارها) وفي ظل توفر الشرط السابق يترتب على خفض قيمة العملة زيادة الإيرادات من الصادرات، بينما ينخفض الإنفاق على الواردات، مما يساعد في تحسين وضع الميزان التجاري والحساب الجاري.

وتتوافق نتائج هذه الدراسة مع الاستنتاجات المستخلصة من البحوث التجريبية ذات الصلة، فقد خلص (Bahmani;2018)[1] إلى أنه في المدى القصير، فإن تقلبات سعر الصرف تؤثر في التدفقات التجارية للعديد من البلدان عينة الدراسة، في حين فإن التأثيرات طويلة المدى كانت مقيدة فقط على صادرات. كما أثبتت دراسة (Yakub et al;2019)[2] أن لتقلبات أسعار الصرف تأثير سلبي على التدفقات التجارية في المدى القصير ولا يظهر هذا التأثير على المدى الطويل. على هذا النحو، وعلى ذلك فإن بإمكان الدولة الاستفادة من المزايا السعرية والتنافسية التي تمنحها سياسة تدهور العملة، وبالتالي يتمكن تدخلات البنك المركزي من استغلال مجموع الفوائد التجارية الناتجة عن التدخل الفوري لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي.

وقد بيّنت دراسة[3] (Bussière;2020) أن أسعار التصدير تتفاعل بشكل كبير مع تغيرات أسعار الصرف. على الرغم من المرونة الكمية المنخفضة، يتفاعل الميزان التجاري بشكل إيجابي مع انخفاض قيمة العملة في جميع البلدان بسبب تعديل أسعار الصادرات والواردات. بشكل عام، تشير نتائج الدراسة إلى أن تغيرات أسعار الصرف

[1] Bahmani-Oskooee, M., & Gelan, A. (2018). Exchange-rate volatility and international trade performance: Evidence from 12 African countries. Economic Analysis and Policy, 58, 14-21.
[2] Yakub, M. U., Sani, Z., Obiezue, T. O., & Aliyu, V. O. (2019). Empirical investigation on exchange rate volatility and trade flows in Nigeria. Economic and Financial Review, 57(1), 23-46.
[3] Bussière, M., Gaulier, G., & Steingress, W. (2020). Global trade flows: Revisiting the exchange rate elasticities. Open Economies Review, 31(1), 25-78

يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في معالجة الاختلالات التجارية العالمية. وقد أثارت دراسة[1] (Zaki et al;2020) مجموعة من الاستنتاجات المهمة في موضوع آثار سعر الصرف على الصادرات، حيث تبحث هذه الورقة في تأثير تخفيض سعر الصرف على كمية وقيمة الصادرات (هامش التجارة المكثف)، وكذلك القدرة على تصدير منتجات جديدة و / أو المغامرة في أسواق تصدير جديدة (هامش تجاري واسع النطاق). تظهر نتائج الهامش المكثف أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي (RER) يزيد من قيمة الصادرات دون التأثير على كمية الصادرات، مما يبرز حقيقة أن تأثير السعر أكثر أهمية من التأثير الكمي. في الأخير فقد بيّنت دراسة[2] (Yiheyis ;2018) أن الديناميكيات المقدرة على المدى القصير تُشير إلى وجود علاقة سببية بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي وبين سعر الصرف الحقيقي والتضخم، والذي وجد أيضًا أنه يستجيب للتطورات في المتغيرات الاقتصادية الكلية لقطاع العالم الخارجي.

كما تُشير مخرجات تقدير النموذج الثاني إلى أن متوسط معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على منتجات الدولة الأولى بالرعاية تُؤثر عكسيا في إجمالي الصادرات والأثر دال احصائيا عند 10 بالمئة. وتؤكّد نتائج الأطروحة الأثر الذي تُحدثه العوائق الجمركية في الحد من تدفقات التجارة الدولية، حيث تُؤدي الرسوم الجمركية والقيود الكمية إلى خفض الصادرات، من زاوية تحديد الكميات المسموح لها بالتدفق، أو من خلال ارتفاع أسعارها نظرا لتضمنها تعريفات جمركية سعرية.

أما ما تعلق بالأثر الذي يُحدثه كل من الإيرادات المحصلة من الضرائب الموجهة لتغير المناخ، وكذا صرامة السياسة البيئية، فتجدر الإشارة إلى أن المنظور الجديد للتنمية يؤكد أن التحرير التجاري لا يكون نافعا للأطراف المساهمة فيه ما لم يتوفر فيه شرطين أساسيين هما: ضرورة تحقيق عدالة الأسس التي يقوم عليها التبادل التجاري، وضرورة تأمين استدامة بيئية ويتحقق هذا الأخير من خلال تطبيق معايير واشتراطات بيئية التي تعد من أهم العوامل لتفعيل القدرة التنافسية. وانطلاقًا من فكرة بورتر القائلة بأن السياسات البيئية قد تعزز القدرة التنافسية الدولية من خلال تحفيز الابتكار التكنولوجي، يرى[3] (Costantini;2012) بأنه لا يبدو التأثير العام للسياسات البيئية ضار بالقدرة التنافسية التصديرية لقطاع التصنيع في الاتحاد الأوربي على سبيل المثال، كما تؤثر سياسات ضريبة الطاقة وجهود الابتكار البيئي بشكل إيجابي على ديناميكيات تدفقات الصادرات، ولكن جهود الابتكار

[1] Zaki, C., Abdallah, A., & Sami, M. (2019). How Do Trade Margins Respond to Exchange Rate? The Case of Egypt☆. Journal of African Trade, 6(1-2), 60-80.
[2] Yiheyis, Z., & Musila, J. (2018). The dynamics of inflation, exchange rates and the trade balance in a small economy: The case of Uganda. International Journal of Development Issues
[3] Costantini, V., & Mazzanti, M. (2012). On the green and innovative side of trade competitiveness? The impact of environmental policies and innovation on EU exports. Research policy, 41(1), 132-153

البيئي الأكثر أثرا كما تُعزز الصادرات الخضراء. وتظهر نتائج دراسته أن السياسات العامة وأنماط الابتكار الخاصة تؤدي إلى زيادة الكفاءة في عملية الإنتاج من خلال آليات تكاملية مختلفة، وبالتالي تحويل تصور إجراءات حماية البيئة على أنها تكلفة إنتاج إلى فائدة صافية. حيث أن الضرائب البيئية وضرائب الطاقة لا تقوض تدفقات الصادرات في الاتحاد الأوروبي بل تحسنها في معظم الحالات التي تمت ملاحظتها.

إلا أن المسجل في هذه الأطروحة أن الإيرادات المحصلة من الضرائب الموجهة لتغير المناخ، وكذا صرامة السياسة البيئية لها تأثير تخفيضي للصادرات الإجمالية، وهو أثر معنوي عند مستوى 1 بالمئة. ويُمكن أن تعتبر السياسات البيئية والضرائب البيئية والقيود الفنية وقيود الصحة والسلامة النباتية المرتبطة بالتجارة من أهم العوائق غير الجمركية التي تضعها الدول المتقدمة أمام التجارة العالمية خاصة في ظل انخفاض الحوافز التعريفية، وبذلك أصبحت تُشكّل أدوات حمائية جديدة تستخدمها الدول من أجل تقييد تدفقات السلع الأجنبية.

ويربط الاقتصادي الأمريكي الجنسية الهندي الأصل- جاديش بجواتي- هذا التحليل الاقتصادي للبيئة بنظرية التجارة الدولية من خلال إقرار حقيقة أن "البيئة والتجارة الدولية متعارضتان"[1]. بمعنى أن الجهود التي تبذلها كل دولة للحفاظ على البيئة تلحق أضرارا بعلاقات الدول التجارية مع دول العالم الأخرى، وتجد هذه النتيجة تفسيرا لصافي الأعباء الإضافية التي تتحملها الدولة في سبيل الحفاظ على بيئتها وتضيفها إلى تكاليف الإنتاج، وهو ما قد يفقدها وسام التنافسية في الأسواق العالمية، ويضر بالتالي بمركز ميزانها التجاري.

ويرى المدافعون عن حرية التجارة أن هناك اعتقاد بأن تحرير التجارة قبل تنسيق المعايير والسياسات البيئية، يرتبط ارتباطا وثيقا بفقد الصناعات التي تلتزم بمعايير بيئية متشددة وسام التنافسية في الأسواق الدولية. فإذا لم تلتزم الأطراف الأخرى بنفس المعايير البيئية، فإن الميزة التي يتمتع بها المنافسون الآخرون تصبح غير شرعية، الأمر الذي يحمل في طياته قيام جماعات المصالح بالضغوط السياسية على الحكومات لتخفيض المعايير البيئية حتى تضمن حماية وبقاء هذه الصناعات وبالتالي خسارة الطرف التجاري ذو المعايير البيئية الاعلى. في حين تمارس جماعات الضغط في الدول ذات المعايير البيئية المتشددة على الحكومات لتطبق حواجز تجارية أكثر تشددا لمواجهة المزايا غير الشرعية التي تُكسبها السلع الأجنبية وبالتالي ترجع لصراعات تجارية، وحمائية جديدة أساسها أبعاد بيئية.

ويخلق هذا الوضع –كما يرى بجواتي- تناقضا صريحا بين سياسات تحرير التجارة العالمية من ناحية، وسياسات الحفاظ على البيئة من ناحية أخرى. فمجموعة السياسات الأولى تؤدي إلى تخفيض التكاليف النسبية

[1] عقبة عبداللاوي، محاضرات ندوة التجارة والبيئة، سنة ثانية ماستر تجارة دولية، جامعة الوادي، الجزائر، 2016.

في حين تؤدي المجموعة الثانية من السياسات إلى رفع مستوى التكاليف النسبية للمنتجات الداخلة في حظيرة التبادل الدولي، وقد تؤدي هذه السياسات الأخيرة إلى إخراجها من نطاق التبادل الدولي[1].

وقد عُنيت عديد الدراسات بفحص العلاقة التجريبية بين السياسات البيئية والتجارة، حيث تظهر دراسة[2] (Copeland;2017) أن الدولة ذات الدخل المرتفع تختار حماية بيئية أقوى وتتخصص في السلع النظيفة نسبيًا. من خلال عزل الآثار التقنية للتجارة الدولية على التلوث. وقد استعرضت دراسة[3] (Dechezleprêtre;2017) الأدبيات التجريبية حول تأثيرات اللوائح البيئية على القدرة التنافسية للشركات، مقاسة بالتجارة وموقع الصناعة والتوظيف والإنتاجية والابتكار. تُظهر الأدلة أن اللوائح البيئية يمكن أن تؤدي إلى آثار ضارة ذات دلالة إحصائية على التجارة والتوظيف وموقع المصنع والإنتاجية على المدى القصير، لا سيما في مجموع القطاعات كثيفة التلوث وكثيفة استخدام الطاقة، في الوقت نفسه، هناك دليل على أن اللوائح البيئية تحث على الابتكار في التقنيات النظيفة، ولكن لا يبدو أن الفوائد الناتجة كبيرة بما يكفي لتفوق تكاليف اللوائح الخاصة بالكيانات الخاضعة للتنظيم. وعلى ذلك يرى[4] (Barrett;2017) أن الحكومات قد يكون لديها حوافز لفرض معايير بيئية ضعيفة على الصناعات التي تتنافس من أجل الاستحواذ على حصص سوقية في الأسواق الدولية، كما أن البلدان المتقدمة والتي تتبنى معايير بيئية صارمة في كثير من المجالات، ونظرًا لاعتبارات تنافسية صادراتها قد تبتعد عن التشدد والمعايير البيئية الصارمة.

3. بالنسبة للنموذج الثالث: واردات السلع والخدمات IMP

تشير نتائج التقدير أن للتضخم (INF) أثر عكسي على حجم الواردات (IMF)، وعلاقة الأثر المسجل معنوية عند مستوى معنوية 1 بالمئة، كذلك نلاحظ من خلال مخرجات تقدير النموذج القياسي المرتبط بالواردات الإجمالية أن التغيرات في سعر الصرف (EXRT) تُؤدي إلى زيادة الواردات بمعنى أن تدهور قيمة العملة أدى إلى زيادة الواردات، وهذا الأثر دال احصائيا عند 10 بالمئة. كما تؤثر معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على منتجات الدولة الأولى بالرعاية (TRFmf) عكسيا في قيمة الواردات، والأثر دال احصائيا عند

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص311.

[2] Copeland, B. R., & Taylor, M. S. (2017). North-South trade and the environment. In International Trade and the Environment (pp. 205-238). Routledge.

3 Dechezleprêtre, A., & Sato, M. (2017). The impacts of environmental regulations on competitiveness. Review of environmental economics and policy

4 Barrett, S. (2017). Strategic environmental policy and international trade. In International Trade and the Environment (pp. 93-106). Routledge.

10 بالمئة. أما بالنسبة الإيرادات المحصلة من الضرائب الموجهة لتغير المناخ (EVTR) فتؤدي إلى تقييد الواردات، في حين تُساهم صرامة السياسة البيئية (EPS) في زيادة تدفقات الواردات في الدول محل الدراسة.

تُشير النتائج إلى أن ارتفاع مستويات التضخم أدت إلى خفض الواردات، وهذه النتيجة تتناقض مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، القائلة بأن ارتفاع مستويات التضخم في البلد تجعل من السلع المحلية في وضعية غير تنافسية إزاء المنتج الأجنبي نظرا لارتفاع أسعارها في السوق المحلي مقارنة بأسعار السلع الأجنبية، ويُمكن تفسير هذه النتيجة أن السلع المحلية المنتجة في البلد ليس لها قابلية الإحلال بالسلع الأجنبية، أو أن هذه السلع خاضعة للحماية الوطنية أو تشملها عمليات دعم المنتج المحلي. كما يُمكن تفسير هذه النتيجة باتجاهات تسعير الواردات والآثار المترتبة على المزيد من الارتفاع في قيمة التبادل الخارجي للدولار الأمريكي. كما يُمكن تفسير هذه النتيجة بما نحى إليه (Ihrig;2010)[1] من أن العولمة قد زادت من دور العوامل الدولية وقلصت دور العوامل المحلية وأثر عملية التضخم في الاقتصادات الصناعية، حيث تشير النتائج الاقتصادية القياسية إلى عدم وجود زيادة بمرور الوقت في استجابة التضخم لأسعار الواردات في معظم البلدان. كما يُمكن تفسير هذه النتيجة بما اقترحه[2] تايلور (Taylor;2000)، هناك انخفاض كبير في درجة "تمرير" الشركات للتغيرات في تكاليف الأسعار، وهو انخفاض يوصف في كثير من الأحيان بأنه انخفاض في "قوة التسعير" للشركات. وبضعف الارتباط بين تمرير سعر الصرف والتضخم، وأن درجة التمرير تعتمد على نظام التضخم في البلد المستورد. وقد أكد هذه النتيجة (Junttila;2012)[3] بإشارته إلى أن توسيع نموذج التسعير القياسي في ظل المنافسة الاحتكارية يعتمد على قرار التسعير بحسب نظام التضخم في البلد المستورد، وأن حالة التمرير غير مكتملة أو تقطعت حلقاتها.

أما ما تعلق بأثر سعر الصرف (EXRT)، فالمسجل من مخرجات النموذج أن تدهور قيمة العملة في الدول محل الدراسة أدى إلى زيادة الواردات، وهذه النتيجة تخالف ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، ويُمكن الإشارة أنه من المهم تحليل بيانات التجارة القطاعية المفصلة، إذ تتيح اختبار بيانات التجارة القطاعية اكتشاف ما إذا كان اتجاه أو حجم تأثير التقلبات في أسعار الصرف يختلف باختلاف طبيعة السوق التي يتم تداول السلع فيها. وبحسب[4] (McKenzie;1998) إذا كان تأثير تقلب سعر الصرف يختلف باختلاف السوق، فإن اختبار

[1] Ihrig, J., Kamin, S. B., Lindner, D., & Marquez, J. (2010). Some simple tests of the globalization and inflation hypothesis. *International Finance*, *13*(3), 343-375.

2 Taylor, J. (2000). Low inflation, pass-through, and the pricing power of firms. European Economic Review, 44(7), 1389–1408.

[3] Junttila, J., & Korhonen, M. (2012). The role of inflation regime in the exchange rate pass-through to import prices. *International Review of Economics & Finance*, *24*, 88-96.

[4] . McKenzie, M. D. (1998). The impact of exchange rate volatility on Australian trade flows. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, *8*(1), 21-38

بيانات التجارة الإجمالية يفسد الطبيعة الحقيقية للعلاقة بين سعر الصرف وتدفقات الواردات، وقد يمنع اشتقاق علاقة ذات اتجاه كما تنص عليه النظرية الاقتصادية. وتعتبر الحجة التي طرحها معارضو أسعار الصرف العائمة هي أن مثل هذه الأسعار تؤدي إلى عدم اليقين في سوق الصرف الأجنبي، مما قد يمنع التدفقات التجارية. ومع ذلك، وبحسب[1] (Bahmani-Oskooee;2007) فإن عدم اليقين في سعر الصرف يمكن أن يعزز أيضًا التدفقات التجارية إذا زاد التجار من حجم تجارتهم لتعويض أي انخفاض في الإيرادات المستقبلية بسبب تقلب سعر الصرف. كما أشار [2] (Barkoulas et al;2002) أن عدم اليقين بشأن سعر الصرف الناجم عن صدمات جزئية والعوامل الاقتصادية الأساسية يقلل من تقلب التدفقات التجارية.

كما تُشير نتائج التقدير في هذه الأطروحة إلى أن معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على منتجات الدولة الأولى بالرعاية (TRFmf) تُؤثر عكسيا في قيمة الواردات، وهو ما يتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، كون زيادة الحواجز الجمركية من شأنها أن ترفع من تكلفة السلع المستوردة وتقلل من تنافسيتها، وهو ما يُشكّل عائقا أمام هذه السلع للنفاذ للأسواق الأجنبية. وعليه فإن التعريفات الجمركية وعلى الرغم من وصولها حدود دنيا في ظل التحرير التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن أثر التغيرات فيها يُعتبر أمر مهم ومحدد لتدفقات الواردات. وتشير نتائج دراسة [3] (Carter;2020) إلى أن التعريفات الجمركية تتسبب في انخفاض كبير في التجارة، كما تُؤدي إلى إعادة توجيه أنماط التجارة الدولية. كما أكّدت دراسة (Caldara et al;2020) [4] أن تزايد عدم اليقين بشأن التعريفات المرتفعة والتدابير غير التعريفية يقلل من الاستثمار والنشاط والتجارة.

وقد أدى الاهتمام المتزايد بالسياسات التجارية البيئية والمناقشات الأكاديمية حول التدابير غير الجمركية والجمركية ذات الصلة، إلى تجدد النقاش حول كيفية تأثير التدابير التعريفية وغير التعريفية المرتبطة بالبيئة وسياسات واللوائح البيئية وأثرها على تدفقات التجارة. وتوفر الأدبيات التجريبية أدلة متناقضة وغير متجانسة في هذه القضية، فمجموعة من الدراسات تدعم وجهة نظر القائلة بأن المعايير والاشتراطات والتدابير غير التعريفية تعمل كمحفز للتجارة، بينما تُشير نتائج دراسات تجريبية أخرى إلى أن المعايير والتدابير السابقة الذكر تُمثل حواجز في وجه التدفقات الحرة للسلع المنظورة وغير المنظورة وبالتالي قد تُمثل أدوات تميزية حمائية جديدة. وقد تم التوصل في

[1] . Bahmani Oskooee, M. and Hegerty, S.W. (2007), "Exchange rate volatility and trade flows: a review article", Journal of Economic Studies, Vol. 34 No. 3, pp. 211-255. https://doi.org/10.1108/01443580710772777

[2] . Barkoulas, J. T., Baum, C. F., & Caglayan, M. (2002). Exchange rate effects on the volume and variability of trade flows. *Journal of International Money and Finance*, *21*(4), 481-496

[3] . Carter, C. A., & Steinbach, S. (2020). *The impact of retaliatory tariffs on agricultural and food trade* (No. w27147). National Bureau of Economic Research.

[4] .Caldara, D., Iacoviello, M., Molligo, P., Prestipino, A., & Raffo, A. (2020). The economic effects of trade policy uncertainty. *Journal of Monetary Economics*, *109*, 38-59

هذه الأطروحة إلى أن الإيرادات المحصلة من الضرائب الموجهة لتغير المناخ (EVTR) تؤدي إلى تقييد الواردات، وبالتالي تعمل كآلية حماية للسلع المحلية، في حين تُساهم صرامة السياسة البيئية (EPS) في زيادة تدفقات الواردات في الدول محل الدراسة. ويرى[1] (Fernandes et al;2019) أنه بينما أدت مفاوضات التجارة الدولية إلى خفض التعريفات الجمركية بشكل كبير وتعزيزها للتجارة العالمية، ارتفع مستوى التدابير غير الجمركية بمرور الوقت، كما أن الاستخدام المتزايد للتدابير غير التعريفية أدى إلى خلق بيئة سياسة تجارية أقل شفافية.

وتختلف التدابير والمعايير والاشتراطات البيئية والتدابير غير التعريفية لتشمل معايير الصحة والصحة النباتية، والعوائق الفنية أمام التجارة، والحد الأقصى لمستويات المخلفات، والحد الأقصى لانبعاثات الغازات الدفيئة وثاني غاز الكربون ... بالإضافة إلى الممارسات والسياسات التجارية المختلفة مثل حماية صحة المستهلكين وسلامتهم، تدابير مراقبة الجودة والكمية، والمعايير الخاصة، والمعايير الطوعية، والمتطلبات المتعلقة بالكائنات المعدلة وراثيًا. وقد استخلصت دراسة (Santeramo;2019) [2] أن تأثيرات التدابير غير التعريفية والسياسات البيئية تختلف باختلاف أنواع التدابير غير التعريفية والجهات المستخدمة لهذه التدابير والجهات المعنية بتطبيق هذه التدابير. أما (Kinzius;2019) [3] فيُشير إلى أن تشكّل حصة متزايدة من أدوات السياسة التجارية الحديثة يرتبط بأدوات الحواجز غير الجمركية. وأن تنفيذ الحواجز غير التعريفية يقلل من واردات المنتجات. وبالتالي، فإن تأثيرها المضاعف للتجارة يمكن مقارنته بأدوات الحماية التجارية من مثل تدابير مكافحة الإغراق، وعموما تؤثر أنواع مختلفة من الحواجز غير التعريفية على التجارة لكن بدرجات مختلفة، ويُمكن الحكم أن تأثير الإجراءات التي تتم خارج الحدود تقلل بشكل كبير من وصول المستورد إلى السوق. وفي معرض التساؤل فإن (Grundke;2019) [4] يقرر؛ هل يمكن أن يكون تطبيق معايير المنتجات حمائية مقنعة؟ وتُشير الورقة إلى أن تكاليف عدم الامتثال لمعايير المنتجات، يقلل من تدفقات الواردات، هذا التأثير الذي يحد من تدفقات السلع خاصة من طرف الدول النامية، كما تُؤكد الدراسة أنه في الولايات المتحدة الأمريكية تم تطبيق معايير المنتج بشكل أكثر صرامة خلال أزمة الرهن العقاري بينما لم تتدهور جودة المنتجات المستوردة، وتُؤكّد هذه النتائج على وجود نزعة حمائية خفية لمواجهة التقلبات الدورية بسبب الحواجز غير الجمركية أمام التجارة في الولايات المتحدة.

[1] Fernandes, A. M., Ferro, E., & Wilson, J. S. (2019). Product standards and firms' export decisions. *The World Bank Economic Review*, *33*(2), 353-374

[2] Santeramo, F. G., & Lamonaca, E. (2019). The effects of non-tariff measures on agri-food trade: A review and meta-analysis of empirical evidence. *Journal of Agricultural Economics*, *70*(3), 595-617

[3] Kinzius, L., Sandkamp, A., & Yalcin, E. (2019). Trade protection and the role of non-tariff barriers. *Review of World Economics*, *155*(4), 603-643

[4] Grundke, R., & Moser, C. (2019). Hidden protectionism? Evidence from non-tariff barriers to trade in the United States. *Journal of International Economics*, *117*, 143-157

وبهدف فك تشابك آثار تكلفة التجارة المرتبطة بالتدابير غير الجمركية والاشتراطات البيئية والآثار المرتبطة بتغيرات الطلب الناتجة عن عدم تناسق المعلومات والمرتبطة بثقة المستهلك في المنتجات المستوردة. يُميز (Cadot et al;2018)[1] بين عدة أنواع من المقاييس والتدابير غير الجمركية وأثارها التجارية على الكميات والأسعار، وقد استخلص أن ارتفاع تكلفة التجارة المرتبطة بتطبيق تدابير غير التعريفية والصرامة في السياسات ترفع من تكلفة الواردات وتُؤدي إلى خفض حجم التجارة. لكن هذه النتيجة ليست ثابتة في أغلب المعايير، لا سيما في مجال تدابير الصحة والصحة النباتية حيث دلت النتائج أن التجارة تتوسع على الرغم من ارتفاع تكاليف التجارة.

وقد اعتمدت دراسة (Ghodsi;2016)[2] على المعلومات الخاصة بالتدابير غير التعريفية التي تم إخطار منظمة التجارة العالمية بها من البوابة المتكاملة للاستخبارات التجارية (I-TIP) ، والتي تميز أنواع التدابير غير التعريفية المختلفة، من مثل الحواجز التقنية أمام التجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، لتقييم ما إذا كانت التدابير غير التعريفية تسهل أو تعيق التجارة عبر البلدان. وتُؤكّد الدراسة أن الأدبيات الحديثة تُقرّ بأن التدابير غير الجمركية لا يجب أن تكون بالضرورة حواجز غير جمركية، حيث تحمل تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة على وجه الخصوص القدرة على زيادة التجارة وتوسيع حجمها والمساهمة في النمو الكمي لها. كما يؤكّد التحليل أن تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة تعمل على إعاقة التجارة وتعزيزها في نفس الوقت، وهذا الاختلاف في الأثر والاتجاه يرتبط بطبيعة المنتجات ونمط اقتصاد البلد الذي يفرض التدابير غير التعريفية والاشتراطات البيئية. حيث يُسجل أن البلدان المتقدمة والمرتفعة الدخل تطبق تدابير غير تعريفية أكثر من الدول الأقل تقدما، في حين أثر هذه التدابير يكون أعمق في الدول الأقل تقدما.

كما يُمكن تفسير الآثار الإيجابية لتدابير الصحة والمعايير والسياسات البيئية بتأثيرات زيادة جودة المنتجات الخاضعة لمثل هذه التدابير، لأنها تهدف إلى حماية الحياة البشرية والحيوانية والنباتية وضمان جودة التعبئة والتغليف وسلامة المعلومات المقدمة، والتقليل من التدهور البيئي وتقليل الفاقد والحفاظ على الموارد وإدارة المخلفات، وبالتالي يكون لها آثار ديناميكية في تعزيز التجارة تتجاوز الآثار الساكنة المحددة لتدفقات التجارة الدولية في المدى القصير.

[1] Cadot, O., Gourdon, J., & Van Tongeren, F. (2018). Estimating ad valorem equivalents of non-tariff measures: Combining price-based and quantity-based approaches

[2] Ghodsi, M., Gruebler, J., & Stehrer, R. (2016). *Estimating importer-specific ad valorem equivalents of non-tariff measures* (No. 129). wiiw Working Paper

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم قياس أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية لمجموعة من الدول الصناعية خلال فترة زمنية قدرت 31 عاما (1990-2021) من خلال أهم المؤشرات التي تعبر عن هذين المتغيرين، وذلك بتقدير ثلاث نماذج قياسية بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي stata16 وstata17، ثم قمنا بفحص التداخل الخطي في كل نموذج عن طريق معامل تضخيم التباين **VIF** بالاعتماد على البرنامج الاحصائي stata17، قمنا بتقدير نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام البرنامج الاحصائي stata 17 لكل نموذج، اتضح من المخرجات أن المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بالاعتماد على اختبار إحصائية فيشر **F** المقيد، والتي تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. ثم قمنا بتقدير نموذج التأثيرات العشوائية، بعد الحصول على نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية، تطلب الأمر اجراء اختبار (**Breusch and Pagan**) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي، اتضح من المخرجات رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل. والخطوة الموالية هي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار هوسمان **Hausman**، اتضح من المخرجات رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل.

ثم أخيرا التأكد من جودة النموذج قمنا بإجراء اختبارات تشخيص النموذج؛ اختبار **Wald test** لعدم التجانس، اختبار **Born and Breitung (2016) HR-test**، اختبار **Pesaran's test of cross sectional independence**، وجدنا أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي **autocorrelation** وفق نتائج الاختبار ويعاني من مشكلة عدم تجانس التباينات **heteroskedasticity** حسب نتائج الاختبار كما تظهره نتائج اختبار **Wald** كذلك يعاني النموذج من عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية وفق نتائج الاختبار وهو ما يتطلب معالجة المشاكل القياسية في النموذج، ويتم ذلك باستخدام تقدير **panel-corrected standard error** (**PCSE**) وهو بديل للمربعات الصغرى المعممة الممكنة (**FGLS**).

- **النموذج الأول: (الناتج المحلي الإجمالي).**

تبين نتائج التقدير أنه؛ يرتبط بعلاقة عكسية المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي مع كل من المتغيرات؛ المتغير الأول هو التضخم والمتغير الثاني هو الإيرادات المحصلة من الضرائب الموجهة لتغير المناخ ونجد أنه

كلما زادت التكاليف البيئية الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتوافق والنظرية الاقتصادية، والمتغير التابع يرتبط بعلاقة طردية بالمتغير صرامة السياسات البيئية، وبقية المتغيرات ليس لها دلالة إحصائية أي أنها ليست معنوية وهي؛ متغير سعر الصرف ومتغير معدل التعريفة الوسطية المرجحة الجمركية ومتغير معدل التعريفة الوسطية المرجحة للدولة الأولى بالرعاية وأخيرا المتغير الوهمي.

- **النموذج الثاني: (صادرات السلع والخدمات).**

وجدنا من نتائج التقدير أن صادرات السلع والخدمات ترتبط بعلاقة طردية مع كل من متغير سعر الصرف ومتغير صرامة السياسات البيئية، فكلما كانت الدول صارمة في تطبيق السياسات البيئية فإن صادراتها تلقى رواجا في الأسواق الدولية لكن بالنسبة لأسعار صرف العلات فإن علاقتها الطردية بالمتغير التابع (صادرات السلع والخدمات) فهذا ما يتعارض والنظرية الاقتصادية وهذا ما تتصارع حول القوى الاقتصادية اليوم فهي تتنافس حول من يخفض عملته أكثر، ويرتبط المتغير التابع بعلاقة عكسية مع كل من المتغير التضخم والمتغير عائدات الإيرادات المحصلة من الضرائب الموجهة لتغير المناخ حيث أنه كلما كانت العائدات من الضرائب البيئية أكبر كلما كانت الصادرات أقل لأنها تكاليف، بينما نجد أن هناك متغيرات أخرى غير معنوية في هذا النموذج وليس لها دلالة إحصائية وهي؛ المتغير الأول هو متغير سعر الصرف، أما الثاني فهو المتغير الوهمي الذي يمثل مصادقة الدولة على اتفاقية الصحة والصحة النباتية، وكذلك كل من المتغير معدل التعريفة الجمركية المرجحة أيضا متغير معدل التعريفة الوسطية المرجحة للدولة الأولى بالرعاية.

- **النموذج الثالث: (واردات السلع والخدمات).**

وجدنا من نتائج التقدير أن للتضخم أثر عكسي على حجم واردات السلع والخدمات، وكذلك لاحظنا بأن التغيرات في سعر الصرف تُؤدي إلى زيادة واردات السلع والخدمات، بمعنى أن تدهور قيمة العملة أدى إلى الزيادة في الواردات، كما تؤثر معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على منتجات الدولة الأولى بالرعاية عكسيا في قيمة الواردات، أما بالنسبة الإيرادات المحصلة من الضرائب الموجهة لتغير المناخ فتؤدي إلى تقييد الواردات، في حين تُساهم صرامة السياسة البيئية في زيادة تدفقات واردات السلع والخدمات في الدول محل الدراسة.

خاتمة

الخاتمة

يعتبر موضوع الحمائية الجديدة أحد الموضوعات الشائكة في التجارة الدولية ومن أكبر العقبات في مسار التحرير التجاري، ويرجع أغلب المحللين والاقتصاديين سبب انتهاجها من طرف عديد الدول، التي كانت تسعى جاهدة إلى تحرير تجارتها لكسب كثير المغانم منها، إلى احتدام الأزمة المالية العالمية 2008، اتجهت جل الدول الصناعية منها والناشئة إلى ممارسة سياسات حمائية جديدة تستظل تحتها من وطأة مخلفات الأزمة لتعيق بذلك حرية التبادل التجاري قصدا منها حماية منتجات أسواقها الوطنية من المنافس الأجنبي، وغالبا ما نجد في الممارسة العملية الدولية للسياسات التجارية مزيجا من الحرية والحمائية، بل حتى أكثر الدول حماسة للتحرير التجاري، والتي طالما أسست وروجت له تلجأ في الأزمات لأساليب وأدوات متنوعة تعبر عن السياسات الحمائية، لذلك تناولنا في هذه الدراسة قياس أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية لمجموعة من الدول الصناعية (عشرين دولة) خلال الفترة الزمنية 1990-2021. وسنحاول فيما يأتي اختبار فرضيات الدراسة، ثم نستعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها، وبعض التوصيات المقترحة، وكذا فتح آفاق مستقبلية للدراسة.

❶ اختبار الفرضيات:

بعد الوصول إلى نهاية دراستنا يمكننا أن نختبر الفرضيات التي تم وضعها في مقدمتها كما يلي:

➢ اختبار الفرضية الأولى:

وجود علاقة سببية في المدى القصير في الاتجاه العكسي بين الحمائية الجديدة؛ التضخم، معدل التعريفة المرجحة على منتجات الدولة الأولى بالرعاية، إيرادات الضرائب البيئية والناتج المحلي الإجمالي من خلال تخفيض النمو الاقتصادي لدول عينة الدراسة، وذلك لأنه بالنسبة للتضخم الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعمل كمكمش للناتج، وبالتالي يخفض من الناتج المحلي الحقيقي، أما بالنسبة التعريفة فإن الأثر الذي تحدثه الإعفاءات الجمركية والتخفيضات السعرية والكمية المرتبطة في حجم الواردات، ما يُؤدي إلى زيادة هذه الأخيرة سواء كانت سلع استهلاكية أو إنتاجية وسيطية أو مرتبطة بتراكم رأس المال، حيث تُمثل المبالغ المقابلة تسربات ادخارية من تيار الإنفاق الوطني، وهو الأمر الذي يُؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وكمحصلة لذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، أما عن الأثر الذي تُحدثه السياسات الضريبية البيئية في تقييد الإنتاج خاصة في القطاعات ذات الاستخدام العالي للطاقة التقليدية، وفي البلدان ذات القدرات الامتصاصية البيئية المرتفعة، وهو

الأمر الذي يُؤدي إلى خفض الإنتاج والاستثمار في هذه القطاعات، أو هروب الصناعات إلى البلدان ذات مستويات الضريبية المنخفضة أو الجنات الضريبية البيئية. كما أن ارتفاع الضرائب من شأنه أن يُؤدي إلى خفض الدخل الشخصي المتاح، وهو كما ينتج عنه خفض الطلب الاستهلاكي نتيجة انخفاض دخول الناتجة عن أرباح التنظيم، أو نتيجة لتحميل المستهلك النهائي للعبء الضريبي، وهو ما ينتج عنه انخفاض تيار الاستهلاك وكمحصلة لذلك انخفاض الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **اختبار الفرضية الثانية:**

وجود علاقة عكسية بين التضخم والصادرات أي أنه كلما ارتفع المستوى العام للأسعار تفقد السلعة المحلية قدرتها التصديرية وبالتالي تنخفض قيمة الصادرات، كذلك الأمر بالنسبة لسعر الصرف كلما ارتفعت قيمته انخفضت قيمة العملة المحلية بالتالي أسعار المنتجات المحلية مما يكسبها ميزة تنافسية في الأسواق العالمية وتزيد في صادراتها، وبالنسبة للأثر الذي تُحدثه العوائق الجمركية في الحد من تدفقات التجارة الدولية، حيث تُؤدي الرسوم الجمركية والقيود الكمية إلى خفض الصادرات، من زاوية تحديد الكميات المسموح لها بالتدفق، أو من خلال ارتفاع أسعارها نظرا لتضمنها تعريفات جمركية سعرية، أيضا أن الإيرادات المحصلة من الضرائب الموجهة لتغير المناخ، وكذا صرامة السياسة البيئية لها تأثير تخفيضي للصادرات الإجمالية، ويُمكن أن تعتبر السياسات البيئية والضرائب البيئية والقيود الفنية وقيود الصحة والسلامة النباتية المرتبطة بالتجارة من أهم العوائق غير الجمركية التي تضعها الدول المتقدمة أمام التجارة العالمية خاصة في ظل انخفاض الحوافز التعريفية، وبذلك أصبحت تُشكّل أدوات حمائية جديدة تستخدمها الدول من أجل تقييد تدفقات السلع الأجنبية. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- **اختبار الفرضية الثالثة:**

وجود علاقة عكسية تربط التضخم مع واردات دول العينة وهذا ما يعزى لكون السلعة المحلية ليست لها قابلية للإحلال كذلك لنوعية واردات هذه الدول التي في أغلبها مواد أولية، بينما ترتبط واردات هاته الدول بعلاقة عكسية مع قيمة العملة المحلية (سعر صرف العملة) أي أنه كلما انخفضت أسعار السلع المحلية زادت قيمة الواردات وهذا ما يعزى لأسعار الصرف العائمة فمثل هذه الأسعار تؤدي إلى عدم اليقين في سوق الصرف الأجنبي، مما قد يمنع التدفقات التجارية. وكما أن عدم اليقين في سعر الصرف يمكن أن يعزز أيضًا التدفقات، كما أن معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على منتجات الدولة الأولى بالرعاية ترتبط عكسيا بقيمة الواردات، كون زيادة الحواجز الجمركية من شأنها أن ترفع من تكلفة السلع المستوردة وتقلل من تنافسيتها، وهو ما يُشكّل عائقا أمام هذه السلع للنفاذ للأسواق الأجنبية. وعليه فإن التعريفات الجمركية وعلى الرغم من وصولها حدود دنيا في

ظل التحرير التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن أثر التغيرات فيها يُعتبر أمر مهم ومحدد لتدفقات الواردات، وترتبط إيرادات الضرائب البيئية بعلاقة عكسية مع واردات دول العينة فهي تؤدي إلى تقييد الواردات، وبالتالي تعمل كآلية حماية للسلع المحلية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

❷ نتائج الدراسة

توصلنا في نهاية دراستنا هذه إلى عديد النتائج النظرية منها والتطبيقية والتي سنحاول بيان أهمها فيما يلي:

1. النتائج النظرية:

- لقد أدى إدراج البعد البيئي في مجال التجارة الخارجية إلى تطوير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجيات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المستدامة والتي ترتكز على تلبية حاجيات الحاضر دون المساس بمقدرات الأجيال القادمة.
- تؤثر المعايير البيئية المتعلقة بالمنتجات أو بالأساليب الإنتاجية على وضع الدولة التجاري كما قد تؤثر كذلك على الدول المتعاملة معها، ويلاحظ أنه وإنه مهما كانت الأهداف المعلنة باستخدام المعايير البيئية، فهي تقف عائقا أمام نفاذ صادرات الدول إلى الأسواق الخارجية.
- تفرض الدول المتقدمة قيودا وضرائبا على الانبعاثات تحت إطار أجندة التغيير المناخي بحجة حماية المناخ على وارداتها.
- لم تكتفِ الدول الصناعية بوضع الحواجز الجمركية أمام صادرات الدول النامية، بل أصبحت تتفنن في استحداث أساليب حمائية جديدة في سياساتها التجارية الخارجية تجاه الدول النامية على غرار استخدامها للقيود الفنية المتمثلة في معايير ومقاييس معينة مثل مقاييس حماية البيئة ومعايير أمنية أخرى وقواعد المنشأ المجحفة التي عرقلت دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية.
- لتتمكن الدول من الفوز بخيرات "التحرير التجاري" يجب توفر مناخ ملائم يكون فيه التكافؤ والتقارب في الإمكانات للدول في المعرفة بأساليب الحديثة للتكنولوجيا لمختلف جوانب العمليات الإنتاجية.

- ظاهرة حرب العملات تعني ذلك التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها والتقليل من وارداتها، سعيا منها لخلق المزيد من فرص العمل والرفع من قدراتها التصديرية (الصين نموذجا).

2. النتائج التطبيقية:

من خلال الدراسة التطبيقية خلصنا إلى النتائج التالية؛

- النموذج الأول: الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

- تشير نتائج التقدير إلى أن المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشر سعر الصرف ومؤشر التعريفة الجمركية، ومؤشر صرامة السياسات البيئية؛
- بينما يرتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر التضخم، ومؤشر إيرادات الضرائب البيئية؛ ومؤشر التعريفة الجمركية للدولة الأولى بالرعاية.

- النموذج الثاني: صادرات السلع والخدمات(EXP).

- تشير نتائج التقدير إلى أن المتغير التابع يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشر سعر الصرف؛ ومؤشر التعريفة الجمركية؛ ومؤشر صرامة السياسات البيئية؛
- ويرتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر التضخم؛ ومؤشر التعريفة المرجحة للدولة الأولى بالرعاية؛ ومؤشر إيرادات الضرائب البيئية؛

- النموذج الثالث: واردات السلع والخدمات (IMP).

- تشير نتائج التقدير إلى أن المتغير التابع يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشر سعر الصرف؛ ومؤشر التعريفة الجمركية؛ ومؤشر صرامة السياسات البيئية؛
- ويرتبط بعلاقة عكسية مع كل من مؤشر التضخم؛ ومؤشر التعريفة للدولة الأولى بالرعاية؛ ومؤشر إيرادات الضرائب البيئية.

❸ توصيات الدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية يمكننا اقتراح بعض التوصيات كما يلي:

- ضرورة تبني منظمة التجارة العالمية لمعايير موحدة وإعادة ضبط المادة 19 حتى لا تكون منفذا لوضع حواجز على التبادلات التجارية؛
- ضرورة تفعيل الجوانب الردعية والعقوبات من طرف منظمة التجارة العالمية لضبط التبادلات التجارية على المستوى الدولي؛

- إعادة ضبط خارطة تصنيفات الدول من خلال معدلات نموها لتفادي استغلال صفة الدولة الأولى بالرعاية؛
- ضرورة تسريع وتيرة انتقال الدول من استخدام الطاقات الملوثة إلى الطاقات النظيفة من أجل التخفيف من انبعاثاتها؛
- ضرورة تبني الدول لأهداف التنمية المستدامة (رؤية 2030 لمنظمة الأمم المتحدة) ضمن سياساتها الحكومية؛
- لابد من فتح نقاش موسع بين جميع الأطراف الفاعلة (دول ومنظمات) من أجل توحيد الرؤية والخروج بقرارات ملزمة يتبناها الجميع؛
- ضرورة الأخذ بيد الدول النامية من أجل الوصول إلى نسب متقدمة من استخدام التكنولوجيا والطاقات النظيفة لتحسين نسبة قبول منتجاتها في الأسواق الدولية؛
- التنسيق بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ضرورة ملحة من أجل وضع استراتيجية موحدة لاسيما في مجال استقرار أسعار الصرف العالمية بما يخدم جميع الأطراف؛

❹آفاق الدراسة:

بعد انتهائنا من إعداد هذه الدراسة يتضح جليا بأنها ترتبط ارتباطا كبيرا مع عديد المتغيرات الاقتصادية الأخرى وتتقاطع مع عديد الإشكاليات المطروحة في حقل التجارة الدولية بشكل خاص وبميدان العلوم التجارية بشكل عام، وهذا ما يبقي مجال البحث في هذا المسار مفتوحا وقابلا للتنقيب والبحث العلمي، ومساهمة منا في فتح آفاق الدراسة نضع بين أيدي الباحثين بعض الأطر التي نراها قابلة لأن تكون مجالا للبحث:

- أثر حرب العملات الدولية على المنطقة العربية؛
- قياس أثر الأنشطة التجارية على التغيرات المناخية في الدول الصناعية المتقدمة؛
- إشكالية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية في ظل الحمائية الجديدة؛
- تأثير قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا في ظل الشراكة الأورومتوسطية؛

قائمة

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❶ الكتب:

1. أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية ودول العالم النامي: المنظمة العالمية للتجارة، أثار المنافسة الدولية المشكلة البيئية والتجارة العالمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003.
2. أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982.
3. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، 2002.
4. العصار رشاد، وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
5. جايمس ريكاردز، حروب العملات افتعال الأزمة العالمية الجديدة، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، 2014.
6. جودة عبد الخالق، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1978.
7. حسن عبد العزيز، حسن إسماعيل، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، 2002.
8. حميد حمد السعدون، العولمة وقضايانا، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000.
9. خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية، القاهرة، مصر، سبتمبر 2018.
10. رشاد العصار، وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
11. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1991.
12. سفيان بن عبد العزيز، الأساليب والمعايير الحمائية الجديدة في التجارة الدولية، دار النشر الجامعي، تلمسان الجزائر، 2016.
13. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
14. صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1967.
15. عادل رفيق، أشد الأخطار تهديدا للعالم خلال 2018، المعهد المصري للدراسات، مصر، ترجمات 12 يناير 2018.
16. عبد الرزاق بني هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2014.

17.عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

18.عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2001.

19.فتحي حسن سلامة، النظم الجمركية والاستيراد والتصدير، مركز الدلتا، الإسكندرية، مصر، 1990.

20.فوزي عبد الخالق فائق، العلاقات الاقتصادية الدولية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1998.

21.قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.

22.ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004.

23.محمد الأمين السيريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008.

24.محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

25.محمد فتحي صقر، سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، دار التعاون للطباعة، مصر، بدون سنة نشر.

26.محمد محمود الإمام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

27.موريس شيفول وألفوينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مصر، 2003.

28.نادية ليتيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

29.ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1985.

30.يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 2010.

❷ الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. جعفري عمار، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نموذجا مع الإشارة إلى حالة الصين"، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، 2018.
2. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006-2007.
3. كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير فرع نقود ومالية، 2008-2009.
4. مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

❸ الدوريات:

1. أوصالح عبد الحليم، المعايير البيئية والقدرة التنافسية لصادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، تيسمسيلت، الجزائر، العدد 50، 2014.
2. جعفري عمار، غالم عبد الله، حرب العملات الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد الاقتصادي، العدد 1، المجلد 12، 2018
3. عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 2، 2012.
4. عبد المطلب بيصار، المعايير البيئية على القدرة التنافسية للمؤسسات، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 3، العدد 2، 2020.
5. عقبة عبداللاوي، نور الدين جوادي، التحرير التجاري وأطروحة النمو والرفاهية، عقد من النافتا، تجربة مخيبة للآمال، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي، العدد 3، 2010.

6. محزم حسينة، تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على الصادرات التجارية دراسة حالة قطاع المنتجات البحرية المغربية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد45، سنة 2016.
7. محزم حسينة، تقدير تأثير الأساليب الحمائية المقننة في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية – دراسة حالة تونس والمغرب، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 15، 2015.
8. محمد مولود غزيل، علي صاري، حرب العملات ... الحرب القادمة، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 3، المجلد 7، 2016، ص 71، ص 75.
9. محمد مولود غزيل، علي صاري، حرب العملات الأزمة القادمة، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 7، العدد 3، سبتمبر 2016، جامعة الأغواط.
10. وهيبة خزازنة، لطفي مخزومي، رحيمة بوصبيع صالح، الجهود الدولية والآليات القانونية لخلق التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي، المجلد 4، العدد 2، 2021.

❺ المؤتمرات والملتقيات والندوات:

1. بن عبد العزيز سفيان، بن أحمد كلثوم، مخلوفي عبد السلام، الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي، 02، 03 ديسمبر 2019.
2. عبد الرحمان روابح، عمار جعفري، خلاف علام، الحمائية النقدية كأسلوب حمائي جديد وأثرها على قطاع الصادرات في الصين –دراسة تحليلية قياسية، الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي، 02، 03 ديسمبر 2019.
3. عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 19، 20 نوفمبر 2012.
4. علي عبابه، نصر حميداتو، عبد القادر شويرفات، التحرير التجاري والتنمية المستدامة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2018)، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2019.

5. علي عبد الرحمان علي، إيناس محمد عباس صالح، أثر تدابير الصحة والصحة النباتية SPS على التجارة الدولية الزراعية، المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين حول التجارة الزراعية المصرية الإمكانات والمحددات، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، الدقي، القاهرة، 2000.

❻ المواقع والمراجع الإلكترونية

1. https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/china/
2. https://intracen.org/
3. https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart.
4. https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart
5. https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?view=chart
6. https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.TAX.MRCH.WM.FN.ZS?view=chart
7. https://www.india.gov.in/
8. https://www.bea.gov/data/gdp/gdp-industry
9. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/49279/
10. http://iraqieconomists.net/ar/
11. https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries.
12. http://bitly.ws/xD2I.
13. https://www.alarabiya.net/aswaq/economy
14. https://www.ippc.int/ar/history-of-the-ippc/
15. http://bitly.ws/xCZb
16. https://www.bea.gov/news/glance
17. https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2012/06/hoekman.htm
18. https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2011/06/Irwin.htm
19. https://www.fao.org/3/ca8476ar/CA8476AR.pdf
20. https://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/envir_e.htm
21. https://www.wto.org/english/tratop_e/sps_e/spsagr_e.htm#top
22. https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=ERTR.
23. http://www.laviedesidees.fr/IMG/pdf/20091202_disdier.pdf
24. http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/345016
25. https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=ERTR
26. https://link.springer.com/content/pdf/bfm:978-3-030-53953-5/1.pdf.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Vedamani Basil Hans, CURRENCIES AND CURRENCY WARS, EPRA International Journal of Economic and Business Review, Vol - 3, Issue-11, November 2015. See discussions at: https://www.researchgate.net/publication/283546234
2. Abdullah, S., & Morley, B. (2014). Environmental taxes and economic growth: Evidence from panel causality tests. Energy Economics, 42.
3. JESAM, V. U. (2011). ANAYLSIS OF THE IMPACT OF TARIFFS ON ECONOMIC GROWTH; DEPARTMENT OF ECONOMICS; DEPARTMENT OF ECONOMICS, DEPARTMENT OF ECONOMICS, DEPARTMENT OF ECONOMICS SCIENCES (B.SC), EC/2009/707.
4. Kinzius, L., Sandkamp, A., & Yalcin, E. (2019). Trade protection and the role of non-tariff barriers. *Review of World Economics*, *155*(4).
5. Nicita, A. (2009). The price effect of tariff liberalization: Measuring the impact on household welfare. Journal of Development Economics, 89(1).
6. Okpe, A.E., & Ikpesu, F. (2021). Effect of Inflation on Food Imports and Exports. The Journal of Developing Areas 55(4), 1-10. doi:10.1353/jda.2021.0075..
7. Rashmin Chandulal Sanghvi, Currency Wars, Executive Summary of the Paper Currency wars, 24th January, 2011.
8. Santeramo, F. G., & Lamonaca, E. (2019). The effects of non-tariff measures on agri-food trade: A review and meta-analysis of empirical evidence. *Journal of Agricultural Economics*, *70*(3).
9. Schularick, M., & Solomou, S. (2011). Tariffs and economic growth in the first era of globalization. Journal of Economic Growth, 16(1).
10. Tchapchet-Tchouto, J. E., Koné, N., & Njoya, L. (2022). Investigating the effects of environmental taxes on economic growth: Evidence from empirical analysis in European countries. Environmental Economics, 13(1).
11. World Trade Organization II، Report on G20 Trade Measures,2017 .
12. Adam Smith, wealth of nations, Copyright The Pennsylvania State University, Vol I, 2005.
13. Adaramola, A. O., & Dada, O. (2020). Impact of inflation on economic growth: evidence from Nigeria. Investment Management and Financial Innovations, 17(2).
14. Alan O. Skies ،Regulatory Protectionism and the Law of International Trade، University of Chicago Law Review, 1999.

15. Alessandro Barattieri and Matteo Cacc iatore, American Protectionism and Construction Materials Costs, CATO BRIEFING Paper, n 133, 2022.
16. Andrei, J., Mieila, M., Popescu, G. H., Nica, E., & Cristina, M. (2016). The impact and determinants of environmental taxation on economic growth communities in Romania. Energies, 9(11).
17. Ann Marie Kimball, Risky Trade Infectious Disease in the Era of Global Trade, 2016.
18. Anne-Célia Disdire, Les normes règlementaires, un protectionnisme dèguisè, lavie des idèes, 2009.
19. Bahmani Oskooee, M. and Hegerty, S.W. (2007), "Exchange rate volatility and trade flows: a review article", Journal of Economic Studies, Vol. 34 No. 3, https://doi.org/10.1108/01443580710772777
20. Bahmani-Oskooee, M., & Gelan, A. (2018). Exchange-rate volatility and international trade performance: Evidence from 12 African countries. Economic Analysis and Policy, 58.
21. Baltagi, B. H. Econometric Analysis of Panel Data. 5th ed. Chichester, UK: Wiley.2013.
22. Banwo Adetoro Olaniyi, Ph.D, From Protectionism to Globalization: The One Belt, One Road Dynamics in Africa, Wukari International Studies Journal, Vol.5, No.1, 2021
23. Barkoulas, J. T., Baum, C. F., & Caglayan, M. (2002). Exchange rate effects on the volume and variability of trade flows. Journal of International Money and Finance, 21(4).
24. Barrett, S. (2017). Strategic environmental policy and international trade. In International Trade and the Environment . Routledge.
25. Barry Eichengreen، Currency War or International Policy Coordination? ،University of California, Berkeley، January، 2013.
26. Bela Balassa, The "New Protectionism" and the International Economy, journal of world trade law, vol 12 n° 05, World Bank Reprint Series: Number Seventy, 1978.
27. Bela Balassa, The theory of economic integration. https://www.researchgate.net/publication/313121683_Theory_of_Economic_Integration_A_Review
28. Bela Balassa, The theory of economic integration.
29. Bussière, M., Gaulier, G., & Steingress, W. (2020). Global trade flows: Revisiting the exchange rate elasticities. Open Economies Review, 31(1).
30. Cadot, O., Gourdon, J., & Van Tongeren, F. (2018). Estimating ad valorem equivalents of non-tariff measures: Combining price-based and quantity-based approaches.
31. Caldara, D., Iacoviello, M., Molligo, P., Prestipino, A., & Raffo, A. (2020). The economic effects of trade policy uncertainty. Journal of Monetary Economics, 109.

32. Carl . Green, The New Protectionism, Northwestern Journal of International Law & Business, volume 3, number 1, spring 1981.
33. Carter, C. A., & Steinbach, S. (2020). The impact of retaliatory tariffs on agricultural and food trade (No. w27147). National Bureau of Economic Research.
34. Céline Carrère & Marcelo Olarreaga & Damian Raess, Labor clauses in trade agreements: Hidden protectionism?, The Review of International Organizations, 2021.
35. Charfeddine, L., Al-Malk, A. Y., & Al Korbi, K. (2018). Is it possible to improve environmental quality without reducing economic growth: Evidence from the Qatar economy. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 82.
36. Copeland, B. R., & Taylor, M. S. (2017). North-South trade and the environment. In International Trade and the Environment . Routledge.
37. Costantini, V., & Mazzanti, M. (2012). On the green and innovative side of trade competitiveness? The impact of environmental policies and innovation on EU exports. Research policy, 41(1).
38. das Neves Almeida, T. A, Cruz, L., Barata, E., & García-Sánchez, I. M. (2017). Economic growth and environmental impacts: An analysis based on a composite index of environmental damage. Ecological Indicators, 76.
39. David Ricardo, Principe de l'économie politique et de l'impôt, paris, 1817.
40. Dechezleprêtre, A., & Sato, M. (2017). The impacts of environmental regulations on competitiveness. Review of environmental economics and policy.
41. Erdal Yalcin, Gabriel Felbermayr, Luisa Kinzius, Hidden Protectionism: Non-Tariff Barriers and Implications, info institute for economic research at the university of munich, 2017.
42. Fabio Ghironi Matteo Cacciatore, Alessandro Barattieri, Protectionism and the Business Cycle, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, 2018, http://www.nber.org/papers/w24353
43. Fernandes, A. M., Ferro, E., & Wilson, J. S. (2019). Product standards and firms' export decisions. The World Bank Economic Review, 33(2).
44. G. V.VIJAYASRI THE IMPORTANCE OF INTERNATIONAL TRADE IN THE WORLD، International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research، Vol.2, No. 9, September 2013.
45. Ghodsi, M., Gruebler, J., & Stehrer, R. (2016). Estimating importer-specific ad valorem equivalents of non-tariff measures (No. 129). wiiw Working Paper
46. Grundke, R., & Moser, C. (2019). Hidden protectionism? Evidence from non-tariff barriers to trade in the United States. Journal of International Economics, 117.

47. Guanghui Tian, Jianming Miao, Changhong Miao Yehua Dennis Wei and Dongyang Yang, Interplay of Environmental Regulation and Local Protectionism in China, Int. J. Environ. Res. Public Health 2022, 19, 6351. https://doi.org/10.3390/ijerph19106351
48. Gururaj, B., Satishkumar, M., & Kumar, M. K. (2016). Analysis of factors affecting the performance of exports in India. International journal of agriculture, environment and biotechnology, 9(4).
49. Hassan, M., Oueslati, W., & Rousselière, D. (2020). Environmental taxes, reforms and economic growth: An empirical analysis of panel data. Economic Systems, 44(3), 100806.
50. Herbert Giersch, Free Trade in the World economy Towards an Opening of Markets, Published 2018 by Routledge.
51. Hettich, F. (1998). Growth effects of a revenue-neutral environmental tax reform. Journal of Economics, 67(3).
52. Ihrig, J., Kamin, S. B., Lindner, D., & Marquez, J. (2010). Some simple tests of the globalization and inflation hypothesis. International Finance, 13(3).
53. Joe Eyong Assoua, Ernest L. Molua, Robert Nkendah, Raoul Fani Djomo Choumbou, Rayner Tabetando, The effect of sanitary and phytosanitary measures on Cameroon's cocoa exports: An application of the gravity model, 2022.
54. John Gilbert Onur A. Koska Reza Oladi, Labor-eliminating technology, wage inequality, and trade protectionism, journal of public economic, theory, wiley, 2022.
55. Joseph Buongiorno and Craig Johnston, Potential Effects of US Protectionism and Trade Wars on the Global Forest Sector, FUNDAMENTAL RESEARCH, Society of American Foresters, 64, 2018
56. Junttila, J., & Korhonen, M. (2012). The role of inflation regime in the exchange rate pass-through to import prices. International Review of Economics & Finance, 24.
57. Kumbaroğlu, G. S. (2003). Environmental taxation and economic effects: a computable general equilibrium analysis for Turkey. Journal of Policy Modeling, 25(8).
58. Loganathan, N., Shahbaz, M., & Taha, R. (2014). The link between green taxation and economic growth on CO2 emissions: fresh evidence from Malaysia. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 38.
59. Mata, M. E., & Love, J. L. (2008). A reversal in the historical role of tariffs in economic growth? The cases of Brazil and Portugal. Estudos Econômicos (São Paulo), 38.
60. McKenzie, M. D. (1998). The impact of exchange rate volatility on Australian trade flows. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 8(1).

61. Mekhzoumi, L., Harnane, N., Ayachi, A., & Abdellaoui, O. (2022). The Environmental Kuznets Curve Hypothesis in Industrialized Countries: A Second Generation Econometric Approach. International Journal of Economics and Financial Issues, 12(2),
62. Mohseni, M., & Jouzaryan, F. (2016). Examining the effects of inflation and unemployment on economic growth in Iran (1996-2012). Procedia Economics and Finance, 36.
63. Mohseni, M., & Jouzaryan, F. (2016). Examining the effects of inflation and unemployment on economic growth in Iran (1996-2012). Procedia Economics and Finance, 36.
64. Mohsin, M., Kamran, H. W., Nawaz, M. A., Hussain, M. S., & Dahri, A. S. (2021). Assessing the impact of transition from nonrenewable to renewable energy consumption on economic growth-environmental nexus from developing Asian economies. Journal of environmental management, 284.
65. Nollen D Stanley, Dinnis P Quinn D Free trade, fair trade, strategic trade, and protectionism in the U.S. Congress, 1987-88, International Organization, Volume 48, No. 3,1994.
66. OECD (2022), Inflation (CPI) (indicator). doi: 10.1787/eee82e6e-en (Accessed on 30 October 2022)
67. Ofem, L. U., & Adie, J. A. (2020). An analysis of the impact of tariffs on economic growth in Nigeria. Проблемы экономики и юридической практики, 16(2).
68. Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Marc Melitz, Économie internationale, 10e édition, Publié par Pearson France, 2015.
69. peart.G. Dowson mentor old protectionism, wor king paper n289. D.c.n.t waschington 2012.
70. Purusa, N. A., & Istiqomah, N. (2018). Impact of FDI, COP, and inflation to export in five asean countries. Jurnal Ekonomi Pembangunan: Kajian Masalah Ekonomi dan Pembangunan, 19(1).
71. Rianne Mahon and Lynn Krieger Mytelka, Industry, the state, and the new protectionism: textiles in Canada and France, International Organization, Vol. 37, No. 4, MIT Press, 1983.
72. Ricci, F. (2007). Channels of transmission of environmental policy to economic growth: A survey of the theory. Ecological Economics, 60(4).
73. Ridoan Karim& Robayet Ferdous Syed& Md. Toriqul Islam, Trade Protectionism & China's International Trade Disputes: Renewable Energy Perspectives, China and WTO Review, 2022.
74. Rita Cappariello, Sebastián Franco-Bedoya, Vanessa Gunnella Gianmarco Ottaviano, RISING PROTECTIONISM AND GLOBAL VALUE CHAINS: QUANTIFYING THE GENERAL EQUILIBRIUM EFFECTS, Banca italia, n 1263, 2020.

75. Samuel Delpeuch, Etienne Fize and Philippe Martin, Trade Imbalances and the Rise of Protectionism, Centre for Economic Policy Research, London, 2021.
76. Şerif DİLEK1 - İrem AYAR DİLEK , THE AMERICAN HEGEMONY BETWEEN THE RISE OF NEOPROTECTIONISM AND LIBERAL ECONOMIC ORDER, Electronic Journal of Social Sciences, turkey, Volume:21, 2022
77. Sudip Ranjan Basu, Hiroa Kuwahara, Fabien Dumesnil Evolution of nontariff measures: emerging cases from selected developing countries, policy issues in international trade and commodities study series No52, UNCTAD, Geneva, 2012.
78. Sujianto, A. E., & Azmi, M. F. U. (2020). Associative Study on Government Spending, Inflation, Trade Balance, and Gross Domestic Product. Ekuilibrium: Jurnal Ilmiah Bidang Ilmu Ekonomi, 15(1).
79. Taylor, J. (2000). Low inflation, pass-through, and the pricing power of firms. European Economic Review, 44(7).
80. Thomas A. Pugel, Peter H. Lindert, Economie internationale, edition 10, Paris 1997.
81. Thomas A. Pugel, Peter H. Lindert, International Economics, McGraw-Hill International Editions, US, Ed 11, 2000.
82. Tikhomirov, A. I., & Fomin, A. A. (2018). Macroeconomic factors in realizing export potential for animal production. International Agricultural Journal, (3).
83. United Nations Conference on Trade and Development, Non-tariff, measures to trade: Economic and Policy Issues, united nations publication, 2013.
84. Wei Tian Miaojie Yu Chunru Zheng, China-US Trade Protectionism: The Role of China's Retaliatory Tariffs, china center, for economic research,chaina, 2022.
85. William R Cline, Currecy wars person Institute for International Economics, 2010.
86. Yakub, M. U., Sani, Z., Obiezue, T. O., & Aliyu, V. O. (2019). Empirical investigation on exchange rate volatility and trade flows in Nigeria. Economic and Financial Review, 57(1).
87. Yiheyis, Z., & Musila, J. (2018). The dynamics of inflation, exchange rates and the trade balance in a small economy: The case of Uganda. International Journal of Development Issues.
88. Zaki, C., Abdallah, A., & Sami, M. (2019). How Do Trade Margins Respond to Exchange Rate? The Case of Egypt. Journal of African Trade, 6(1-2).

الملاحق

الملحق رقم 01: عرض وصفي لمتغيرات نماذج الدراسة

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations	
GDP	overall	2.08e+12	3.37e+12	4.40e+10	2.30e+13	N =	640
	between		3.00e+12	1.90e+11	1.33e+13	n =	20
	within		1.68e+12	-5.25e+12	1.45e+13	T =	32
IMP	overall	4.48e+11	5.40e+11	2.10e+10	3.13e+12	N =	639
	between		4.38e+11	6.84e+10	1.89e+12	n =	20
	within		3.34e+11	-8.22e+11	2.49e+12	T =	31.95
EXP	overall	4.44e+11	5.07e+11	2.26e+10	3.55e+12	N =	639
	between		3.93e+11	7.08e+10	1.48e+12	n =	20
	within		3.34e+11	-7.00e+11	2.80e+12	T =	31.95
INF	overall	16.36764	166.2203	-1.401473	2947.733	N =	640
	between		59.23288	.436113	267.8482	n =	20
	within		155.8553	-248.2855	2696.252	T =	32
EXRT	overall	86.92937	288.0545	.0000296	1736.207	N =	640
	between		246.885	.6391266	1056.098	n =	20
	within		158.0512	-333.8886	1401.639	T =	32
TRFap	overall	4.662322	5.393043	.03	35.92999	N =	640
	between		3.616413	2.27875	15.01	n =	20
	within		4.079333	-9.737678	29.46278	T =	32
TRFmf	overall	6.326016	5.441784	1.5	56.36	N =	640
	between		3.683962	3.589375	17.14734	n =	20
	within		4.086544	-4.821328	45.53867	T =	32
EVTR	overall	1.917516	.9983728	-1.53	5.36	N =	640
	between		.9145385	.4765625	4.210937	n =	20
	within		.448267	-.5852968	4.584703	T =	32
EPS	overall	1.883109	1.1922	0	5.06	N =	640
	between		.7883587	.4421875	2.880937	n =	20
	within		.9110336	-.4065782	4.072797	T =	32

.

الملحق رقم 02: اختبار التجانس والإحصاءات الوصفية لنماذج الدراسة

country	GDP	IMP	EXP	INF	EXRT	TRFap	TRFmf	EVTR	EPS
AUS	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	8.39e+11	1.74e+11	1.73e+11	2.548889	1.35316	4.679062	5.980313	1.953438	1.693438
AUT	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	3.19e+11	1.47e+11	1.54e+11	2.084364	3.808062	2.27875	4.057812	2.31125	2.345312
BEL	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	3.86e+11	2.80e+11	2.88e+11	1.999701	9.993759	2.27875	4.057812	2.380937	2.140938
BRA	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	1.26e+12	1.61e+11	1.56e+11	267.8482	2.131999	9.695625	11.5025	.74125	.4421875
CAN	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	1.19e+12	3.86e+11	3.89e+11	2.020971	1.264864	2.448629	4.332031	1.25125	1.97375
CHN	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	5.32e+12	1.05e+12	1.19e+12	3.924037	7.151384	11.12953	11.92859	.7603125	1.185
DEU	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	2.95e+12	9.99e+11	1.13e+12	1.825339	1.064444	2.27875	4.057812	2.195313	2.511875
DNK	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	2.58e+11	1.12e+11	1.28e+11	1.771399	6.305121	2.27875	4.057812	4.210937	2.709688
ESP	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	1.03e+12	2.96e+11	2.91e+11	2.716871	35.50375	2.27875	4.057812	1.928125	1.914375
FRA	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	2.12e+12	5.88e+11	5.83e+11	1.540207	2.154914	2.29	4.057812	2.301562	2.870312
GBR	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	2.20e+12	6.25e+11	5.95e+11	2.492914	.6391266	2.401875	3.589375	2.452187	2.258125
IND	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	1.23e+12	2.78e+11	2.42e+11	7.20149	47.51814	15.01	17.14734	1.679063	1.496562
ITA	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	1.70e+12	4.22e+11	4.46e+11	2.428764	421.4979	2.27875	4.057812	3.210312	2.625
JPN	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	4.81e+12	6.15e+11	6.42e+11	.436113	110.534	3.115937	4.343437	1.529375	2.880937
KOR	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	9.62e+11	3.55e+11	3.84e+11	3.398652	1056.098	7.342656	9.091875	2.354688	2.050313
MEX	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	8.54e+11	2.68e+11	2.56e+11	9.527948	11.31081	6.575156	9.640937	.9728125	.919375
MYS	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	1.90e+11	1.36e+11	1.57e+11	2.537144	3.443251	4.812031	5.6175	.4765625	.564375
SWE	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	4.06e+11	1.54e+11	1.72e+11	1.923702	7.713403	2.27875	4.057812	2.505938	2.699687
USA	32	31	31	32	32	32	32	32	32
	1.33e+13	1.89e+12	1.48e+12	2.480519	1	2.410469	3.83	.8771875	1.785625
ZAF	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	2.70e+11	6.84e+10	7.08e+10	6.645674	8.100913	5.384219	7.053906	2.257812	.5953125
Total	640	639	639	640	640	640	640	640	640
	2.08e+12	4.48e+11	4.44e+11	16.36764	86.92937	4.662322	6.326016	1.917516	1.883109

الملحق رقم 03: معامل تضخيم التباين VIF لمتغيرات نموذج المتغير التابع GDP

Variable	VIF	1/VIF
TRFmf	5.94	0.168393
TRFap	5.77	0.173435
EPS	1.59	0.627005
SPS	1.30	0.770970
EVTR	1.23	0.815680
INF	1.07	0.935584
EXRT	1.06	0.942822
Mean VIF	2.56	

الملحق رقم 04: نتائج تقدير التأثيرات الثابتة لنموذج المتغير التابع GDP

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 640
Group variable: country — Number of groups = 20

R-squared:
Within = 0.2905
Between = 0.0007
Overall = 0.0258

Obs per group:
min = 32
avg = 32.0
max = 32

F(7,613) = 35.86
corr(u_i, Xb) = -0.2647 — Prob > F = 0.0000

GDP	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
INF	-8.66e+07	3.79e+08	-0.23	0.819	-8.31e+08	6.58e+08
EXRT	2.58e+08	3.70e+08	0.70	0.485	-4.68e+08	9.84e+08
TRFap	-6.32e+10	2.64e+10	-2.39	0.017	-1.15e+11	-1.13e+10
TRFmf	-2.44e+10	2.70e+10	-0.90	0.367	-7.75e+10	2.87e+10
EVTR	2.54e+11	1.32e+11	1.93	0.054	-4.49e+09	5.13e+11
EPS	8.27e+11	7.68e+10	10.77	0.000	6.76e+11	9.78e+11
SPS	-1.44e+11	1.95e+11	-0.74	0.460	-5.26e+11	2.38e+11
_cons	5.83e+11	3.50e+11	1.67	0.096	-1.04e+11	1.27e+12
sigma_u	3.205e+12					
sigma_e	1.445e+12					
rho	.83109272	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(19, 613) = 112.58 — Prob > F = 0.0000

الملحق رقم 05: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج المتغير التابع GDP

Random-effects GLS regression — Number of obs = 640
Group variable: country — Number of groups = 20

R-squared:
Within = 0.2903
Between = 0.0001
Overall = 0.0312

Obs per group:
min = 32
avg = 32.0
max = 32

Wald chi2(7) = 247.99
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

GDP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
INF	-9.71e+07	3.79e+08	-0.26	0.798	-8.41e+08	6.46e+08
EXRT	2.47e+08	3.67e+08	0.67	0.501	-4.72e+08	9.67e+08
TRFap	-6.18e+10	2.64e+10	-2.34	0.019	-1.14e+11	-1.00e+10
TRFmf	-2.40e+10	2.70e+10	-0.89	0.376	-7.70e+10	2.90e+10
EVTR	1.94e+11	1.30e+11	1.49	0.136	-6.06e+10	4.48e+11
EPS	8.18e+11	7.66e+10	10.68	0.000	6.68e+11	9.68e+11
SPS	-1.31e+11	1.95e+11	-0.67	0.502	-5.12e+11	2.51e+11
_cons	6.98e+11	7.65e+11	0.91	0.362	-8.01e+11	2.20e+12
sigma_u	3.043e+12					
sigma_e	1.445e+12					
rho	.8159354	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 06: **اختبار** Breusch and Pagan **للآثار العشوائية لنموذج المتغير التابع** GDP

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

GDP[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
GDP	1.14e+25	3.37e+12
e	2.09e+24	1.45e+12
u	9.26e+24	3.04e+12

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 4888.52

Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق رقم 07: اختبار هوسمان Hausman لنموذج المتغير التابع GDP

	Coefficients			
	(b) fe1	(B) re1	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
INF	-8.66e+07	-9.71e+07	1.05e+07	1.21e+07
EXRT	2.58e+08	2.47e+08	1.12e+07	4.73e+07
TRFap	-6.32e+10	-6.18e+10	-1.33e+09	8.51e+08
TRFmf	-2.44e+10	-2.40e+10	-4.22e+08	9.56e+08
EVTR	2.54e+11	1.94e+11	6.04e+10	2.32e+10
EPS	8.27e+11	8.18e+11	9.51e+09	6.93e+09
SPS	-1.44e+11	-1.31e+11	-1.34e+10	1.14e+10

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 8.49
Prob > chi2 = 0.2046

الملحق رقم 08: اختبارات تشخيص نموذج المتغير التابع GDP

اختبار Pesaran's test of cross sectional independence لاستقلالية المقاطع	اختبار Born and Breitung (2016) HR-test للارتباط الذاتي	اختبار Wald test لعدم التجانس
17.351, **000Pr = 0.0**	HR-stat = -1.32 p-value = 0.187	2.10e+06 P-Value > Chi2(20) 0.0000

الملحق رقم 09: مقدرة النموذج GDP

Linear regression, heteroskedastic panels corrected standard errors

Group variable:	country	Number of obs =	640
Time variable:	year	Number of groups =	20
Panels:	heteroskedastic (balanced)	Obs per group:	
Autocorrelation:	no autocorrelation	min =	32
		avg =	32
		max =	32
Estimated covariances =	20	R-squared =	0.2103
Estimated autocorrelations =	0	Wald chi2(7) =	168.92
Estimated coefficients =	8	Prob > chi2 =	0.0000

GDP	Het-corrected Coefficient	std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
INF	-1.04e+09	3.25e+08	-3.19	0.001	-1.68e+09	-4.01e+08
EXRT	1.50e+08	1.52e+08	0.99	0.321	-1.47e+08	4.47e+08
TRFap	4.60e+09	3.93e+10	0.12	0.907	-7.25e+10	8.17e+10
TRFmf	-6.74e+10	4.02e+10	-1.68	0.094	-1.46e+11	1.14e+10
EVTR	-1.43e+12	1.48e+11	-9.66	0.000	-1.72e+12	-1.14e+12
EPS	9.33e+11	1.13e+11	8.25	0.000	7.11e+11	1.15e+12
SPS	-4.45e+11	3.78e+11	-1.18	0.239	-1.19e+12	2.96e+11
_cons	3.85e+12	6.33e+11	6.08	0.000	2.61e+12	5.09e+12

الملحق رقم 10: معامل تضخيم التباين VIF لمتغيرات نموذج المتغير التابع EXP

Variable	VIF	1/VIF
TRFmf	5.93	0.168500
TRFap	5.76	0.173527
EPS	1.60	0.626327
SPS	1.30	0.771048
EVTR	1.23	0.813878
INF	1.07	0.935561
EXRT	1.06	0.942950
Mean VIF	2.56	

الملحق رقم 11: نتائج تقدير التأثيرات الثابتة لنموذج المتغير التابع EXP

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 639
Group variable: country — Number of groups = 20

R-squared:
Within = 0.4855
Between = 0.0053
Overall = 0.1227

Obs per group:
min = 31
avg = 31.9
max = 32

F(7,612) = 82.49
corr(u_i, Xb) = -0.3780 — Prob > F = 0.0000

EXP	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
INF	3.75e+07	6.42e+07	0.58	0.560	-8.86e+07	1.63e+08
EXRT	4.01e+07	6.26e+07	0.64	0.522	-8.28e+07	1.63e+08
TRFap	-1.19e+10	4.47e+09	-2.67	0.008	-2.07e+10	-3.17e+09
TRFmf	-9.64e+09	4.58e+09	-2.11	0.035	-1.86e+10	-6.57e+08
EVTR	6.27e+10	2.23e+10	2.81	0.005	1.89e+10	1.06e+11
EPS	2.09e+11	1.30e+10	16.05	0.000	1.83e+11	2.35e+11
SPS	-8.22e+09	3.29e+10	-0.25	0.803	-7.29e+10	5.65e+10
_cons	5.05e+10	5.93e+10	0.85	0.394	-6.59e+10	1.67e+11
sigma_u	4.562e+11					
sigma_e	2.447e+11					
rho	.77661584	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(19, 612) = 66.84 — Prob > F = 0.0000

الملحق رقم 12: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج المتغير التابع EXP

Random-effects GLS regression — Number of obs = 639
Group variable: country — Number of groups = 20

R-squared:
Within = 0.4845
Between = 0.0103
Overall = 0.1415

Obs per group:
min = 31
avg = 31.9
max = 32

Wald chi2(7) = 555.09
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

EXP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
INF	3.32e+07	6.49e+07	0.51	0.609	-9.40e+07	1.60e+08
EXRT	3.85e+07	6.21e+07	0.62	0.535	-8.33e+07	1.60e+08
TRFap	-1.13e+10	4.52e+09	-2.50	0.012	-2.02e+10	-2.44e+09
TRFmf	-9.32e+09	4.63e+09	-2.01	0.044	-1.84e+10	-2.53e+08
EVTR	3.88e+10	2.17e+10	1.78	0.075	-3.86e+09	8.14e+10
EPS	2.05e+11	1.31e+10	15.69	0.000	1.79e+11	2.30e+11
SPS	-1.10e+09	3.32e+10	-0.03	0.974	-6.62e+10	6.40e+10
_cons	9.51e+10	9.42e+10	1.01	0.313	-8.96e+10	2.80e+11
sigma_u	3.252e+11					
sigma_e	2.447e+11					
rho	.63859232	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 13: **اختبار** Breusch and Pagan **للآثار العشوائية لنموذج المتغير التابع** EXP

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

EXP[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
EXP	2.57e+23	5.07e+11
e	5.99e+22	2.45e+11
u	1.06e+23	3.25e+11

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 3273.79

Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق رقم 14: اختبار هوسمان Hausman لنموذج المتغير التابع EXP

	Coefficients (b) fe3	(B) re3	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
INF	3.75e+07	3.32e+07	4258905	3266568
EXRT	4.01e+07	3.85e+07	1591744	1.26e+07
TRFap	-1.19e+10	-1.13e+10	-6.46e+08	2.27e+08
TRFmf	-9.64e+09	-9.32e+09	-3.20e+08	2.56e+08
EVTR	6.27e+10	3.88e+10	2.39e+10	6.10e+09
EPS	2.09e+11	2.05e+11	4.16e+09	1.84e+09
SPS	-8.22e+09	-1.10e+09	-7.13e+09	3.03e+09

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 18.38
Prob > chi2 = 0.0053

الملحق رقم 15: اختبارات تشخيص نموذج المتغير التابع EXP

اختبار Pesaran's test of cross sectional independence لاستقلالية المقاطع	اختبار Born and Breitung (2016) HR-test للارتباط الذاتي	اختبار Modified Wald test لعدم التجانس
8.509, **Pr = 0.0000**	HR-stat = -1.68 p-value = 0.092	chi2 (20) = 17170.72 Prob>chi2 = 0.0000

الملحق رقم 16: مقدرة نموذج EXP

Linear regression, heteroskedastic panels corrected standard errors

Group variable:	country	Number of obs =	639
Time variable:	year	Number of groups =	20
Panels:	heteroskedastic (unbalanced)	Obs per group:	
Autocorrelation:	no autocorrelation	min =	31
		avg =	31.95
		max =	32
Estimated covariances	= 20	R-squared =	0.3141
Estimated autocorrelations	= 0	Wald chi2(7) =	355.02
Estimated coefficients	= 8	Prob > chi2 =	0.0000

EXP	Het-corrected Coefficient	std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
INF	-1.35e+08	5.59e+07	-2.42	0.015	-2.45e+08	-2.58e+07
EXRT	5.51e+07	2.44e+07	2.25	0.024	7206970	1.03e+08
TRFap	2.37e+09	7.09e+09	0.33	0.738	-1.15e+10	1.63e+10
TRFmf	-1.16e+10	6.23e+09	-1.87	0.062	-2.39e+10	5.70e+08
EVTR	-1.99e+11	1.88e+10	-10.57	0.000	-2.36e+11	-1.62e+11
EPS	2.09e+11	1.70e+10	12.29	0.000	1.76e+11	2.42e+11
SPS	7.23e+08	5.08e+10	0.01	0.989	-9.88e+10	1.00e+11
_cons	4.92e+11	7.01e+10	7.03	0.000	3.55e+11	6.30e+11

الملحق رقم 17: معامل تضخيم التباين VIF لمتغيرات نموذج المتغير التابع IMP

Variable	VIF	1/VIF
TRFmf	5.93	0.168500
TRFap	5.76	0.173527
EPS	1.60	0.626327
SPS	1.30	0.771048
EVTR	1.23	0.813878
INF	1.07	0.935561
EXRT	1.06	0.942950
Mean VIF	2.56	

الملحق رقم 18: نتائج تقدير التأثيرات الثابتة لنموذج المتغير التابع IMP

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 639
Group variable: country — Number of groups = 20

R-squared:
Within = 0.4638
Between = 0.0069
Overall = 0.1189

Obs per group:
min = 31
avg = 31.9
max = 32

F(7,612) = 75.61
corr(u_i, Xb) = -0.2934 — Prob > F = 0.0000

IMP	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
INF	2.72e+07	6.55e+07	0.41	0.679	-1.01e+08	1.56e+08
EXRT	3.63e+07	6.39e+07	0.57	0.570	-8.92e+07	1.62e+08
TRFap	-1.07e+10	4.57e+09	-2.34	0.020	-1.97e+10	-1.72e+09
TRFmf	-7.69e+09	4.67e+09	-1.65	0.100	-1.69e+10	1.49e+09
EVTR	3.76e+10	2.28e+10	1.65	0.099	-7.11e+09	8.23e+10
EPS	2.07e+11	1.33e+10	15.56	0.000	1.81e+11	2.33e+11
SPS	1.15e+10	3.36e+10	0.34	0.734	-5.46e+10	7.75e+10
_cons	7.20e+10	6.05e+10	1.19	0.235	-4.69e+10	1.91e+11
sigma_u	4.789e+11					
sigma_e	2.498e+11					
rho	.78618261	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(19, 612) = 77.63 — Prob > F = 0.0000

الملحق رقم 19: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج المتغير التابع IMP

Random-effects GLS regression — Number of obs = 639
Group variable: country — Number of groups = 20

R-squared:
Within = 0.4633
Between = 0.0113
Overall = 0.1324

Obs per group:
min = 31
avg = 31.9
max = 32

Wald chi2(7) = 519.82
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

IMP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
INF	2.41e+07	6.58e+07	0.37	0.714	-1.05e+08	1.53e+08
EXRT	3.43e+07	6.33e+07	0.54	0.588	-8.99e+07	1.58e+08
TRFap	-1.03e+10	4.59e+09	-2.25	0.025	-1.93e+10	-1.31e+09
TRFmf	-7.52e+09	4.69e+09	-1.60	0.109	-1.67e+10	1.68e+09
EVTR	2.14e+10	2.23e+10	0.96	0.337	-2.23e+10	6.51e+10
EPS	2.04e+11	1.33e+10	15.37	0.000	1.78e+11	2.30e+11
SPS	1.58e+10	3.37e+10	0.47	0.640	-5.03e+10	8.19e+10
_cons	1.04e+11	1.09e+11	0.96	0.336	-1.08e+11	3.17e+11
sigma_u	4.028e+11					
sigma_e	2.498e+11					
rho	.72229382	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 20: اختبار Breusch and Pagan للآثار العشوائية لنموذج المتغير التابع IMP

usch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

IMP[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
IMP	2.91e+23	5.40e+11
e	6.24e+22	2.50e+11
u	1.62e+23	4.03e+11

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 3785.90

Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق رقم 21: اختبار هوسمان Hausman لنموذج المتغير التابع IMP

	Coefficients (b) fe2	(B) re2	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
INF	2.72e+07	2.41e+07	3034851	2738178
EXRT	3.63e+07	3.43e+07	1983470	1.06e+07
TRFap	-1.07e+10	-1.03e+10	-3.83e+08	1.91e+08
TRFmf	-7.69e+09	-7.52e+09	-1.69e+08	2.15e+08
EVTR	3.76e+10	2.14e+10	1.62e+10	5.18e+09
EPS	2.07e+11	2.04e+11	2.84e+09	1.56e+09
SPS	1.15e+10	1.58e+10	-4.33e+09	2.56e+09

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 11.49
Prob > chi2 = 0.0745

الملحق رقم 22: اختبارات تشخيص نموذج المتغير التابع IMP

اختبار Wald test لعدم التجانس	اختبار Born and Breitung (2016) HR-test للارتباط الذاتي	اختبار Pesaran's test of cross sectional independence لاستقلالية المقاطع
2.04e+06 P-Value > Chi2(20) 0.0000	HR-stat = -1.48 p-value = 0.140	**10.276,** **000Pr = 0.0**

الملحق رقم 23: مقدرة نموذج IMP

Linear regression, heteroskedastic panels corrected standard errors

Group variable:	country	Number of obs =	639
Time variable:	year	Number of groups =	20
Panels:	heteroskedastic (unbalanced)	Obs per group:	
Autocorrelation:	no autocorrelation	min =	31
		avg =	31.95
		max =	32
Estimated covariances	= 20	R-squared =	0.2990
Estimated autocorrelations	= 0	Wald chi2(7) =	324.31
Estimated coefficients	= 8	Prob > chi2 =	0.0000

IMP	Het-corrected Coefficient	std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
INF	-1.50e+08	5.85e+07	-2.57	0.010	-2.65e+08	-3.57e+07
EXRT	3.91e+07	2.35e+07	1.66	0.096	-6998586	8.52e+07
TRFap	5.92e+08	6.47e+09	0.09	0.927	-1.21e+10	1.33e+10
TRFmf	-1.15e+10	6.17e+09	-1.86	0.062	-2.36e+10	5.92e+08
EVTR	-2.21e+11	2.12e+10	-10.40	0.000	-2.62e+11	-1.79e+11
EPS	2.07e+11	1.74e+10	11.90	0.000	1.73e+11	2.41e+11
SPS	-1.70e+09	5.64e+10	-0.03	0.976	-1.12e+11	1.09e+11
_cons	5.54e+11	8.77e+10	6.31	0.000	3.82e+11	7.25e+11